الإثنين 23 أيلول 2019
العدد 3862 السنة الرابعة عشرة
Lundi 23 Septembre 2019 no 3862 14ème année
32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

بستاني تنفي أي توجّه لرفع تعرفة الكهرباء قبل زيادة الإنتاج [4]

«سفّاح المصارف» في بيروت [3]

إنذار أخير للإمارات

[2، 14 ـ 15]

بعد «الهجوم العقابي»: إذا لم يتوقف العدوان، سينتقل اليمنيون الى هجوم إستراتيجي يغير المعادلات كلها (أ ف ب)

قضية

عاملات المنازل ضحايا الدولار أيضاً

6

إيران

هكذا صنعت الحرب رابع أسطول في العالم

16

مصر

إلى أين يمضي حراك «كسر الخوف»؟

18

على الغلاف | اليمن يهزّ عالم البترودولار

الفشل المستمر: مصدر الطائرات التي ضربت «أرامكو» غير محدد

إنذار أخير للإمارات: الانسحاب أو العقاب المؤلم

في حال لم تستجب السعودية للمبادرة اليمنية ستتكرر هذه العملية وضد اهداف اخرى (أ ف ب)

إبراهيم الأمين

ليس أمراً عابراً أو تفصيلاً يمكن تجاوزه. إنه عنصر التحدي المهني الأكبر امام الجيوش العالمية التي تقف مع السعودية والامارات في عدوانهما المفتوح ضد اليمن. والسؤال لا يزال من دون إجابة: من أين انطلقت الطائرات المسيّرة والصواريخ المجنحة التي ضربت «أرامكو»؟

الإجابة القائمة اليوم سياسية بامتياز. أصلاً، لا حاجة الى هذه الجمل الطويلة عن السلاح الايراني والدور الايراني والدعم الايراني حتى تبرر السعودية فشلها في مواجهة اليمنيين. لكن الجواب السياسي هدفه، مرة جديدة، العودة الى استراتيجية قامت منذ عامين، ضمن تحالف جمع السعودية واسرائيل والامارات، وجهات حزبية ورسمية عربية اخرى، يحاول من دون توقف إقناع الادارة الاميركية بلا جدوى الحروب الجانبية. صار هؤلاء يتصرفون بأن المعارك في غزة ولبنان وسوريا واليمن والعراق معارك جانبية، وان العلاج يكون بتوجيه ضربة واحدة وحاسمة ضد الرأس المدبر والمشغل، اي إيران.

الاميركيون لا يقلّون حماسة عن جماعتهم لضرب ايران. لكن الحسابات الواقعية تقول عكس ما يفترضون. والرئيس دونالد ترامب، الذي يرفع شعار «أميركا أولاً»، لا يحيد عن المصالح الاساسية لبلاده. وهو لا يرى أن حمايتها تتطلب اليوم حرباً ضد ايران كما حصل في العراق وأفغانستان. وبديله القوي هو برنامج العقوبات والحصار والعزل. وبمعزل عن النتائج الفعلية لهذه السياسات، الا انها البديل الوحيد في غياب خيار الحرب الشاملة. أما افتراض خوض معارك بين حروب، على شاكلة الاعتداءات الاسرائيلية في لبنان وسوريا والعراق، فهو خيار غير متاح، لسبب بسيط، وهو أن ايران لا تقبل به. بل هي تفهم الامر على نحو بسيط: الاعتداء يعني الحرب الشاملة ونقطة على السطر! في بعض الحالات، تكون مضطراً إلى مساعدة عدوك على شرح حقيقة موقفه وموقعه، لأن التعثر الذي يعانيه يعيق بشكل أكبر عودته الى صوابه. كما يلزمك تصنيع المزيد من السلالم لتأمين نزوله عن الشجرة. أما عندما تصبح سياسة الإنكار قاعدة في تحديد المواقف والسلوكيات، فانك تضطر الى توجيه تحذيرات تهزّه قليلاً، وإن لم يفهم، فعليك بالمزيد

> **الهجوم عقابي يهدف إلى وقف العدوان وإذا لم يستجب الأعداء يتم حكماً الانتقال الى الهجوم الاستراتيجي لتغيير كل المعادلات الحالية**

استراتيجية محور المقاومة

وفي سياق ما يجري، صار واضحاً أن لدى محور المقاومة استراتيجية جديدة في مواجهة الاعداء. والأمر هنا لا ينحصر في ساحة دون اخرى، لكن، بما خصّ جبهة اليمن، يمكن الحديث عن الآتي:

أولاً: قرار محور المقاومة الانتقال من مرحلة الصبر الاستراتيجي الى الهجوم العقابي بات مؤكداً ولا يمكن وقفه إلا بوقف الحروب العسكرية والامنية والاقتصادية التي يشنها العدو الاميركي مع حلفائه.

ثانياً: هذا القرار لصيق بقرار آخر، وهو الجاهزية الكاملة للانتقال الى مواجهة شاملة ومفتوحة إن تطلّب الامر، أو قرر العدو الذهاب نحو الحرب الشاملة كخيار مقابل.

ثالثاً: الهجوم العقابي له أهدافه الواضحة والمعلنة بوقف العدوان القائم. ومتى تحقق الهدف سيتوقف الهجوم. أما في حال لم يستجب الاعداء، فهذا يعني، حكماً، الانتقال الى الهجوم الاستراتيجي الهادف الى تغيير كامل للمعادلات القائمة الآن، سياسياً وعسكرياً، وحتى اقتصادياً.

رابعاً: الهجوم العقابي لا يقتصر على مدة أو زمن أو هدف بحدّ ذاته، بل هو قابل للتوسع نحو كل من هو متورط في هذه الحروب القائمة ضد محور المقاومة، ومن دون استثناء. وهذا يعني أن على المنخرطين في هذه الحرب التحسّب لردود قاسية متى تطلب الأمر.

خامساً: إن الهجوم العقابي بات يتطلب اليوم توجيه ضربات مؤلمة أكثر لدول العدوان المباشرة. ويمكن القول إن عملية «أرامكو» قد تبدو «فركة أذن» أمام ما يمكن القيام به، بحسب برنامج الاهداف المحدد.

سادساً: تم توجيه إنذار أخير الى دولة الامارات العربية المتحدة، صراحة وبواسطة طرف ثالث، وهي أمام مهلة زمنية محددة وغير طويلة: إما أن تخرج من المناورة القائمة الآن، وتباشر عملية الخروج من هذا التحالف والانسحاب من اليمن حرباً وتخريباً، شمالاً وجنوباً، وإما عليها أن تنتظر حصتها من الهجوم العقابي. وهو هجوم سيكون قاسياً على دولة لم يسبق لها أن اختبرت النيران داخل بيتها.

أما البند المتعلق بقدرات القوات اليمنية على تنفيذ مثل هذه العمليات، فإن العمل الاستخباراتي الهائل الذي تقوم به دول العدوان على اليمن، سواء من خلال التجسس التقني المتواصل على مدار الساعة، ويشمل كل شيء في اليمن، أم من خلال شبكات العملاء الجاري تجنيدهم بصورة متواصلة، أم من خلال التقاط الاشارات الناجمة عن أخطاء معينة، كل هذا العمل يقود الفرق العاملة في الاستخبارات العسكرية لهذه الدول الى نتيجة واضحة: ثمة نشاط غير مسبوق يجري داخل اليمن، من أجل إنتاج هذه القدرات، ولم يعد الامر يتعلق بعملية تهريب لأسلحة نوعية من خارج الحدود، علماً بأن عمليات المراقبة جارية لكل المنافذ نحو مناطق سيطرة أنصار الله، ويستخدم فيها محور العدوان كل الوسائل التقنية والبشرية والأمنية، ويجري ذلك جواً وبراً وبحراً، وهذا ما يجعل الامور معقدة أكثر بالنسبة إلى دول العدوان بشأن كيفية وصول أنصار الله الى هذا المستوى من التقدم التقني غير المتناسب مع تاريخهم العسكري من جهة، ومع قدرات اليمن الحالية من جهة ثانية..ولذلك، يكون هؤلاء أكثر راحة وهم يفركون رؤوسهم الحائرة، ويصرخون: إنها إيران!

ما يجب أن يعرفه هؤلاء، أن لدى قيادة أنصار الله تصورات وقواعد وروادع وحسابات تحدّ من قدرة قواتها العسكرية على العمل في اماكن شديدة الحساسية عند الأعداء. لكن هذه القواعد تسقط تباعاً، متى صارت الضرورات مبيحة للمحظورات... وعندها لا تبقى هناك خطوط حمر ولا ما يحزنون!

المشهد السياسي

«سفّاح المصارف» في بيروت

وصل مساء أمس الى بيروت مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال مارشال بيلنغسلي، في زيارة تستغرق 24 ساعة، يلتقي خلالها رئيس مجلس النواب نبيه بري وحاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف. ومن المعروف أن بيلنغسلي يشغل الموقع الذي يتولى شاغله «قطع رؤوس» المصارف وكل الذين تقرر الإدارة الأميركية معاقبتهم، لسبب أو لآخر، قد يكون بينها رفض تحوّلهم إلى مخبرين لدى الاستخبارات الأميركية. زيارة بيلنغسلي وُضعت في سياق الضغط الأميركي على لبنان، والذي تمثل أخيراً في فرض عقوبات على «جمال ترست بنك» أدّت إلى إعدام المصرف، بعد رضوخ مصرف لبنان لقرار الإدارة الأميركية منع شراء «جمّال بنك» من قبل أي مصرف لبناني آخر. وتحمل الزيارة في طياتها المزيد من التهديدات للبنان، بحجة منع «تسهيل أنشطة مالية لحزب الله». وجرى التداول بمعلومات عن أن زيارة الموفد الأميركي تأتي في إطار التأكد من «مسار تصفية جمال ترست بنك والتثبت من أنه أصبح خارج المنظومة المصرفية»، وخاصة لجهة ضمان تجميد الحسابات التي صنّفتها بلاده «غير شرعية» في البنك المذكور. ومن غير المعروف كيف سيتصرّف مصرف لبنان مع الطلبات الأميركية الإضافية، بعدما امتثل سابقاً لجميع الأوامر الصادرة عن واشنطن.

وفي سياق متصل، أكدت مصادر رئاسية لبنانية أن «لا معلومات أو مؤشرات بشأن فرض عقوبات إضافية على مصارف جديدة».

وتجدر الإشارة إلى أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، عيّن نائبه السابق، محمد بعاصيري، للإشراف على تصفية «جمّال ترست بنك»، علماً بأن بعاصيري يُعدّ «وديعة أميركية» في مصرف لبنان.

> **يتلقّى لبنان في غضون اسبوعين إجابة بشأن مفاوضات ترسيم الحدود الجنوبية**

من جهة أخرى، ينتظر أن يتلقّى لبنان في غضون أسبوعين إجابة بشأن مفاوضات ترسيم الحدود البرية والبحرية مع فلسطين المحتلة. وبحسب مصادر مطلعة «ليس معلوماً ما إذا كان المبعوث الأميركي ديفيد شينكر سيزور لبنان عمّا قريب لاستئناف البحث في هذا الملف»، لكن الأكيد أن «لا جديد سلباً ولا إيجاباً، والأمور لا تزال كما هي حيث انتهت مع سلفه، المساعد السابق لوزير الخارجية الأميركي ديفيد ساترفيلد». ومن المنتظر أن ينقل الموفد الأميركي رأي العدو بشأن شروط لبنان المتمسّك بعدم الفصل بين الحدود البرية والبحرية في الترسيم، وبأن تكون المفاوضات برعاية الأمم المتحدة. وسبق لساترفيلد أن نقل إلى بيروت موافقة العدو على الشروط اللبنانية، قبل أن ينقلب على تعهّداته في هذا الصدد، لتعود المفاوضات إلى النقطة الصفر.

(الأخبار)

تقرير

مصير الزميل صالح معلّق في اليونان

حتى مساء أمس، لم تكن عائلة الزميل محمد صالح قادرة على تحديد مصيره في اليوم الخامس لاعتقاله من قبل السلطات اليونانية بتهمة خطف طائرتين عامي 1985 و1987، بناءً على طلب اعتقال صادر عن السلطات الألمانية. المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم الذي تولى متابعة ملف صالح منذ إعلان اليونان اعتقاله أول من أمس، قال إن «المسألة تشابه أسماء، وإننا نعمل على تقديم الأدلة اللازمة لإثبات ذلك وإخراجه وإعادته إلى لبنان، ونتواصل مع السلطات في اليونان وألمانيا». مصادر مواكبة للقضية أشارت إلى أن أمر الإفراج عنه وإعادته إلى لبنان «سيتم عن طريق ألمانيا التي ستتسلمه من اليونان للنظر في ملفه قبل بتّه». وكانت الشرطة اليونانية أعلنت أنها «ألقت القبض على لبناني يشتبه في ضلوعه باختطاف طائرة تابعة لشركة ترانس وورلد إيرلاينز (تي دبليو إيه) عام 1985 مقابل الإفراج عن أسرى لدى اسرائيل، أدى إلى مقتل راكب أميركي. وفي عام 1987، وقعت جريمة ربما كانت مرتبطة بإخلاء سبيله مقابل الإفراج عن ألمانيين كانا محتجزين لدى شركاء له في لبنان». وبحسب بيان الشرطة، فإن «المشتبه به محتجز في سجن شديد الحراسة، والسلطات الألمانية تؤكد أنه الشخص المطلوب»، علماً بأن صالح الذي اعتقلته الشرطة اليونانية إثر نزوله من سفينة سياحية الخميس الفائت إلى جزيرة ميكونوس، زار اليونان حوالى خمس مرات في سنوات سابقة، من دون أن يتعرض لأي حادث.

> **تشابه اسماء ادى إلى اتهام صالح بخطف طائرتين قبل أكثر من 30 عاماً!**

صالح كان برفقة زوجته عند اعتقاله. الأخيرة عادت أمس الى لبنان بعد يأسها من إمكانية مقابلته، بعد ان رفضت السلطات اليونانية طلبها بزيارته. وأعلنت أمس أنها تلقّت اتصالاً من زوجها، أخبرها خلاله بأنه «بخير، واليوم (أمس) أحضرت له القائمة بالأعمال في سفارة لبنان في أثينا رانيا العبدالله طعاماً وحاجيات»، مثنياً على «اهتمام وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل وطاقم السفارة بمتابعة وضعه». وعن التهمة الموجهة إليه، أكد صالح أنها «قضية تشابه أسماء. وفي الفترة المحددة كنت في لبنان». إشارة إلى أن صالح عمل مراسلاً لجريدة «السفير» في صيدا منذ السبعينيات حتى إقفالها، قبل ان يفتتح موقعاً إلكترونياً خاصاً به. وعلى صعيد متصل، استنكر إعلاميّو صيدا ما تعرّض له صالح، معلنين سلسلة اعتصامات سوف ينفذونها خلال الأيام المقبلة.

(الأخبار)

ابراهيم: نعمل على تقديم الادلة اللازمة لإثبات هوية صالح وإعادته الى لبنان (مروان بو حيدر)

قضية اليوم

بستاني تنفي أي توجّه لرفع تعرفة الكهرباء قبل زيادة الإنتاج:

مجلس الوزراء يعتدي على مهام إدارة المناقصات

يخضع دفتر شروط مناقصة الكهرباء، بدءاً من اليوم، لجولة مكثفة من النقاشات في اللجنة الوزارية، تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء. لكن هذا المسار، الذي تعد وزيرة الطاقة بأن يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاج في العام المقبل، تتخلله ثغرة، سبق أن حذر منها عشرات النواب، إدارة المناقصات غائبة رسمياً عن الملف الذي لن يصلها إلا بعد إقراره من مجلس الوزراء، بينما كان يفترض بحسب القانون، وبحسب توصية مجلس النواب، أن تضع الإدارة ملاحظاتها على دفتر الشروط فور إنجازه من قبل الوزارة، لا بعد إقراره سياسياً

إيلي الفرزلي

إذا سارت الأمور كما تتوقع وزيرة الطاقة ندى بستاني، فإن سنة 2020 لن تمر من دون زيادة معدلات التغذية بالتيار الكهربائي. أما ما يقال عن ضغوط على لبنان لرفع الأسعار منذ بداية العام المقبل، فترد عليه بقولها لـ«الأخبار»: قرار مجلس الوزراء واضح في هذا الصدد، زيادة التعرفة مرتبطة بزيادة التغذية، ولا يمكن فصل الأمرين.
لمزيد من الدقة في تحديد التوقيت، تدعو بستاني إلى انتظار النقطة الصفر، أي لحظة توقيع عقود بناء معملي سلعاتا والزهراني. وهذا عنصر مرتبط مباشرة بما يسبقه من إجراءات قانونية وإدارية، أبرزها إقرار مجلس الوزراء لدفتر الشروط، ومن ثم تحويل وزارة الطاقة الملف إلى إدارة المناقصات. هناك تحتاج الإدارة إلى أسبوعين للإعلان عن المناقصة في الجريدة الرسمية، تليها ثلاثة أشهر لتقديم الشركات لعروضها، التي ستعمد «المناقصات» إلى فضّها وتقييمها ثم إرسال النتيجة إلى الوزارة، التي تنقلها بدورها إلى مجلس الوزراء لإقرارها قبل تفويضها بالتوقيع.

باي صفة تناقش اللجنة الوزارية دفتر شروط مناقصة المعامل؟

إدارة المناقصات ملزمة قانوناً بوضع ملاحظاتها على دفتر الشروط حتى لو أقره مجلس الوزراء

البستاني: في مهلة اقصاها سنة يمكن الحديث عن زيادة التعرفة (هيثم الموسوي)

وهذا يعني، بحسب تقديرات وزارة الطاقة، أن المدة بين إقرار دفتر الشروط وإقرار نتيجة المناقصة ستكون خمسة أشهر ونصف شهر، يُفترض، بحسب الخطة، أن تبدأ بعدها الشركات الرابحة فوراً بإعداد الحل المؤقت لإنتاج الطاقة، وفي مهلة أقصاها سنة... عندها فقط يمكن الحديث عن زيادة التعرفة. كل تلك المحطات التي تسبق لحظة بدء الإنتاج المؤقت مرتبطة بعوامل متغيّرة زمنياً، أبرزها:
اتفاق اللجنة الوزارية (المكلفة بدراسة ملف معامل الكهرباء) على دفتري شروط معملي سلعاتا والزهراني، علماً بأنها عقدت اجتماعها الأول الأسبوع الماضي، وتبدأ منذ اليوم سلسلة اجتماعات لإنجاز المهمة، ومن ثم تحويل الدفتر إلى مجلس الوزراء.
وضع رئيس مجلس الوزراء بند دفتري الشروط على جدول أعمال المجلس، ثم الاتفاق على مضمونهما لإقرارهما، خاصة أن التجربة تُبيّن أنه بالرغم من وجود معظم الأطراف الممثلين في الحكومة في اللجنة، إلا أن ذلك لا يعني إقرار المجلس للدفترين كما وردا بالضرورة.
احتمال أن تتأخر الإجراءات المتعلقة بالمناقصة لأسباب قانونية أو إجرائية، كأن لا تكون العروض مستوفية للشروط، أو أن تطلب الشركات توضيحات، أو أن تخلص المناقصة إلى وجود عارض وحيد... تأخر المعاملات والإجراءات التي تؤدي إلى تأمين الطاقة في المرحلة المؤقتة لأي سبب كان.
في ما يتعلق بإدارة المناقصات، يبدو جلياً أنها حتى الآن لم تضطلع بأي دور رسمي يتعلق بالمناقصة. تؤكد بستاني أنها سترسل إليها الملف كاملاً فور إقراره من قبل مجلس الوزراء، مشيرة إلى أنه لا خشية من أي خلاف مع «المناقصات»، لأن الوزارة على تنسيق تام معها.
في ما سبق، يتضح أن الوزارة لا تضع في الحسبان احتمال أن تضع الإدارة ملاحظات على الدفتر، عندما يصلها بشكل رسمي. لكن بحسب تجارب سابقة، فإن إقرار مجلس الوزراء لدفتر الشروط، لا يعفي «المناقصات» من إبداء رأيها فيه، وبالتالي فإن أي ملاحظات جوهرية ستؤدي إلى مزيد من التأخير، لأن الملف يُفترض أن يعود ثانية إلى مجلس الوزراء.
ثمة إجراء يوفّر الكثير من الوقت ويُفترض أن يكون بديهياً، لكن الوزارة لم تلجأ إليه. بحسب قانون المحاسبة العمومية، ليست الإدارة المعنية (وزارة الطاقة في هذه الحالة) مضطرة لأخذ موافقة مجلس الوزراء على دفتر الشروط. في الأساس ليس مجلس الوزراء، ولا اللجنة الوزارية، مرجعاً صالحاً لوضع دفتر الشروط. فهذا عمل إجرائي يجري بين الإدارة المعنية وإدارة المناقصات، بحيث تعدّ الأولى الدفتر وترسله إلى الثانية، فإذا كان لها ملاحظات إجرائية تتفق بشأنها مع الوزارة، أما في حال الملاحظات الجوهرية، فقد درجت العادة على أن تُرفع إلى مجلس الوزراء لبتّها.
كل ذلك لم يجر، بل فضّلت الوزارة أخذ موافقة مجلس الوزراء على دفتر الشروط، على أن ترسل الملف إلى إدارة المناقصات بعد إقراره، وها قد مرّ أسبوعان منذ أرسلت الملف إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، من دون أن يسجل أي تقدم جدي.
في القانون الرقم 129 (تلزيم معامل الكهرباء) الذي نشر في الجريدة الرسمية في 30 نيسان الماضي، كان البند الثاني ينص على أن «تطبّق أحكام قانون المحاسبة العمومية وسائر النصوص ذات الصلة لأصول التلزيم للمناقصة، باستثناء تلك التي لا تتفق مع طبيعة التلزيم والعقود موضوعها، في مراحل إتمام المناقصات لجهة عقود شراء الطاقة (PPA)». الاستثناء بدا لكثير من النواب بمثابة القطبة المخفية التي تحرر وزارة الطاقة من سلوك المسار القانوني للصفقة. ولذلك، ركّزت معظم المداخلات على رفض الاستثناء خوفاً من الحد من صلاحيات إدارة المناقصات. وقد عُرضت ثلاثة اقتراحات تعديل مقدمة من النواب بولا يعقوبيان وجورج عقيص وجميل السيد، لكن الأغلبية النيابية أسقطت هذه الاقتراحات. عندها طالب الرئيس نبيه بري بتسجيل تفسيره التالي في المحضر: «هذا النص يعني أن الإدارة أو الوزارة هي من تعدّ دفتر الشروط، فترسل لإدارة المناقصات وتوضع الملاحظات، فإذا كان هناك اختلاف مع الوزارة يرفع الأمر الى مجلس الوزراء الذي يقرر اللازم».
في 3 حزيران، صوّب المجلس الدستوري النقاش أكثر، فأبطل الاستثناء الذي تضمنه القانون 129، «بسبب غموضه»، مؤكداً وجوب تطبيق قانون المحاسبة العمومية وسائر النصوص المرتبطة بأصول التلزيم من دون استثناء.
هذا يقود حكماً إلى نظام المناقصات، وتحديداً في المادة 17 منه، التي تلزم إدارة المناقصات بأن «تدقق في محتويات الملف وتتثبت من خلوّه من المخالفات والنواقص». وإذ تحدد هذه المادة مجموعة من النقاط التي يجب التحقق منها بصورة خاصة، فإن من بينها: «خلو دفتر الشروط الخاص والمستندات من كل ما من شأنه تقييد المنافسة أو ترجيح كفة أحد المنافسين».
وعليه، ولأن وزارة الطاقة قد سلكت الطريق الأطول (تحويل الملف إلى مجلس الوزراء)، فإن ذلك سيسهم في تأخير إضافي له، إذا وجدت إدارة المناقصات أن فيه عيوباً جوهرية. وبصرف النظر عن توقيت إرسال الملف إليها، يُفترض بها، قانوناً، التدقيق فيه. وهذا يعني أنها لن تكون ملزمة بتنفيذ دفتر الشروط، إذا لم تكن موافقة عليه، بل يجب عليها رفع تقرير بالملاحظات، حيث يفترض أن ترفعه الوزارة، مع ملاحظاتها على مضمونه، إلى مجلس الوزراء. وعندئذ، يحق لمجلس الوزراء أن يأخذ ما يراه مناسباً، فتنفّذ إدارة المناقصات المناقصة على مسؤولية السلطة السياسية.

بستاني: إشغال دير عمار 2 ستبدأ في كانون الأول

كشفت وزيرة الطاقة ندى بستاني أن الأشغال في معمل دير عمار 2 ستبدأ في كانون الأول المقبل، بعد أن أُنجزت كل الترتيبات القانونية لذلك. وبعد أن أبلغت الشركة الوزارة أنها جاهزة لبدء العمل. وأوضحت أن ذلك مرهون أيضاً بموافقة مجلس الوزراء على العقد، الذي يُفترض أن يكون جاهزاً في نهاية الشهر الحالي. واعتبرت أن وأحداً من أسباب التأخير مرتبط بانتظار موافقة مجلس الوزراء على عقدي سلعاتا والزهراني، بما يسمح بوجود عقد نموذجي يُعتمد في كل المعامل التي تُبنى على أساس عقود شراء الطاقة. وعليه، فإن موافقة مجلس الوزراء على عقدي سلعاتا والزهراني سيضمن سرعة الموافقة على عقد دير عمار 2 ذي الطبيعة المشابهة.
ورفضت بستاني التعليق على ما أثارته «الأخبار» عن خلاف بين الشركاء أسهم في تأخير العمل، كما رفضت الحديث عن تركيبة الشركة وأسماء المستثمرين، معتبرة أن الملف سينتقل إلى مجلس الوزراء، الذي سيطّلع عليه ويصدر قراره بشأنه، على أن تُعرف بعدها كل المعلومات المتعلقة بالشركة.
وتجدر الإشارة إلى أن بناء معمل دير عمار 2 كان مقرراً أن يتم لحساب الدولة، لكن الخلاف بين وزارتي المال (حركة أمل) والطاقة (التيار الوطني الحر) قبل نحو 4 سنوات على هوية من سيدفع الضريبة على القيمة المضافة أدى إلى تحويل العقد إلى ما يُشبه الـ bot، إذ ستبني شركة خاصة المعمل، وتبيع إنتاجه من الكهرباء إلى الدولة لمدة تزيد على 20 عاماً، قبل أن تعود ملكيته إلى الدولة.

تقرير

مهرُ زواجه قتل عريف في الجيش!

رضوان مرتضى

قبل نحو ثلاث سنوات، استُشهد العريف في الجيش اللبناني، علي القاق، إثر إطلاق النار عليه في ريف دمشق، أثناء زيارته مقام السيدة زينب. لم يتم التعامل مع الجريمة كواحدة من العمليات الإرهابية التي شهدتها سوريا في السنوات الماضية، بل رُبطت بمقتل اللبناني هادي جعفر، عن طريق الخطأ، أثناء نصب الجيش كميناً لأحد المطلوبين في الهرمل.
بعد ثلاث سنوات من الجريمة، أوقفت القوى الأمنية رجلاً اعترف بتنفيذها. المفاجأة كانت في ما ذكره عن دوافعه لقتل شخص لا يعرفه. فأمام المحققين، قال علي أ. (40 عاماً) إن قتل القاق كان مهر زواجه بإحدى قريبات هادي جعفر! كذلك وعده أهل زوجته بالسعي إلى منحه الجنسية اللبنانية!
وقال الموقوف إنه اتّفق مع أفراد من العائلة التي رصدت الشهيد أثناء توجهه لزيارة مرقد السيدة زينب في دمشق، أوصلوه إلى مكان الجريمة على متن سيارتين رباعيتي الدفع بعدما دخلوا سوريا من أحد المعابر غير الشرعية التي يُسيطر عليها أفراد من عشيرتهم. حدّد هدفه واقترب منه ليُطلق عدة عيارات نارية، ما أدى إلى استشهاده. هذه المعلومات وردت في محضر التحقيق مع المشتبه فيه الذي لعبت الصدفة دوراً في ربطه بجريمة قتل القاق. التحقيق الذي كانت تُجريه مفرزة الشرطة القضائية في الضاحية الجنوبية في جريمة شراء بضاعة مسروقة، أدى إلى الاشتباه في عدد من الأشخاص بجرم الاتجار بالأسلحة. استُدعي علي أ. إلى التحقيق معه بشبهة بيع السلاح، من دون إخطاره بسبب الاستدعاء. حضر المشتبه فيه طوعاً إلى المفرزة القضائية على متن سيارة كان قد ذكر أحد الموقوفين أنّها تُستخدم لنقل السلاح المهرّب من سوريا الى بلدة بلدة القصر (الهرمل) ثم إلى بيروت. وذُكِر أنّ بعض هذا السلاح مسروق من الجيش السوري. أثناء التوسع في التحقيق مع علي أ. جرى الكشف على هاتفه الخلوي. واستوقفت المحقق محادثة عبر تطبيق الواتس أب يطلب فيها المشتبه فيه من أحد الأشخاص التأكد من عدم وجود ملاحقات بحقه من قبل السلطات السورية. وقد تبين أن الاسم الذي أرسله للاستفسار عنه كان علي جعجوغه، بدل علي أ. الاسم المدون على بطاقة الهوية. ليكتشف المحققون أن بطاقة الهوية التي أبرزها مزوّرة، علماً بأنّ من كلفوه بالجريمة استحصلوا له على إفادة لشخص مكتوم القيد. ولدى التوسع في التحقيق، كشف عن اسمه الحقيقي، ليتبين أنّه ليس من أصحاب السوابق، لكنه يعمل في نقل الأسلحة لصالح أفراد من عشيرة زوجته. اعترف الموقوف بأنّه نفّذ جريمة قتل العريف القاق بطلب من عائلة هادي جعفر اصطحبوه على متن سيارتين وكلفوه بالتنفيذ، بعدما كان آخرون يتولّون عملية الرصد.
تجدر الإشارة إلى أنّ التحقيق نُقل من قوى الأمن الداخلي إلى عهدة مديرية المخابرات في الجيش، تحت إشراف القضاء المختص، لتتولى التوسع في التحقيق، بعدما جرى تحديد الأسماء المتورطة في عملية التحريض.

تقرير

إقفال مرملة العيشيّة: متى يُقفل ملفّ الموافقات الملتبسة؟

آمال خليل

بناءً على تدابير عاجلة اتخذها القضاء ووزارتا الداخلية والبلديات والبيئة، أقفل محفار الرمل الذي انطلقت الأعمال فيه يوم الجمعة الفائت في العبيشية (قضاء جزين) بعد شكوى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني. إذ أعلنت وزيرة الداخلية والبلديات ريا الحسن وقف الأعمال في المرملة القائمة على العقار 1174 لمصلحة شركة الدهانات «باستل باينتس» (أصحابها من آل حرفوش من جزين)، مبررة منحها موافقة على استثمار العقار لنقل الرمول بـ«استنادها إلى موافقة وزير البيئة السابق رئيس المجلس الوطني للمقالع طارق الخطيب في كانون الثاني الماضي لمدة سنة واحدة». من جهته، أصدر النائب العام الاستئنافي في الجنوب رهيف رمضان قراراً، أول من أمس، أوقف فيه الأعمال في المحفار والرمز مستثمريه بإخلاء الموقع من الآليات والحفارات المستخدمة في الأشغال. إلا أن المتعهد المنفذ لأعمال الحفر علي أبو زيد، وصاحب الآليات حسين موسى كانا قد تسبّبا، قبل قرار وقف الأشغال، بـ«أضرار بيئية وهيدرولوجية في مساحة تزيد على ثلاثة آلاف متر مربع» بحسب تقرير أعدّه قسم الثروة المائية في المصلحة، علماً بأن المساحة الواردة في ترخيص المجلس الوطني للمقالع تبلغ ألف متر فقط! ووفق التقرير، وُجدت حُفر يتراوح عمقها بين 4 و7 أمتار موصولة بالليطاني عبر المجاري المائية والينابيع السطحية والجوفية. وقد أدّت الأشغال إلى جرف المجاري وردمها. وقُدّرت «الكميات المستخرجة في يوم واحد بحوالى 10 آلاف متر مكعب، فيما الكمية المرخص باستخراجها تبلغ ألفي متر مكعب».

الترخيص للأشغال على ألف متر وعمليات الحفر غطّت ثلاثة آلاف متر مربع!

مبدئياً، طُويت صفحة مرملة «باستل باينتس». لكن حيثيات الترخيص المعطى لها توحي بأن المشهد سيتكرر. وكان المشهد نفسه قد حدث بالفعل في حزيران الفائت، عندما رخصت وزارتا الصناعة والداخلية والبلديات استثمار مرملة لمصلحة معمل سليبن للترابة وأوقفت بعد شكوى المصلحة. وكان وزير البيئة فادي جريصاتي قد أصدر قراراً بوقف المرامل والكسارات في جبل الريحان، في شباط الفائت، بناء على شكوى المصلحة لما تسببه من تلوث مباشر على الليطاني والينابيع. ورغم الضجة التي رافقت الترخيص للمرامل السابقة، لم تتوان الدولة عن الترخيص لمرملة جديدة في المنطقة نفسها. فالمجلس الوطني للمقالع منح الترخيص برغم ورود تقرير من عضو المجلس، المدير العام السابق للاستثمار في وزارة الطاقة والمياه غسان بيضون، يتحفظ على الموافقة، وينبّه إلى إمكانية التأثير على الوضع الهيدرولوجي للمنطقة وتصريف المياه الموسمية في حال استخراج الرمول في عمق يتجاوز 6 أمتار أو من دون إعادة ردم الحفر أو إذا استعملت المتفجرات. فضلاً عن إمكانية التأثير على المصدر المائي الموجود في الجوار في حال الاستثمار على مسافة أقل من 100 متر عن المصدر، إلى جانب التأثير على مجريَي المياه الشتويين المجاورين للعقار وعلى سيلان الأمطار وذوبان الثلوج في حال الاستثمار على مسافة أقل من 25 متراً أو رميت في هذه المجاري أتربة ونفايات صلبة».
ولفت بيضون إلى أن العقار «يقع خارج إحداثيات المخطط التوجيهي العام وضمن منطقة خضراء تتواصل فيها الأحراج والأودية ويمنع فيها استثمار المقالع والمرامل. إلى جانب وقوعه ضمن منطقة تعدّ حوضاً يغذّي المياه الجوفية، ويمكن أن يؤثر عليه استخراج الرمول على عمق يزيد على 6 أمتار».

استخرج في يوم واحد 10 آلاف متر مكعب، فيما الترخيص يشمل 2000 متر مكعب فقط (مروان طحطح)

قضية

وفق تقرير لـ«هيومن رايتس ووتش»، عام 2015، يشهد لبنان انتحار عاملة منزلية أسبوعياً نتيجة سوء المعاملة. وفي دراسة صادرة عن مركز دراسات المهاجرين في الجامعة الأميركية في القاهرة، وتعود الى العام نفسه، فإن 65٪ من العاملات في لبنان يعملن 15 ساعة في اليوم، و42٪ منهن يعملن 18 ساعة، و34٪ لا يأخذن إجـازات. كل هـذه جرائم «يكفلها» نظام «الكفالة» الذي يجرد هؤلاء من أي حقوق إنسانية واجتماعية. في 2019، لم يتغيّر الوضع كثيراً: إلى الاستغلال والاسترقاق، أضيف إلى همومهم العاملات الأجنبيات همّ تراجع أجورهنّ بنحو عشرة دولارات (تشكّل للبعض 5٪ من قيمة الراتب) بسبب تغير سعر صرف الدولار مقابل الليرة

عاملات المنازل ضحايا الدولار أيضاً!

زينب عثمان

«ليرتك هي عملتك؟». هذه «شعارات» نراها على التلفزيون وفي إعلانات المصارف، يُفترض أنها تلعب على «الوتر» لدفع اللبنانيين الى التداول بعملتهم الوطنية. وهم بدأوا بذلك أخيراً، ولكن مكرهين وليسوا أبطالاً. فقد دُفعوا إليه دفعاً بسبب شحّ الدولارات في السوق، ما أدى إلى رفع سعر صرفها مقابل الليرة. «ليرتك هي عملتك»، لكنها ليست «عملتهن». والنون هنا تعود لعاملات المنازل الأجنبيات اللواتي أضيف إلى همومهن في هذه البلاد السعيدة همّ جديد.

سلام، العاملة البنغالية، واحدة منهنّ. عند مطلع كل شهر، تتوجه إلى أحد مكاتب تحويل الأموال في بيروت لإرسال 200 دولار من راتبها الشهري (250 دولاراً) لعائلتها في بنغلادش. بدءاً من تموز الفائت، توقفت العائلة «الكفيلة» عن دفع راتب سلام بالدولار واستبدلته بالليرة اللبنانية. في الشهر الأول، لم تول العاملة اهتماماً لما ينطوي عليه التغيير المفاجئ في آلية الدفع، فطالما أنها تقبض معاشها «مش مشكل». لكن المشكلة توضحت في الشهر التالي، عندما شرح لها العامل في مكتب تحويل الأموال بأن مبلغ «300 ألف ليرة ما عاد يساوي 200 دولار»، وأن عليها أن تدفع فرق سعر صرف الدولار الذي تاراجح منذ ذلك الحين بين 1525 و585 الليرة، بعدما كان لا يتجاوز حد 1507,5 ليرة.

بالنتيجة، كان على سلام أن تدفع، إضافةً إلى قيمة عمولة التحويل (5 دولارات) التي غالباً ما تدفعها العاملات من كسبهنّ، 13 ألف ليرة. وعندما طالبت الأسرة التي تعمل لديها بأن تعيد دفع راتبها بالدولار أو تعويضها عن فرق العملة، كان الجواب بأن «من هلق ورايح باللبناني لأنو ما في دولار»، وعليها تحمّل تبعات الأزمة «مثلك مثلنا».

العائلة التي تعمل لديها زبيدة، العاملة الإثيوبية، أبلغتها أيضاً أنها لن تتحمل فرق العملة، وأنه «عيب عليها أن تحكي عن 15 ألف ليرة... ما بيحرزوا»! إلا أن الواقع أنهم «بيحرزوا كتير». عشرة دولارات، بالنسبة إلى زبيدة، تعادل 294,30 بير إثيوبي، وهو مبلغ «بيحكي» في إثيوبيا، خلافاً لما تقوله إعلانات المصارف عن الليرة. الأمر نفسه ينسحب على العاملين والعاملات من كل الجنسيات (يقدر العدد في لبنان بنحو 200 ألف). العاملات الآتيات من بنغلادش، مثلاً، يخسرن في الدولار الواحد ما يعادل 84,58 تاكا (العملة البنغلادشية) في بلاد يبلغ الحد الأدنى للأجور فيها 8000 تاكا (نحو 98 دولاراً).

منذ أزمة الدولار الأخيرة، خسرت العاملات الأجنبيات بين 10 و15 دولاراً من رواتبهن. «مين بيحكي فيهم؟»، العاملات طبعاً. وهنّ خاسرات أصلاً بسبب التمييز والإهانة اللذين يكرسهما نظام الكفالة، وقانون العمل الذي يستثني عمال وعاملات المنازل من أي حقوق اجتماعية وقانونية وإنسانية. بحسب رئيس الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين في لبنان، كاسترو عبد الله، «هذا الاستغلال قد يستمر لفترة طويلة» ما لم تتحرك وزارة العمل لكبحه، وهو يأتي «نتيجة الفوضى في السوق السوداء وعدم مراقبة الدولة لنشاط شركات ومكاتب الصيرفة ومكاتب تحويل الأموال على أنواعها»، مشيراً إلى أنه «قبل الحرب اللبنانية، كان هناك اتفاقيات تفاهم بين وزارة العمل والدول المرسلة للعمالة لضمان حصول العمال والعاملات على أجورهم/ن بالدولار».

اتفاقيات التفاهم قبل الحرب كانت تلزم اصحاب العمل بدفع اجور العاملات بالدولار (مروان طحطح)

خسرت العاملات الأجنبيات نحو خمسة في المئة من رواتبهنّ منذ أزمة الدولار الأخيرة

اليوم، ليس هناك أي إطار قانوني يجبر أصحاب العمل على الدفع بالدولار، أو على الأقل، تعويض العاملات المهاجرات عن الفروقات التي يدفعنها عند تحويل الأموال نتيجة تدني قيمة الليرة. وهما خياران يقول عبد الله إن الاتحاد الوطني سيجتمع الأسبوع الجاري لمناقشتهما، قبل الخروج «بصيغة واضحة تضع حداً للاستغلال وتضمن للعاملات حقوقهنّ».

بيد أن حياة العاملات لن تصبح وردية، كما يمكن أن نفترض، حتى وإن أصدرت وزارة العمل قراراً يلزم أصحاب العمل بدفع الفروقات. تلفت غنى العنداري، من جمعية «كفى»، إلى انتهاكات أكبر من ذلك لحقوق العاملات المسلوبة، بدءاً من أجرهنّ المتدنّي والمهين أصلاً، وصولاً إلى «مصادرة مكاتب استقدام العاملات لأتعابهنّ خلال أول شهرين من العمل»، علماً بأن «نحو 40٪ من أصحاب العمل لا يدفعون راتب العاملة المنزلية بشكل منتظم».

العنداري تلفت إلى أن «كفى» تابعت قضايا عاملات «كنّ لا يقبضن لأكثر من 3 أشهر». وحين لجأن إلى وزارة العمل للشكوى، اصطدمن بباب مسدود باعتبار أنهن «لا يملكن إثباتات تؤكد أن رواتبهن غير مدفوعة»، فيما «أصحاب العمل يقدمون في المقابل إيصالات قديمة بأموال جرى تحويلها إلى عائلة العاملة لإزالة التهم عن أنفسهم». وتشدّد على أن مراقبة تسديد الأجور، التي تقع على عاتق وزارة العمل بالدرجة الأولى، «لا تطبق على أرض الواقع».

بوسليمان: عبودية حديثة

في لبنان «نظام عبودية حديثة»، يقول وزير العمل، كميل بوسليمان، ويتحدث عن «تعديل جدي لنظام الكفالة تعمل الـوزارة على إتمامه لنضمن حفظ حقوق العاملات». ولأن إقرار مشروع القانون الخاص بالعاملات المنزليات الذي أحيل إلى مجلس الـوزراء «قد يطول»، وهو يفترض أن يسحب من الكفيل سلطته المطلقة على حياة العاملة، يؤكد بوسليمان أنه يعمل، بمؤازرة من بعض الجمعيات الحقوقية وبإشراف منظمة العمل الدولية، على صياغة عقد عمل موحد جديد «ينظّم عمل مكاتب استقدام العاملات وعلاقة أصحاب المكاتب بأصحاب العمل بطريقة ترعى تنظيم أوضاع هذه الفئة من العمّال تنظيماً شاملاً».

تحقيق

«نكبة عرسال»: الدولة خرجت ولم تعد

بعد تحريرها من الإرهابيين والتكفيريين منذ عامين، تُركت عرسال واهلها لقدرهم ومعاناتهم مع غياب الخدمات الاساسية. حيث لا مدارس كافية لاستيعاب الطلاب، ولا مستشفى حكومياً، ولا طرقات تصلح للسيارات. فيما تغرق البلدة في كارثة بيئية واجتماعية مع تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات. عرسال وحدها بعد عالم تعد - بعد التحرير - منصة صالحة لاطلاق المزايدات والشعارات

رامح حمية

بصمتٍ رحلت فاطمة، إبنة الثلاثين عاماً من بلدة عرسال، إثر إصابتها بالسرطان. إنكشف «سرّها» الذي كتمته لعلمها بعدم قدرة أهلها على تكبّد مصاريف العلاج، بعد أن أصيبت بكسر في قدمها نقلت إثره إلى أحد المستشفيات. حال فاطمة من حال كثيرين من أبناء عرسال التي تُركت، بعد تحريرها وجرودها من المسلحين التكفيريين، تواجه قدرها كما كان الأمر دائماً. الوعود الضخمة والمشاريع الرنانة التي أغدقتها الحكومة ورئاستها وهيئتها العليا للإغاثة والجمعيات الدولية المانحة كلها تبخّرت. البلدة التي احتضنت - ولا تزال - أكثر من ضعفي عدد ابنائها من النازحين السوريين تغرق اليوم في مشاكل اجتماعية ومعيشية وتربوية وصحية وبيئية، من أزمة عدم توافر مقاعد دراسية كافية لأبناء البلدة من الطلاب الى تفشي آفة المخدرات بين الشباب وفي المدارس، وليس انتهاء بغياب مراكز الرعاية الصحية.

في عرسال أربع متوسطات رسمية وثمان خاصة وثانوية رسمية واحدة ومعهد فني بلغت كلها طاقتها الاستيعابية القصوى، خصوصاً الرسمي منها، مع إحجام الاهالي عن تسجيل ابنائهم في المدارس الخاصة لتراجع قدراتهم المادية، أو بسبب تخلف بعضهم عن تسديد الاقساط المدرسية عن الاعوام السابقة.

«عرسال منكوبة»، يقول رئيس بلديتها باسل الحجيري، بعدما تُركت لمصيرها المجهول على مدى العامين الماضيين وسط مخاطر بيئية وصحية واجتماعية، تقابلها وعود أغدقها المسؤولون والجهات الداعمة والمانحة، المحلية والدولية، لم ينفذ منها شيء حتى اليوم. يوضح الحجيري لـ«الأخبار» أن «الحكومة خصصت للبلدة ما قيمته 15 مليون دولار من المشاريع لم ينفّذ منها إلا بناء مدرسة رسمية لا تزال قيد الانشاء». ويلفت الى «أننا في اجتماعنا الاخير مع رئيس الحكومة سعد الحريري طلبنا تحويل الأموال المخصصة لتصليحات الكهرباء والمياه في البلدة الى مشروع تاهيل طرقات البلدة، بعدما أنجزت البلدية مع KVA (شركة تقديم خدمات التوزيع للكهرباء) أعمال تاهيل لشبكة الكهرباء، فضلاً عن معالجة مشكلة المياه... وقد وعدنا بذلك، مع وعد اضافي بانشاء معمل تكرير للصرف الصحي من دون الشبكة بعدما تملّصت الجهات المانحة الدولية من وعودها في هذا الشأن». إلا أن الحجيري لا يبدو متفائلاً كثيراً، خصوصاً أن الأزمة الاقتصادية الحالية «قد تحول دون الشروع في أي المشاريع التي وُعدنا بها»، رغم الكارثة البيئية التي تخيّم على عرسال. إذ يُرمى نحو مليون ليتر من الصرف الصحي يومياً في خراج البلدة فضلاً عن أطنان من النفايات في محلة عقبة نوح على بعد 5 كيلومترات من عرسال حيث تحرق لعدم تكديسها.

تؤكد البلدية أن عرسال لا تزال تحتضن 67 ألف نازح سوري (رامح حمية)

رصدت الحكومة للبلدة 15 مليون دولار من المشاريع لم ينفذ منها الا مدرسة رسمية لا تزال قيد الانشاء

الأخطر من ذلك كله ما خلفه مسلحو الجماعات التكفيرية التي احتلت عرسال طوال اكثر من خمس سنوات، من معامل انتاج الحبوب المخدرة، وتفشي ظاهرة التعاطي بين الاطفال وطلاب المدارس، ما بات يتطلب، بحسب نائبة رئيس البلدية ريما كرنبي، «تدخّل وزارتي الداخلية والبلديات والشؤون الاجتماعية لقمع هذه الظاهرة، وتأمين مراكز لعلاج الادمان للفتية الذين يوقفون على الحواجز، وتوقيف المتورطين في ترويج تلك المواد». كرنبي تؤكّد، من جهة أخرى، أن ارقام المفوضية العليا لشؤون النازحين حول أعداد النازحين السوريين الذين لا يزالون في عرسال (37 ألفاً) غير صحيحة، وتجزم ان «في البلدة اليوم 67 ألف نازح، في وقت تقلصت فيه تقديمات الجهات المانحة. فحتى المستوصفات باتت تبغي الربح من خلال بيع الأدوية واستيفاء بدلات معاينة طبية من المرضى، فيما لم يوضع حجر الأساس لمستشفى عرسال الحكومي الذي كان مقرراً منذ ثلاثة أشهر، بحسب الوعود الحكومية، مع أن المستشفى، وفق كرنبي، «يخدم المنطقة بأكملها».

«المستقبل» مصرّ على طريق عرسال - الفاكهة

من ضمن الـ15 مليون دولار التي رصدتها الحكومة لعرسال، نحو مليون ونصف مليون دولار خُصصت لشق طريق يربط البلدة ببلدة الفاكهة ورأس بعلبك والقاع وصولاً الى الشمال وتأهيله وتعبيده. الطريق طرحه تيار «المستقبل» إبان احتلال الجماعات الارهابية للبلدة كبديل من طريق عرسال - عين الشعب - البلوة الذي قُطع أكثر من مرة إبان أزمة خطف عسكريين ومدنيين من أبناء القرى المجاورة على أيدي الجماعات المسلحة وقتل بعضهم. ورغم تحرير عرسال وتحسن علاقتها بقرى الجوار، لا يزال تيار «المستقبل» مصراً على شق الطريق رغم استهجان عدد كبير من ابناء البلدة، كون كلفته غير مبرّرة مع انتفاء الحاجة اليه، وضرورة تحويل المبلغ المرصود له لمشاريع أكثر أهمية تحتاجها البلدة. الناشط محمد عز الدين لفت الى أن «ما من حاجة الى هذا الطريق، وطرحنا سابقا ان يستبدل بطريق بآخر من عرسال الى بلدة نحلة فمدينة بعلبك، لانه يسهّل للمزارعين وأصحاب مناشر الحجر الوصول الى اسواق بعلبك والى بقية المناطق، إلا أن طرحنا رفض بشكل قاطع».

منبر

«التربية» تستعطف المانحين... ومعلمو النازحين لا يقبضون

ست سنوات مرّت على فتح المدارس الرسمية لتعليم الطلاب من النازحين السوريين في الدوام المسائي، والحكومات المتعاقبة تعتمد، كل عام، سياسة استعطاف المجتمع الدولي لزيادة التمويل من الدول المانحة بحجة تأمين العلم لكلّ نازح، فيما تنتهج سياسة الاستخفاف والمماطلة تجاه الهيئة التعليمية.

عام دراسي جديد يبدأ، والمعلمون لم يقبضوا بعد مستحقات الفصل الثاني من العام الماضي، فيما لم تعد حجة عدم وجود موارد مالية كافية تنطلي على أحد. فليس خافياً أن الدولة تتقاضى من الدول المانحة 600 دولار عن كلّ تلميذ سوري، مع بداية كل عام، وأن الاعتمادات المالية تقبع في المصارف، في حين تقتطع الوزارة من الأجر الفعلي المخصّص من المانحين لكلّ حصة تدريس، إذ تعطي الأساتذة أقلّ من نصف المبلغ المفروض والذي لا يتعدّى 12 دولاراً. وككلّ عام تبدأ المعاناة في انتظار راتب الفصل الأول، وتلقّي الوعود التي تترجم بين أيار وحزيران، أما أتعاب الفصل الثاني فحدّث ولا حرج. معظم هؤلاء المعلمين عاطلون من العمل، أو متعاقدون في الدوام الصباحي، وهم يحملون إجازات تعليمية وينتظرون فتح أبواب مجلس الخدمة المدنية أمامهم لإجراء مباريات التثبيت، وقد وجدوا في هذا المشروع خلاصهم من البطالة، وإن بساعات تعاقد قليلة، لتأمين مصاريفهم الشخصية، وإذا بهم يكدّسون الديون عليهم، بسبب عدم وفاء وزارة التربية بالتزاماتها، وحجز مستحقاتهم وتأخيرها.

وفي السياق، نفى أمين سر رابطة التعليم الأساسي في لبنان حسين جواد تحديد أي موعد لتسديد ما تبقى من مستحقات صناديق المدارس الرسمية عن العام الماضي، وأجور الهيئة التعليمية في مدارس بعد الظهر.

وكان الأساتذة قد تواصلوا خلال العطلة الصيفية مع وزير التربية أكرم شهيب ومسؤولة وحدة التعليم الشامل في وزارة التربية (التي تعنى باللاجئين) صونيا خوري. وجاء رد الوزير عبر تسجيل صوتي على «الواتساب» يطلب فيه من إحدى المعلمات إيصال التطمينات والوعود إلى زملائها، ومفادها أنه «منهمك في العمل وحريص على إعطاء الناس حقوقها وكلّ ما يصير معنا عشرة قروش عم بنصرفها»، مؤكّداً أنه يبذل جهداً لدفع جميع المستحقات قبل بداية العام. لكن السؤال الذي يطرحه المعلمون مجدداً: أين تذهب الاعتمادات المالية من الدول المانحة التي تدخل وزارة التربية كلّ عام؟.

كاترين ضاهر

هل ينصفنا «بي الكلّ»

فخامة رئيس البلاد العماد ميشال عون المحترم،

قرأنا ما تفضلتم به أخيراً حول دعوتكم رؤساء المؤسسات القضائية للتحلي بالنزاهة، وهذا كلام عظيم، لكن تطبيقه أعظم. سؤالي لفخامتكم: لو أن أحد القضاة أو إحدى المؤسسات القضائية لم تلتزم بقسمها وبما اقتسمتم عليه منذ ثلاث سنوات فماذا تفعل وكيف ستحاسبها؟

بين أيديكم فضيحة قضائية طازجة وربما يكون تصرفكم إزاءها مصداقاً لما اقتسمتم عليه، وإليكم التفاصيل:

فخامتك تعرف أن وظيفة المجلس الدستوري هي أن يبتّ في دستورية المواد. لكن هذا المجلس، وهو إحدى المؤسسات القضائية التي لكم فيها حصة وازنة برئيسه أو ببعض أعضائه، قام بمخالفة واضحة لما اقتسمتم عليه وتجاوز صلاحياته بشكل خطير. وسؤالي لفخامتكم هو:

1- هل إطلعتم على قرار المجلس المتعلق بالطعن المقدم من العسكريين المتقاعدين والقضاة في الموازنة؟

2- هل أخبرك مستشاروك بأن المجلس وقع في مغالطة تصل إلى حد الفضيحة عندما أعلن أن ضريبة الدخل المفروضة على المتقاعدين غير مؤتلفة وغير منسجمة مع الدستور لمخالفتها مبدأ المساواة بين المواطنين، ومع ذلك أبقاها ولم يسقطها، وذلك «حرصاً على الإنتظام المالي العام والمالية العامة»، ونصّب نفسه مدققاً مالياً ومراقباً لعقد النفقات، وتجاوز حد السلطة المناطة به وطلب من المجلس النيابي تصحيح الخلل الناجم عن عدم المساواة في موازنة 2020. إلا أنه في الوقت نفسه أسقط المادة 26 المتعلقة بالقضاة لجهة إستيفاء رسوم الميكانيك والتسجيل بغية إعفاء القضاة من هذه الرسوم خلافاً لمبدأ المساواة مع غيرهم من المواطنين؟

3- هل أخبرك مستشاروك أن المجلس أسقط المادة 27 لأن القضاة طعنوا بها لأنها تحرمهم من وضع حرف J على لوحات سياراتهم، وفي هذا ضرب للمساواة مع بقية السلطات والمواطنين؟

4- هل أخبرك مستشاروك أن المجلس قبِل طعن القضاة بالمادة 81 التي تمنع تقاضي الموظفين إضافات مالية تفوق 75٪ من حقوقهم السنوية وأبقى على تعويضات القضاة في المجلس الدستوري والمحاكم المدنية والدينية مفتوحة بما يرهق خزينة الدولة التي حرص عليها القضاة عندما درسوا ضريبة الدخل على المتقاعدين؟

5- هل أخبروك بالفضيحة الكبرى حول إسقاط المادة 84 التي تمنع الجمع بين راتبين من المال العام وتقاضي تعويضات تصل إلى عشرين ضعفاً إلى حد 13 مليون ليرة أي 20 ضعف الحد الأدنى للأجور؟

6- وهل أخبروك بأن المجلس أسقط المادة 89 التي تمنع إنتداب القضاة إلى ملاكات الإدارة ومؤسسات الدولة العامة وتقاضي تعويضات خيالية في وقت يرزح القضاء تحت نقص رهيب في أعداد القضاة بما ينعكس على سير العمل القضائي؟

7- وهل أخبروك بأن الإبطالات التي أنجزها المجلس تشكل عبئاً كبيراً على مالية الدولة في حين أبقى المادة المتعلقة بالضريبة المفروضة على طبابة العسكريين المتقاعدين والضريبة على معاشاتهم التقاعدية رغم اعترافه أنها غير منسجمة وغير متألفة مع الدستور؟

8- عندما يعترف المجلس الدستوري بأن المواد الموجودة في الموازنة والتي تضرب حقوقنا غير مؤتلفة مع الدستور، ويرمي كرة النار على المجلس النيابي والحكومة طالباً منهما تصحيح الخلل في موازنة 2020 فهل هذا من صلب عمله؟ واذا سلمنا جدلاً أن هذا من صلب عمله، فأين يُصرف هذا الطلب؟ ومن يجبر الحكومة والمجلس على تصحيح الخلل؟

فخامة الرئيس، عندما يقوم أحد الأولاد في الضيعة بعمل شائن يذهب المتضررون إلى أهله للشكوى عليه، وإذا لم ينفع ذلك يقصدون «أوادم الضيعة» علّهم يحصّلون حقهم. نحن ظلمنا من قِبل الدولة فذهبنا إلى المجلس الدستوري، وإذا به يقع في مغالطات فادحة وكارثية تشكل نقطة سوداء فيه سجلّ، فظلمنا وقُبِل طعن القضاة. وبما أن قرارات المجلس «إلهية» ولا يمكن الشكوى عليه قررنا اللجوء الى «أوادم الضيعة». وهم في هذه الحال فخامتكم «بي الكل». فهل تنصفنا؟

العميد المتقاعد سامي الرماح

لا ليغا

أرقام قياسية يكسرها فالفيردي

لا برشلونة خارج الـ«كامب نو»

للموسم الثالث على التوالي يقف المدرب الإسباني إرنستو فالفيردي على الحارضة الفنية لنادي برشلونة. مسلسل التخبط مستمر. واللافت هذا الموسم أن النادي يعاني محلياً أيضاً وليس فقط على المستوى الأوروبي. فالفيردي خرج أخيراً واعلن تحمله المسؤولية. ولكن من الواضح أن لا حلول في الأفق

حسن رمضان

برشلونة في معقله «الكامب نو»، يبدو مختلفاً تماماً عن الذي يظهر في المباريات البعيدة عن الأراضي الكاتالونية. أربع مباريات خاضها بطل إسبانيا خارج ملعبه هذا الموسم حتى الآن، من دون تحقيق أي فوز في أي منها. تعادلان أمام كل من أوساسونا والنادي الألماني

> **كانت آخر مرّة يحصد فيها برشلونة 7 نقاط في 5 جولات خلال موسم 94 ـ 95**

بوروسيا دورتموند في الجولة الأولى من دوري أبطال أوروبا، وخسارتان أمام أتلتيك بلباو وأخيراً أمام غرناطة المتواضع. هذا ما جناه المدرب إرنستو فالفيردي على جماهير الـ«بلاوغرانا». من كان يفكّر يوماً، أن يحصد برشلونة 7 نقاط فقط من الجولات الخمس الأولى في الـ«ليغا الإسبانية»؟ فالفيردي يكسر الأرقام القياسية الواحد تلو الآخر، لكن في الجهة المعاكسة أو إذا صح التعبير «السلبية».

في موسم 1994-1995، كانت آخر مرّة يحصد فيها برشلونة 7 نقاط فقط بعد مضي الجولة الخامسة من الدوري المحلي.

لطالما كان مدرّب الفريق هو المسؤول الأوّل عن تراجع النتائج. لكن أن يتغيّر شكل الفريق تماماً، فهنا أصبحت المشكلة أكبر وأكبر. هناك إجماع على أنه ومنذ تسلم فالفيردي مهامه التدريبية في النادي الكاتالوني، تغيّر برشلونة معه، وبات من بين الأندية التي لم تعد كما كانت عليه في السابق. طريقة اللعب اختلفت، حتى أن الفلسفة الكروية الخاصة التي تم بناء هذا النادي عليها، دمّرها هذا الرّجل خلال أقل من ثلاثة مواسم.

من يوهان كرويف مروراً بلويس فان خال وفرانك رايكارد وبيب غواريدولا، وصولاً إلى كلّ من تيتو فيلانوفا ولويس إنريكي، كان برشلونة يحصد الألقاب ويصنع المعجزات محلياً وقارياً. المدربان الأخيران رغم تواضع أفكارهما التدريبية، إلّا أنهما لم يستغنيا يوماً عن ثقافة برشلونة، ولا عن طريقة لعبه التي عاصرتها أجيال من العاشقين لهذا النادي. فالفيردي، قام بالأمر الأسهل بالنسبة له، لم يكمل على خطى من سبقوه، وربما لأن الأمر يتطلب الكثير من الجهد والعمل، فهو اختار التغيير الأسهل، ولكنه يدفع الثمن.

مدرب أتلتيك بلباو السابق، من الصعب عليه التأقلم مع ما يقدّمه برشلونة من كرة قدم أمتعت الجميع لعقود من الزمن. ذهب المدرب «النائم» إلى الخيار الأسهل، وهو تدمير كل شيء، وإعادة بنائه على مزاجه، لكن النتائج كانت كارثية، فلا يمكن نسيان كل من جوستاس مانولاس لاعب روما السابق، أو ديفوك أوريجي لاعب ليفربول، وهنا الحديث عن المباريتين «الريمونتادا» اللتين خسرهما برشلونة في آخر موسمين من دوري أبطال أوروبا. بعد لقاء غرناطة الأخير يوم السبت الماضي، والذي خسره برشلونة بهدفين دون رد ظهرت أرقام وإحصائيات جديدة. الأرقام تحدّثت عن أن هذا النادي الأندلسي المتواضع، لم يستطع تسجيل هدفين في مرمى برشلونة لأكثر من 50 سنة مضت. التشكيلة التي دخل فيها فالفيردي المباراة كانت مختلفة عن المباراتين الأخيرتين، اللتين تغنّت بهما الصحافة الإسبانية والعالمية، وذلك بسبب حضور الثّنائي المميز في خط الوسط معاً، فرنكي دي يونغ وآرثور ميلو. في مباراة غرناطة، قرر فالفيردي عدم إشراك آرثر وسيرجيو بوسكيتس، وذلك بهدف إعطاء كل من راكيتيتش وسيرجيو روبيرتو الفرصة في خط الوسط. كانت لفالفيردي تجربتان سابقتان لهذه الأسماء في خط الوسط أمام كل من الفريقين الباسكيين أتلتيك بلباو وأوساسونا. هاتان التجربتان، خرج منهما برشلونة خاسراً أمام إيكير مونيابين وزملائه بخسارة بهدف من أريتز أدورين، ويتعادل مخيّب من إقليم بامبلونا بهدفين لمثلهما. بكل بساطة، التجارب لم تنجح. ورغم ثالق كل من دي يونغ وآرثر سوياً في خط الوسط، أبقى فالفيردي على آرثر كخيار ثالث لم يشركه أمام غرناطة. كان من الواضح تألق الشاب أنسو فاتي خلال المباريات التي خاضها في الموسم الحالي، إلاّ أن قرار عدم مشاركته أمام غرناطة على حساب الشاب الآخر كارلوس بيريز، كان أيضاً خاطئاً من فالفيردي. بيريز شاب مهاري لكنه لم يقدّم الكثير للنادي، وهناك شبه إجماع على عقمه الهجومي، على العكس تماماً بالنسبة لفاتي، الذي حرّك المياه الراكدة بدخوله هو وقائد الفريق ليونيل ميسي في الشوط الثاني.

خلاصة القول، أيّام المدرب إرنستو فالفيردي معدودة في برشلونة، أو على الأقل هذا ما يتمنّاه كل مشجع لـ«بلاوغرانا». لا شك أن برشلونة في الكامب مختلف عن ما هو عليه خارجه، وهذه مشكلة ليست سهلة، ولا يمكن التغاضي عنها، فلن تكون الجماهير أو الإدارة مستعدة لتلقّي «ريمونتادا» جديدة في دوري الأبطال في قادم المباريات.

أيام فالفيردي معدودة في برشلونة (خورخي غيريرو - أف ب)

موسم الحقيقة لزين الدين زيدان **خيبات الموسم الماضي حاضرة في الـ«بيرنابيو»**

أيام ليست سهلة تعيشها جماهير نادي ريال مدريد الإسباني لكرة القدم. النادي لا يقدم المستوى المقنع. وخيبات الموسم الماضي حاضرة في أذهان اللاعبين والمشاق على حد سواء. الأكيد أن الـ«ملكي» يفتقد البرتغالي كريستيانو رونالدو، والمدرب القديم ـ الجديد زين الدين زيدان مطالب بالكثير

حسين فحص

شهد العام الماضي أحد أسوأ نسخ ريال مدريد في حقبة «الرئيس القوي» فلورينتينو بيريز. مشاكل إدارية وفنية عديدة عصفت بالـ«ميرينغي»، أنهت موسمه دون تحقيق أي لقب يذكر.

لهذا الإخفاق أسباب عديدة، أبرزها ما حصل مع نهاية موسم 2018/2017. فحينها أعلن المدرب الفرنسي زين الدين زيدان تركه مركز المدير الفني للنادي الملكي بعد تحقيقه اللقب الثالث توالياً من بطولة دوري أبطال أوروبا. قرارٌ أسال حبر الصحافة الرياضية حول العالم، في ظل الغموض والضبابية حول أسباب هذا القرار. وزاد الأمر سوءاً بعد الرحيل المفاجئ للبرتغالي كريستيانو رونالدو.

استمرت المشاكل هذا الموسم على إثر النتائج المتخبطة، ما فتح باباً للتساؤلات عمّا يحدث بين أسوار ملعب سانتياغو بيرنابيو، الذي قد يتعدى الجانب الفني للفريق.

في الموسم الماضي، تزامنت المشاكل المالية للنادي المترتبة عن رغبة مالكه فلورنتينو بيريز في ترميم ملعب سانتياغو بيرنابيو، مع مشاكل الفريق الفنية، فسقط ريال مدريد من القمة الأوروبية إلى الهاوية. وجد بيريز حينها في جوليان لوبيتيغي (مدرب المنتخب الإسباني الأسبق)، الخليفة الأمثل لزيدان ليرأس العارضة الفنية للفريق الملكي. وبعد عدم تلبية مطالب المدرب الجديد في سوق الانتقالات، حقق لوبيتيغي نتائج كارثية في الجولات الأولى من الدوري، فأقيل ليعيّن مكانه سانتياغو سولاري، مدرب الفئات العمرية للميرينغي. سلسلة نتائج جيدة حققها المدرب الأرجنتيني، عاد عليه بعقد طويل الأمد في البيت الأبيض، غير أن النتائج السيئة التي تلت العقد الجديد، والتي أدت إلى خروج الميرنغي من سباق الدوري الإسباني ودوري أبطال أوروبا، أدت إلى إقالته قبل نهاية الموسم.

في ظل الأوضاع المتردية، ارتأى بيريز إعادة زيدان للفريق، وهو برأيه الحل الأمثل لانتشال الفريق، فعاد المدرب الفرنسي على أن يُمنح ميزانية كبيرة في الصيف، وكان له ما أراد. صيفٌ حافلٌ عرفه ريال مدريد على صعيد الصفقات، جاء على إثره العديد من الأسماء اللامعة لإعادة هيكلة الفريق بما يتلاءم مع أهداف الإدارة. أموالٌ طائلة دفعت لاستقدام البلجيكي إيدين هازار، لاعب تشيلسي السابق، ولوكا يوفيتش، مهاجم آينتراخت فرانكورت الألماني، كما الظهير الفرنسي فيرلاند ميندي، والمدافع البرازيلي الشاب إيدير ميليتاو وغيرهم، أما النتيجة، فكانت عكس التطلعات كلياً. استمر تخبّط ريال مدريد هذا الموسم، مع زيادة الضغوطات الإعلامية إثر عدم ظهور الأسماء الجديدة بالصورة المطلوبة حتى الآن. تخبّطٌ محلي ووضع الريال في المركز الخامس (قبل الجولة الخامسة)، امتدت على الصعيد الأوروبي، بعد أن خسر الميرينغي مباراته الأولى في دوري الأبطال بنتيجة (3-0) أمام باريس سان جيرمان الفرنسي، رغم غياب الثلاثي الهجومي عن هذا الأخير، المتمثل بإيدينسون كافاني، كيليان مبابي ونيمار دا سيلفا.

حتى الآن، لم يظهر زيدان شيئاً من النسخة التي سيطرت على أوروبا في فترته الأولى كمدرب لريال مدريد. رغم تعرض العديد من اللاعبين للإصابات، كسيرجيو راموس، إيسكو، لوكا مودريتش و إيدين هازار، أغلقت الوفرة في الأسماء الموجودة على دكة البدلاء الباب بوجه زيدان أمام أي عذر للنتائج السيئة، لتفتح أبواباً كثيرة حول قيمة زيدان الفنية كمدرب.

في فترة زمنية قصيرة، برز زيزو كأحد أبرز مدربي العالم، وذلك بعد أن عرفت محطته التدريبية الأولى في ريال مدريد نجاحاً باهراً، خاصة على الصعيد الأوروبي. ظهرت جليّةً حينها بصمة زيدان، أقله على صعيد عطاء اللاعبين، الذين أظهروا مراراً وتكراراً دعمهم الكامل للمدرب الفرنسي. استفاد زيدان حينها من الهيكل الأولي للميرينغي، الذي بناه المدرب الإيطالي الأسبق كارلو أنشيلوتي، واقتصر نجاح الفرنسي على استغلال حافز اللاعبين لتسخير قدراتهم بما يخدم الفريق، إضافةً إلى التوازن الذي خلقه في خط الوسط، إثر إعادته كاسيميرو من الإعارة. في هذا الموسم، تغيرت مهمات زيدان، أما التطلعات فقد زادت. أصبح زيدان مطالباً ببناء فريق جديد، قادر على المنافسة على كافة الجهات، وهو ما عجز عنه حتى اللحظة. هشاشة دفاعية، وضعف واضح في ترابط الخطوط، أسقطا الميرينغي في العديد من الاختبارات حتى الآن. لا يزال الوقت باكراً على الحكم، الجولات المقبلة ستظهر ماهية قدرات زيدان التدريبية، لكن حتى الآن، الوضع سيّئ في ريال مدريد، وفوز واحد لن يكون المعيار، فالنادي مطالب بالبطولات.

> **استفاد زيدان من الهيكل الذي بناه المدرب الإيطالي الأسبق كارلو أنشيلوتي**

لم يقدم اللاعبون الجدد المطلوب (توماس سامسون ـ أف ب)

حول العالم

أوساكا بطلة في مسقط رأسها

أحرزت اليابانية ناومي أوساكا يوم أمس الأحد لقب دورة أوساكا في كرة المضرب المقامة في منطقتها، للمرة الأولى في مسيرتها الاحترافية، منهية انتظاراً طويلاً لتتويج ثانٍ هذا العام بعد بطولة أوستراليا المفتوحة التي رفعت كأسها في كانون الثاني/ يناير الماضي. وتفوقت اليابانية الشابة (21 عاماً) المقيمة في الولايات المتحدة وتحمل جنسيتها، في المباراة النهائية على الروسية أناستازيا بافليوتشنكوفا بسهولة (6-2) و(6-3) في نحو ساعة وتسع دقائق، لتحرز لقب الدورة التي حلت فيها وصيفة عامي 2016 و2018.

وقالت اللاعبة المصنفة أولى عالمياً سابقاً ورابعة حالياً، بعد فوزها على منافستها المصنفة 41: «لقد خضت مباريات نهائية هنا. هذه هي المرة الثالثة، لذا أنا سعيدة جداً لتمكني من الفوز، وتحقيق ذلك في المدينة حيث ولدت يجعل ذلك أمراً مميزاً جداً». وتابعت: «أعتقد أن ضربات إرسالي كانت جيدة جداً في المباراتين الأخيرتين. أعتقد أن ذلك ساعدني حتماً، ولا سيما اليوم، نظراً إلى أنها (بافليوتشنكوفا) تتمكن بقدرة رائعة على ردّ الضربات».

وأنهت أوساكا بهذا اللقب انتظاراً امتدّ لأشهر منذ تتويجها بلقب بطولة أوستراليا المفتوحة مطلع العام، الذي كان ثاني لقب لها في البطولات الكبرى بعد تتويجها في فلاشينغ ميدوز الأميركية في صيف 2018.

ولقب أمس الأحد هو الرابع لأوساكا في مسيرتها الاحترافية، وجعل منها أول لاعبة يابانية تتوج بالدورة المقامة في المدينة الواقعة في غرب البلاد، والمعروفة باسم دورة «بان ياسيفيك»، منذ مواطنتها كيميكو داتي التي أحرزت اللقب في عام 1995.

جوائز الـ«فيفا» توزع الليلة

اعتبر العداء الجامايكي السابق أوساين بولت المعروف عنه شغفه بكرة القدم، أن المدافع الهولندي لفريق ليفربول الإنكليزي فيرجيل فان دايك يستحق نيل جائزة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) لأفضل لاعب في العالم، على رغم تأكيده أنه يميل إلى البرتغالي كريستيانو رونالدو.

ويوزع الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» مساء اليوم في دار أوبرا «آلا سكالا» بمدينة ميلانو الإيطالية جوائز الأفضل في العالم. وسبق للفيفا إقامة الحفل في مدينتي زيوريخ السويسرية ولندن الإنكليزية في النسخ السابقة.

وسيقدم الحفل أسطورة كرة القدم الهولندية رود خوليت، والمذيعة الإيطالية إيلاريا داميكو. ويتضمن الحفل إعلان الفائزين بـ10 جوائز رئيسية، بينما يتخلله أيضاً بعض الجوائز الشرفية، كما حدث في النسخ الـ3 الماضية.

وتأتي جائزة أفضل لاعب في العالم على رأس كافة الجوائز، التي تضمّ أيضاً الأفضل في فئات المدربين وحراس المرمى، سواء في جانب الرجال أو السيدات.

وسيُعلَن أيضاً الفائز بجائزة بوشكاش، التي تُمنح لأفضل هدف على مدار العام، وستُمنح جائزة الفيفا لأفضل تشجيع «جمهور»، وسيكشف النقاب عن التشكيلة المثالية لأفضل 11 لاعباً عند الرجال والسيدات.

والمرشحون لجائزة أفضل لاعب هم: فيرجيل فان دايك، ليونيل ميسي وكريستيانو رونالدو. أفضل حارس مرمى: أليسون بيكر، إيدرسون ومارك أندريه تير شتجن. أفضل مدرب: بيب غواريدولا، يورغن كلوب وماوريسيو بوكيتينو. أفضل لاعبة: لوسي برونز، أليكس مورجان وميغان رابينوي. أفضل حارسة مرمى: كريستيان إيندلر، هيدفيج ليندهال وساري فان فينينداال. أفضل مدرب. مدربة سيدات: جيل إيليس، فيل نيفيل وسارينا فيجمان.

أفضل هدف (بوشكاش): ليونيل ميسي ضد ريال بيتيس، خوان كينتيرو ضد ريسينغ ودانييل زسوري أمام فيرينكفاروس. جائزة أفضل تشجيع: سيلفيا جريكو، جوستو سانشيز وجماهير هولندا في كأس العالم للسيدات.

أفضل 11 لاعباً (رجال): 55 مرشحاً، تُعلَن التشكيلة المثالية خلال الحفل. أفضل 11 لاعبة (سيدات): 55 مرشحة، تُعلَن التشكيلة المثالية خلال الحفل.

انتقادات لطرح تعديلات في الفورمولا 1

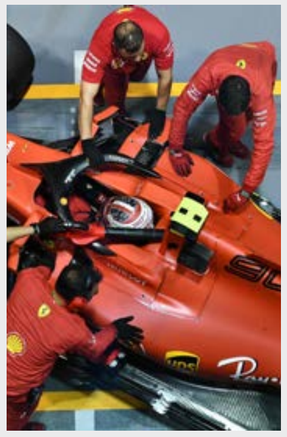

وجه العديد من السائقين، يتقدمهم بطل العالم الحالي البريطاني لويس هاميلتون والسابق الألماني سيباستيان فيتل، انتقادات لاذعة إلى اقتراح منظمي بطولة العالم للفورمولا 1 باعتماد «ترتيب انطلاق عكسي» في السباقات لزيادة التنافس.

ومن ضمن الاقتراحات التي بدأ تداولها من قبل مجموعة «ليبرتي ميديا» الإعلامية الأميركية المالكة لحقوق الفورمولا 1، اعتماد ترتيب انطلاق عكسي، أي أن ينطلق السائقون الذين يحلّون في المراكز المتقدمة في التجارب الرسمية، من المراكز الأخيرة في يوم السباق.

وبدأ هذا الطرح بإثارة حفيظة السائقين، على رغم أنه لا يزال اقتراحاً متداولاً ولم يعتمد رسمياً بعد.

ومن هؤلاء، فيتل، سائق فيراري الذي لم يحاول تلطيف انتقاداته للاقتراح، واصفاً إياه ببساطة بـ«الهراء». وأضاف المتوج بطلاً للعالم أربع مرات بين العامين 2010 و2013 مع فريق ريد بول: «لا أعرف أي عبقري تقدم به، لكنه ليس الحل. هو مقاربة خاطئة بالكامل».

ولم يرق الطرح أيضاً هاميلتون، سائق مرسيدس، بطل العالم في العامين الماضيين، الذي قال على هامش جائزة سنغافورة الكبرى، المرحلة الخامسة عشرة من بطولة العالم: «لا أعرف ماذا أقول. الناس الذين اقترحوا ذلك لا يعرفون عمّا يتحدثون». أما زميل فيتل، شارل لوكلير، فأكد أنه لن يكون «سعيداً» إذا نُفّذ الاقتراح.

لاعب الساحل حسن كوراني يحتفل بهدفه الجميل في مرمى الغازية (عدنان الحاج علي)

الكرة اللبنانية

ممثّلو «الضاحية» نجوم الأسبوع الأول

انتهى الاسبوع الاول من الدوري اللبناني لكرة القدم ناقصاً، مع غياب العهد لارتباطه الاسيوي. وفرضت منطقة الضاحية الجنوبية نفسها نجمة الجولة الاولى مع فوز فرقها الثلاثة: البرج وشباب البرج وشباب الساحل، مقابل خيبة امل في الجنوب والشمال، في وقت انتهى فيه لقاء «ابناء العم» بين الصفاء والإخاء الاهلي عاليه بالتعادل السلبي

عبد القادر سعد

بين ملعب صور جنوباً، وملعب المراشية شمالاً، مروراً بملعب جونية، كانت فرق «الضاحية» تحقق الانتصارات في الأسبوع الأول من الدوري اللبناني لكرة القدم. إذ فاز البرج وشباب الساحل وشباب البرج. فوز الساحل كان الأكبر، وجاء على حساب الشباب الغازية 3-1، وشباب البرج حقق فوزاً تاريخياً على مضيفه التضامن صور. وتكمن تاريخية الفوز في أنّ الأول ممثل البرج الثاني في بطولة الدرجة الأولى، وهو في أول ظهور له في دوري الأضواء. وبين الفوز التاريخي والفوز الأكبر، كان البرج يحقق الانتصار الغالي من قلب زغرتا، بفوزه على فريقه السلام 1-0، وأيضاً هو الفوز الأول للبرج في الدرجة الأولى بعد سنوات طويلة، حيث صعد كبطل للدرجة الثانية مع نهاية الموسم.

الجولة الأولى من الدوري اللبناني، لو كانت ناقصة، لأعطت فكرة بسيطة وأولية عن واقع بعض الفرق. صحيح أنّ من المبكر الحكم على مستوى الفرق من الأسبوع الأول، وخصوصاً الخاسرة، كالتضامن صور والسلام زغرتا والشباب الغازية. لكن لا شك في أن فريق شباب الساحل ظهر بصورة جميلة جداً في جونية. كذلك الأمر بالنسبة إلى غريمه اللدود فريق البرج، الذي نجح في انتزاع فوز من السلام العنيد على أرضه وقدم مجموعة لاعبين، بعضهم معروف كـ«مخضرم» الدفاع وليد إسماعيل والبرازيلي تياغو أمارال والجندي المجهول في خط الوسط حسين إبراهيم «الساعوق».

شباب الساحل أكّد أن إحرازه لقب كاس النخبة على حساب الأنصار لم يكن صدفة بتاتاً. «أزرق الضاحية» قدّم مباراة كبيرة، وكان بإمكانه الخروج بنتيجة مضاعفة. معظم لاعبيه إذا لم يكن جميعهم كانوا نجوماً، من الحارس علي ضاهر إلى عباس عطوي ومحمد حمود وحسن كوراني، وعلى رأسهم نجم المباراة السنغالي داوودا ديمبيه الذي صنع الهدفين الأول والثالث، وغيرهم. أثلج لاعبو «النخبة» قلوب جمهورهم، وأكدوا أن فريق نسخة فريق شباب الساحل هذا الموسم ستكون مختلفة كلياً عن جميع المواسم السابقة.

> تصدّر فريق شباب الساحل ترتيب الاسبوع الاول بعد فوزه الكبير على الشباب الغازية

نجح المدير الفني محمود حمود في الانتقال بالفريق من مكان إلى آخر. قدّم فريقاً هجومياً ممتعاً صانعاً للفرص، ومسجلاً للأهداف، فكان عباس عطوي أول المسجلين في الدقيقة 16، قبل أن يسجل لاعب الغازية رامي فقيه خطأً في مرماه في الدقيقة 23. وفي الشوط الثاني، وتحديداً في الدقيقة 50، سجّل حسن كوراني هدفاً جميلاً.

الشباب الغازية، من جهته، لم يظهر بصورة جيدة. بدا الفارق الفني مع لاعبي الصفاء وضيفه الإخاء الأهلي عاليه على ملعب جونيه. تعادل عادل رغم الأفضلية الطفيفة للصفاء. ظهر الفريقان بصورة مقبولة في أول مباراة لهما في الدوري، التي كانت صعبة على الطرفين، فكان التعادل سيد الموقف وخرج كل فريق بنقطة. سجله لاعبه تياغو أمارال في الدقيقة 19. هدف نجح الضيوف في المحافظة عليه في الشوط الثاني، بعد أن انتفض الزغرتاويون وحاولوا تعديل النتيجة دون أن ينجحوا في ذلك. لكن نجحوا في طمأنة جمهورهم إلى أن الفريق قادر على التعويض إذا ما كانت صورته التي قدمها في الشوط الثاني حاضرة في المباريات المقبلة.

يوم السبت في صور، كان شباب البرج يعود بأول فوز له في الدرجة الأولى. نجح البرجيون في قلب النتيجة بعد التأخر بهدف الغاني كوفي بيواه في الدقيقة 13. لكن نجم شباب البرج ولاعبهم الجديد علي بزي كان حاضراً بقوة في المباراة. فهو صنع الهدف الأول لكريست ريمي لورنيون في الدقيقة 25، وسجّل ركلة الجزاء التي احتسبها الحكم ماهر العلي بعد لمسة يد على كوفي، فترجمها بزي هدف الفوز التاريخي. لكن حقيقةً، لم تكن النتيجة عادلة مع صاحب الأرض الذي استحق التعادل على أقل تقدير بعد كمّ الفرص التي أهدرها لاعبوه نتيجة التسرّع والسعي لخطف الهدف. فلم ينجحوا في تعديل النتيجة ليخرج جمهور التضامن خائباً في أول مباراة لفريقه على ملعبه، وقبل مباراته الكبيرة مع النجمة في الأسبوع المقبل.

يوم السبت، أيضاً، شهد تعادلاً سلبياً بين الصفاء وضيفه الإخاء الأهلي عاليه على ملعب جونيه. تعادل عادل رغم الأفضلية الطفيفة للصفاء. ظهر الفريقان بصورة مقبولة في أول مباراة لهما في الدوري، التي كانت صعبة على الطرفين، فكان التعادل سيد الموقف وخرج كل فريق بنقطة.

ترتيب الدوري بعد الأسبوع الأول

#		الفريق	لعب	فاز	تعادل	خسر	له	عليه	الفارق	النقاط
1		شباب الساحل	1	1	0	0	3	1	2	3
2		شباب البرج	1	1	0	0	2	1	1	3
3		البرج	1	1	0	0	1	0	1	3
4		النجمة	1	1	0	0	1	0	1	3
5		الإخاء الاهلي عاليه	1	0	1	0	0	0	0	1
6		الصفاء	1	0	1	0	0	0	0	1
7		الانصار	1	0	0	1	0	1	1-	0
8		التضامن صور	1	0	0	1	1	2	1-	0
9		السلام زغرتا	1	0	0	1	0	1	1-	0
10		الشباب الغازية	1	0	0	1	1	3	2-	0
11		طرابلس	0	0	0	0	0	0	0	0
12		العهد	0	0	0	0	0	0	0	0

احداثٌ موسفة في الدرجة الثانية

لم يكن افتتاح دوري الدرجة الثانية كما يتمناه كثيرون. فالأسبوع الأول شهد أحداثاً مؤسفة على ملعب صور الذي احتضن مباراة الإصلاح البرج الشمالي وناصر بر الياس، التي انتهت بالتعادل 2-2. لم يتقبل جمهور الإصلاح معادلة البقاعيين للنتيجة في الوقت القاتل، فنزل بعض منهم واعتدوا بالضرب على لاعبي ناصر. سجّل أهداف المباراة أحمد إسماعيل وحسين بسمة في الدقيقتين 10 و25، ولناصر بر الياس ديوك سامبا وحامد فرحات (12 و96).

وفي طرابلس، فاز سبورتينغ على الاجتماعي 3-2، حيث سجّل للفائز علي عباس (10 و46)، وعمر مشلاوي (91). أما هدفا الاجتماعي، فسجلهما جوزف انساه في الدقيقة د 21 وعمر الحسين في الدقيقة 36.

بقاعاً، خسر فريق الراسينغ أمام مضيفه النهضة بر الياس 2-1، حيث سجّل للفائز علي الهادي حمود (32 و60) وللخاسر باباتوندي في الدقيقة 75.

وكانت المرحلة الأولى قد افتتحت الجمعة، فتعادل البقاع مع المبرة 2-2، وفاز الأهلي صيدا على الأهلي النبطية 3-1، والحكمة على الأنصار حوارة 3-2.

استراحة

كلمات متقاطعة 3262

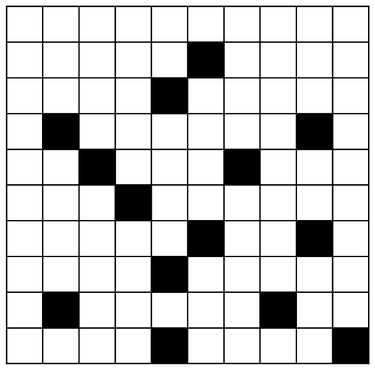

أفقيا

1- ممثل أميركي شهير كان زوج عارضة الأزياء المشهورة سيندي كراوفورد – 2- خلاف شهيق – جزيرة يونانية – 3- مدينة عراقية – فاخر وغاظم وباهى بنفسه – 4- مدينة قديمة في اليونان شهدت إنكسار القائد الروماني أنطونيوس عشيق كليوباترا – 5- قياس مستعمل في مساحة الطول – ولد ذكر – من الأمراض – 6- دولة في أميركا الجنوبية على الأطلسي – بوصة – 7- واحد بالأجنبية – سياسي إنكليزي أصدر وعداً بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين – 8- من الأطعمة الإيطالية – عكسها امتطى الحصان – 9- عملة أسيوية – دولة عظمى – 10- من أعضاء الجسم يُعتبر مصفاة الدم – ما تستر به المرأة وجهها

عمودياً

1- إعلامية وممثلة ومغنية لبنانية – 2- يهرب من المعتقل – إثنان بالأجنبية – أقفز – 3- أمبراطور روماني خلف أغسطس آباه بالتبني إشتهر بحكمته السياسية وتنظيمه الإداري – 4- مساهم أساسي في شركة – مصرف لبناني أصبح أكبر مصرف في خضم سنوات قليلة قبل أن ينهار إفلاسه في ظروف بقيت مثيرة للجدل الى الآن – 5- مقول أو في الفم – في الطليعة – 6- ضعف ورق – خراب – 7- ماركة قداحات شهيرة – شخص من الإشارة بفهمه – 8- وحدة تستعمل في قياس الوزن – ما يخطر في الراس من المعاني – 9- يشقّ الأرض – هر – 10- كتاب شهير في فلسفة الشريعة لمونتسكيو

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- صخرة طانيوس – 2- و و و – ريف – بل – 3- فر – ازمير – 4- بشطران – كبا – 5- إيران – من – 6- لذ – فلك – 7- و ب ل ا ر – خيّال – 8- رأيت – قلّ – لب – 9- يشتّ – اليسار – 10- نانسي عجرم

عمودياً

1- صوفيا لورين – 2- خورشيد باشا – 3- رو – طرّ – كيتن – 4- ارارات – 5- طرزان – اي – 6- ايمن – قلع – 7- نفي – الخليج – 8- رك – كي – سر – 9- وب – يم – الام – 10- سلطان البر

sudoku 3262

2		6		3				9
	8					6	4	
7		5	2					8
	9			5			8	1
8				4		3		7
	3			2	6			
5			1					6
			5	7		9		
	2	1	6			4		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3261

1	2	9	4	7	6	5	8	3
8	6	3	2	5	1	9	7	4
4	7	5	9	8	3	1	6	2
5	4	8	6	9	2	7	3	1
3	1	6	5	4	7	8	2	9
2	9	7	1	3	8	4	5	6
6	8	4	7	2	9	3	1	5
9	3	1	8	6	5	2	4	7
7	5	2	3	1	4	6	9	8

مشاهير 3262

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيدة أعمال سعودية ثرية برزت في عالم المال والأعمال وهي أول إمرأة سعودية يتم انتخابها كعضو مجلس إدارة في البنك السعودي الهولندي. نالت أوسمة وجوائز عدة

1+2+3+5+11 = عاصمتها بيروت ■ 7+8+6+9 = هواء منعش ■ 10+1+4 = حرف جر

حل الشبكة الماضية: هرمان روشاخ

إعداد نعوم مسعود

اخبار محلية

العهد يواجه الجزيرة في ذهاب غرب آسيا

غادرت بعثة نادي العهد بطل لبنان نحو الأردن أمس الأحد لخوض مباراة ذهاب نهائي منطقة غرب آسيا في كأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم مع نادي الجزيرة الأردني، والتي ستجري عند الساعة السابعة من مساء يوم غد الثلاثاء (24 أيلول الجاري) في ستاد عمان الدولي. وتتألف بعثة الفريق المتوجّهة إلى الأردن من: يوسف يونس (عضو مجلس الإدارة رئيساً

للبعثة)، محمد شري (مديراً للفريق)، باسم مرمر (مديراً فنّياً)، إياد عبدالكريم (مدرّباً)، دانيال خمينيث (مديراً تقنيّاً)، خليل كركي (مدرّباً لحرّاس المرمى)، حسين علاء الدين (طبيباً)، حسين عياش (مسؤولاً للتجهيزات).

واللاعبين: مهدي خليل، محمد حمود، هادي خليل، أحمد الصالح، نور منصور، خليل خميس، حسين زين، حسين دقيق، علي حديد، هيثم فاعور، عيسى يعقوبو، حسين منذر، أحمد زريق، طارق العلي، ربيع عطايا، أحمد عكايشي، محمد حيدر، وليد شور، حسن سرور، محمد المصري.

ويأمل العهد بتحقيق نتيجة إيجابية في الأردن قبل مباراة العودة في بيروت بداية الشهر المقبل. ويمتلك بطل لبنان حظوظاً كبيرة للفوز ببطولة غرب آسيا، وبعدها تحقيق اللقب الآسيوي الأغلى.

الرياضي يبدأ مشواره الآسيوي غداً

غادرت بعثة النادي الرياضي لكرة السلة إلى العاصمة التايلاندية بانكوك للمشاركة في بطولة أندية آسيا لكرة السلة. وترأس البعثة أمين السر تمام جارودي، وتألفت من مدير الفريق أحمد شاكر، والمدير الفني أحمد الفران ومساعده مايكل ماتسنديتيس، ومدرب اللياقة البدنية طوني أبو عتمة، والمعالج الفيزيائي بشير الياس، إلى جانب كلّ من عبد لله حجازي إدارياً، كايتانتزيديس شارالمبوس إحصائياً وعلاء الدين غشام لوجستياً.

ومن اللاعبين جان عبد النور وأمير سعود ووائل عرقجي وإكيني ايبكوي وويلي وارن وباسل بوجي وميغيل مارتينيز وبلال طبارة وجبرار حديديان وهشام الحلو.

ويلعب الرياضي أولى مبارياته أمام هيونداي موبيس الكوري الجنوبي يوم غد الثلاثاء، والثانية الأربعاء، مع الفارك طوكيو الياباني والثالثة الخميس غوانغدونغ الصيني. وتحدثت مصادر سلوية عن أن إدارة نادي

المريميين، الشانفيل رفضت إعارة اللاعبين علي حيدر ودانيال فارس للنادي الرياضي ليشاركا معه في بطولة آسيا في تايلاند.

وقالت المصادر إن النادي المتني متخوف من تعرض أي من لاعبيه للإصابة قبل انطلاق بطولة الدوري المحلي.

إسرائيل: مجتمعٌ بجعبة وسلاح

«انتفاضة الأقصى» أولى الحروب الجديدة [2/1]

ضياء علي *

«هناك حاجة لشعب يريد القتال وحتى يكون راغباً في القتال يجب ان يكون شعباً ونحن لسنا شعباً» - دافيد بن غوريون(1)

تحاول هذه المقالة تسليط الضوء على الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) باعتبارها أحد نماذج «حروب إسرائيل الجديدة»، من خلال الاستناد إلى كتاب «حروب إسرائيل الجديدة» للباحث الإسرائيلي أوري بن بعازر (2) الذي يُنصبّ جهده في هذا المؤلّف على تقييم أداء ثلاثي السياسة والجيش والمجتمع في التعامل مع الانتفاضة، من خلال تفسير سوسيولوجي – تاريخي، والتي تعتبر حقبة مهمة وحساسة في تاريخ صراعنا مع العدو الإسرائيلي، لكن هذه المرة من داخل مجتمع العدو. كما يتناول ظاهرة جديدة وهي «الحروب الجديدة»، معتبراً «انتفاضة الأقصى» الأرضية التي انبثقت عنها وتم التخطيط بموجبها للحرب الجديدة، وبدت تمظهراتها بشكل أوضح لاحقاً في العدوان على لبنان 2006 والعدوان على غزة 2008.

*ملاحظة مهمة: بالضرورة أن يبقى في بالنا أننا نناقش كتاباً إسرائيلياً لمؤلّف إسرائيلي، يطرح وجهة نظر نقدية من المجتمع الإسرائيلي نفسه وباتجاهه.

في تعريف الحروب الجديدة

كان الباحث الإسرائيلي مارتن فان كريفليد من أوائل الذين انشغلوا في بحث هذه المسألة (Van Creveld، 1991) وزميله الباحث الكندي كالوي هولستي (Holsti، 1996)، واللذان اعتبرا أن عصر الحروب بين الدول، «الحروب الكلاوزفيتزية»، قد انتهى، وأن حقبة جديدة قد بدأت، تتسم فيها الحروب بمحاولة لتقديم إجابة، بواسطة عنف منظم، حول طابع المجتمعات وليس حول مكانة الحرب، التي ارتدت أشكالاً عديدة، تظهر تحت مسميات مختلفة: «حروب ما بعد الحداثة»، «حروب من النوع الثالث»، «حروب وهمية»، «حروب تكنولوجية»، «حروب هجينة»، وغيرها. وتنقسم الأدبيات الأكاديمية التي تناولت مفهوم «الحروب الجديدة» من ناحية تحليلية إلى فئتين، الأولى مرتبطة بالتطورات التكنولوجية. ففي صلب الاستراتيجيات العسكرية تقف حالياً تقنيات المعلومات، حيث إن الثورة تتجلى في القوة العسكرية، التي تتجسد بصورة عامة في الحروب غير المتناظرة، باتت أقل ارتباطاً بحجم القوات وروحها القتالية، ولكن هي مرتبطة أكثر بالمستوى التكنولوجي للأسلحة الموجودة في حوزة القوات وبالقدرة التدميرية لهذه الأسلحة. والمثال على هذا النوع من الحرب، هو الحرب في كوسوفو، التي لم يتكبّد فيها التحالف الأميركي المنتصر أي خسارة.

أما الفئة الثانية من «الحروب الجديدة»، فتركّز أكثر على التغييرات الاجتماعية والسياسية التي طرأت في الساحة العالمية، وأحدثت تغييراً في طابع الحرب. وللحروب الجديدة بحسب بن البعازر سمات ومميزات كثيرة.

أولاً، لم يعد الحديث يدور الآن على حروب بين دول، وقطعاً ليس بين الدول القوية، بل عن حروب أهلية، أو حروب لها سمات وخصائص الحروب الأهلية، حروب بين طوائف وبين دول وكيانات «غير دولتية»، والحروب من هذا النوع كما يقول بن البعازر ليست حروباً بين جيوش مهنية، أو بين جيوش نظامية تابعة لدول، على الرغم من أن مثل هذه الجيوش يمكن أن تكون ضالعة فيها. وتشارك في هذه الحروب – وأقله في أحد الأطراف المتحاربين – قوى جديدة، من قبيل جيوش خاصة، ميليشيات، وحدات عسكرية تعمل بإدارة ذاتية، مجموعات شبه عسكرية، جيوش إقليمية، جيوش قبلية، حركات وطنية، منظمات سرية، مقاتلو حرب عصابات، جنود مرتزقة، عصابات، منظمات إرهابية وإجرامية، أمراء حرب وما شابه... هناك علامة فارقة أخرى في هذا النوع من الحروب، وهي انعدام التناظر في القوة بين الأطراف المتحاربين، وبالتحديد عندما يدور الحديث عن مواجهة بين دول وكيان غير دولتي، كذلك تتميز هذه الحروب بكونها لم تعد تجري في ساحة قتال محددة يمكن لمعركة واحدة فيها أن تتحول إلى معركة حاسمة تقرر مصير الحرب، كما حدث في ستالينغراد أو الجولان السوري عام 1973. كذلك فإن أهداف الحروب الجديدة لا تكون دائماً واضحة ومحددة في صيغة رسمية كأهداف الحروب القديمة، وفي هذه الحروب يغيب في كثير من الأحيان إعلان الحرب، كما أن نهايتها لا تكون حاسمة أو قاطعة، وتتسم «الحروب الجديدة» أيضاً بالعنف الجامح الموجه ضد المدنيين، والذي يصل في غير مرة حدّ الإبادة الجماعية، وهنا اختلف قليلاً مع الكاتب، فالحروب التقليدية أيضاً شهدت استهدافاً وعنفاً قوياً وإبادة جماعية بحق المدنيين، كذلك تغيير التكتيكات القتالية، إذ أصبح المكوّن الرئيسي فيها هو حرب العصابات و«الإرهاب» المصحوب بعناصر مباغتة الخصم.

يعتقد بن البعازر أن هذه الحروب تتسم بتوسيع رقعة المواجهة في محاولة لجعلها تدور في أكثر من مكان والاستمرار فيها لفترة طويلة، ولا سيما حين تتحول الرغبة في إلحاق الأذى بالخصم من وسيلة إلى هدف، ويرى بن البعازر أنه قد ولّى الزمن الذي كانت فيه الحروب تنتهي في ستة أيام (حرب حزيران 1967) أو في ثلاثة أسابيع (حرب تشرين الأول 1973)، وأن حروب العصر الحديث كانت طويلة صحيح، لكنها حين انتهت، كانت نهايتها واضحة ومؤكدة. يسوّق الكثير من المؤرخين والباحثين في إسرائيل أن «انتفاضة الأقصى» بدأت بمظاهرات من جانب الفلسطينيين، وتحولت إلى حرب جديدة، وأن أحد أسباب ذلك يكمن في توطد نظام بنيوي في إسرائيل أعطى الشرعية للحل العسكري لمشاكل سياسية (بن البعازر 2016، 50) وأن الانتفاضة الثانية كحدث جاء من خلال الترتيب أو النظام المؤسسي الذي تشكل في إسرائيل، وقد تحول هذا النظام البنيوي إلى نظام سائد في خضم صراع ضد البديل المدني، الذي كانت «فرصته ذهبية» في أوائل التسعينيات مع توقيع اتفاقيات أوسلو. هذا النظام الذي ساد وتوطد، بصبغة عسكرية – دينية، حملت لواءه وتبنّته فئات مختلفة، ولا سيما المستوطنون ومؤيدوهم (بن أليعازر 2016، 47).

وقد دار جدل كبير حول نظرية صرف الانتباه بواسطة الحرب التي يستخدمها باحثون مختلفون في تفسير الحروب، أبرزهم الباحث جاك ليفي (J.Levy)، الذي يقول إن استخدام القوة والعنف المنظم تجاه الخارج، لا ينبع بالضرورة من تهديد خارجي حقيقي، بل ينبع مراراً من أسباب داخلية: من رغبة واعية لدى القيادة في شن الحرب، بغية صرف انتباه الجمهور عن مشاكل داخلية، أو من أجل التقليل من أهمية تناقضات داخلية. فزعماء الدولة يدركون تأثير النزاع الخارجي على التكاتف الداخلي، ولذلك نجدهم أحياناً يفتعلون مثل هذا النزاع بشكل متعمّد، من خلال الدعاية والتحريض اللذين يضخّمان خطر «العدو الخارجي»، وبالتالي الحاجة إلى «التكاتف ضده» (بن البعازر 2016، 49). يتعزّز هذا النمط من صرف الانتباه بواسطة الحرب، في الدول الديمقراطية أكثر منها في الدول ذات الأنظمة الشمولية، بحسب الباحث كريستفر جيلبي (Gelpi، 1997) والسبب في ذلك هو أن الحكام في الدول الديمقراطية مرتبطون أكثر بإرادة الجماهير كلها أو جزء منها (بن البعازر 2016، 50). إلا أن نظرية صرف الانتباه المنتشرة لدى علماء السياسة والباحثين في العلاقات الدولية، وبحسب بن البعازر، تختزل فهم الحرب في مجرد الأعيب ومناورات تمارسها النخب التاريخية في مقابل اعتراف إسرائيل بـ«منظمة التحرير الفلسطينية» الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبناءً عليه عادت قيادة المنظمة إلى الأرض المحتلة على أساس وجود مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات من توقيع الاتفاق، وبعدها يتم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، لكن الإشارة الأولى التي تم تفهمها قيادة «منظمة التحرير» جيداً كانت مشاركة الجيش في مجزرة الحرم الابراهيمي التي نفذها المستوطن باروخ غولدشتاين، وإطلاق النار على المصلين، واستكمال المجزرة عنه بعد أن قتله المصلين المدافعين عن أنفسهم. أما الإشارة الثانية التي هزّت المجتمع الإسرائيلي فهي اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية وصاحب الاتفاق اسحق رابين، يومها أطلق قاتله أول عبارة فور إلقاء القبض عليه في تظاهرة التأييد للحكومة في وسط تل أبيب قائلاً: «انظروا هنا إلى الساحة، نصفهم هنا من العرب»، مع أن رابين لم يكن ليعطي الفلسطينيين أكثر مما حصلوا عليه عند توقيع الاتفاق، إلا أن المراهنين على السلام في ظل الاحتلال اعتقدوا أن بإمكانهم الحصول على شيء.

تراجع هذا التفاؤل بعد مجيء حكومة نتنياهو عام 1996 (3)، وما صاحبها من عراقيل وضعها أمام القيادة الفلسطينية في مفاوضات «واي ريفير» (4)، فلم تنفذ إسرائيل في سنوات توليه رئاسة الحكومة المراحل الثلاث من إعادة الانتشار الثانية التي اتُفق عليها، إذ لم تنسحب من المناطق التي كان يتعيّن عليها تسليمها للسلطة الفلسطينية، فقط التزمت بتنفيذ إطلاق سراح أسرى فلسطينيين ضمن شروط محددة، لهذا كان التفكير في أن عودة حزب العمل الذي وقّع الاتفاق هو بارقة الأمل التي من الممكن الاستناد إليها لاستكمال تسوية قضايا الحل النهائي (5) وإعلان قيام الدولة الفلسطينية في أيلول 1999. لهذا كان مجيء باراك إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية موضع ترحيب من القيادة الفلسطينية، إلا أن المتفائلين بمجيئه، وفي واحد من إخفاقاتهم، لم يلتفتوا إلى أن باراك صوّت ضد اتفاق «أوسلو» حينما كان وزيراً للداخلية في حكومة رابين، في الوقت الذي كانت فيه الثقة بالاتفاق عالية (تماري 2001، 9). فعندما وصل إلى رئاسة الحكومة رفض التوقيع على تنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب، وهذا ما معناه أنه كان يجب على السلطة التفاوض على قضايا الوضع النهائي وهي لا تسيطر على أكثر من 60% من الأراضي التي شملها الاتفاق، وهذا ما رفضته القيادة الفلسطينية رفضاً قاطعاً، وتشبثت بكل قوتها بالخطوط الفلسطينية الحمراء بشأن الوضع النهائي.

شكّلت «أوسلو» في ذاتها الخلفية الأعمق «لانتفاضة الأقصى» (تماري 2001، 10)، فقد عاش الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة تجربة إفرازات أوسلو في ذلك الوقت، أي المرحلة الانتقالية التي أفرزت وضعاً وظروفاً لم تحتملها الأكثرية في الضفة والقطاع، مع أن من المفترض أن يكون عكس ذلك، فـ«السلام الحقيقي» عادة ما يذهب نحو التغيير الإيجابي على الطرفين، إلا أنه وفي الحالة الفلسطينية تعزز الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبقيت الحركة بين المنطقتين مقيدة بشكل شبه تام، باستثناء عدد قليل من النخبة السياسية الفلسطينية وكبار التجار. وهذا ما يوضحه سليم تماري في مقالته حول الانتفاضة بعنوان انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص، حيث إنه وفي حين كان لنحو 100 ألف عامل متنقل (أقل من 5% من السكان) الحصول على أذون للعمل في إسرائيل نفسها، فإنهم (كباقي السكان) لا يستطيعون الحصول على أذون للسفر إلى مناطق أخرى في الأراضي المحتلة. في مقابل ذلك كان الاقتصاد الإسرائيلي يمر بفترة نمو وتطور وازدهار إبان الانتفاضة، وكان الإنتاج القومي الإسرائيلي يمر بفترة نمو وتطور وازدهار ومستوى الفرد كان يتحسن بشكل مطرد (النقيب 2003، 50)، أما ترتيبات ما يسمى الممر الآمن"6 فقد تبين أنها نظام تصاريح (أذون السفر) المكروه في قناع جديد كما يصفه تماري، وفي داخل مناطق الضفة الغربية وغزة، وبالتحديد داخل الضفة، فقد تم تجزئتها إلى "معازل" متفرقة بعضها عن بعض، تشقها طرق التفافية إسرائيلية مخصصة لعبور المستوطنين منها فقط، ومناطق تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة (مناطق ج) التي هي مناطق زراعية بالأساس والتي تسارع الاستيطان حولها لمحاصرتها، ولم تتوقف معاناة سكانها من أطماع المستوطنين واعتداءاتهم على الشجر والبشر، وحتى (مناطق ب) تقريباً عاشت الظرف نفسه، ولا يستطيع من يسكن الضفة الغربية الإفلات من السيطرة العسكرية الإسرائيلية إلا في حال وجوده داخل مراكز المدن، هذا إذا أفلت من المطاردة الساخنة من قبل قوات الجيش الإسرائيلية ووحداته الخاصة. وقد استمرت عملية توسيع المستوطنات الاستراتيجية وتطويق القدس بمستوطنات محصنة وفصلها عن باقي أراضي الضفة الغربية ومنع الفلسطينيين من الدخول إليها إلا من خلال تصاريح تُمنح لفئة قليلة من السكان. كل هذه الظروف أفرزت وضعاً سيئاً ومُحبطاً للأكثرية الفلسطينية التي تفاءلت بالسلام والهدوء، إلى أن جاءت «انتفاضة الأقصى» وبمزاج جماهيري يريد التخلص من الوضع القائم، فكانت زيارة زعيم الليكود في حينه أرئيل شارون إلى المسجد الأقصى التي لم تستمر نصف ساعة، لكنها أجّجت مشاعر العرب والمسلمين سنوات عديدة دفعوا ثمنها شهداءً وأسرى وجرحى وإعاقات وبيوتاً مهدومة وأشجاراً مقتلعة، ومستوطنات أكثر التهمت ما تبقى من الأرض، هذه المواجهة التي صدّر بها الاحتلال وجنرالاته أبشع ما لديهم من قوة وعنف تجاه شعب أعزل لا يملك إلا إرادته وبعض السلاح.

خطة «حقل الأشواك» الإسرائيلية وعسكرة الانتفاضة

مارست الإدارة الاميركية ممثلة برئيسها كلينتون ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت ضغطها على السلطة الفلسطينية لعقد قمة ثلاثية في «كامب ديفيد»، والتي اشترط فيها باراك عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المرحلية ولا أي انسحاب جديد ولا إطلاق سراح معتقلين ولا تسليم لقرى العيزرية وأبو ديس والسواحرة المجاورة للقدس، ونجحت خطة باراك وكان له ما أراد. وافق الرئيس الأميركي على عقد القمة بناءً على أجندة باراك بعد أن وضعه أمام احد خيارين؛ إما القمة العربية أو انفجار عملية السلام وسفك الدماء (نوفل 2001، 6). راهن باراك على ضغط يمارسه كلينتون الذي سيطرت عليه الرغبة في تحقيق نصر سياسي في منطقة الشرق الأوسط بعد مرور ثماني سنوات من ولايته، على عرفات لتقديم تنازلات بشأن القضيتين الأعقد (القدس واللاجئين) مع أن مستشاريه نصحوه بتأجيل الحديث عن هاتين القضيتين لأنهما قد تنسفان المفاوضات، لكنه أصرّ على موقفه، وقبل مغادرته مطار تل أبيب أعطى باراك توجيهاته إلى أدرع الأمن الإسرائيلية باستكمال الاستعدادات الميدانية الضرورية لوضع خطة «حقل الأشواك» المعدّة مسبقاً لقمع الفلسطينيين موضع التنفيذ، في حال فشلت مفاوضات القمة الثلاثية (نوفل 2001، 6). الخطة تقضي بإعادة احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في وقتها، والتي نفذها أريئيل شارون في ما بعد، خلال عملية أطلق عليها اسم «السور الواقي» (7)، وبناءً على تعليمات باراك «شرعت قيادة الجيش الإسرائيلي وأذرع الأمن الأخرى بفحص وتدقيق المعلومات المتوفرة لديها وتحديثها حول القدرات العسكرية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية والفصائل والتنظيمات الوطنية والإسلامية، وعلى رأسها حزب السلطة «تنظيم فتح»، وفعّلت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية صلاتها بعملائها من الفلسطينيين، السريين والمكشوفين، وشاركتهم المهمة. واستعدت القيادة العسكرية بأعداد محدودة من قوات الاحتياط، وأعادت النظر في انتشار وحدات الشرطة وحرس الحدود ووحدات المشاة الميكانيكية والدبابات المتمركزة في الضفة وقطاع غزة. واتخذت الأجهزة الأمنية المستوطنات الأمنية والسياسية مواقع قتال أساسية للجيش، وأقامت التحصينات الضرورية فيها، ورصدت كميات التموين والأسلحة والذخائر والمعدات الحربية اللازمة، وأدخلت المستوطنين المسلحين ضمن خططها القتالية المحلية، وربطتهم بتشكيلات القوات النظامية، لمواجهة أسوأ الاحتمالات وبما يكفل تنفيذ الخطة دفعة واحدة أو بالتدريج. وأولت المؤسسة السياسية والعسكرية أهمية للعمل الدعائي والإعلامي، ورصدت له الخبرات والإمكانات المادية لضمان النجاح في تضليل الرأي العالمي وتحويل الضحية إلى قاتل وجلاد، وقلب الصورة رأساً على عقب» (نوفل 2001، 11).

بدأت أحداث الانتفاضة تتدحرج، وكان مشهد الطفل الشهيد محمد الدرّة وهو يسقط في حضن والده المشهد الذي هزّ العالم وأسهم في انخراط عدد كبير من الناس في فعاليات الانتفاضة. وبدأت الانتفاضة في مراحلها الأولى تأخذ زخماً شعبياً كبيراً يشبه إلى حد ما بدايات الانتفاضة الأولى عام 1987، تظاهرات جماهيرية واشتباكات بين الجنود المسلحين والشبان الفلسطينيين بحجارتهم، إضرابات عامة، وتشكيل ائتلاف عريض من الفصائل الفلسطينية «القوى الوطنية والإسلامية» (ربيني 2001، 15). وفي يوم 6 تشرين الأول 2000 زحفت جماهير مدينة نابلس بقراها ومخيماتها نحو «قبر يوسف» (8) واشتبكوا مع حرّاس الموقع، ومن ثم تحولت المظاهرات إلى اشتباكات مسلحة قوية تعرض خلالها الجنود الإسرائيليون لنيران كثيفة من عدة اتجاهات. تواصلت الاشتباكات طيلة الليل، ولم تفلح القوات الإسرائيلية في إخلاء الجنود من الموقع، فطلبت من السلطة الفلسطينية ذلك، وكلّف ياسر عرفات قيادة جهازي الأمن الوقائي والوطني بهذه المهمة، وتم إنجازها بعد التفاوض مع الجماهير الغاضبة التي بدأت بهدم الموقع ورفعت العلم الفلسطيني عليه. بهذا يكون «قبر يوسف» أول موقع عسكري تحرّره الانتفاضة بالقوة (نوفل 2001، 50)، ردّ الإسرائيليون مباشرة على ذلك بإحراق مساجد في طبريا وعكا، وحاولوا إحراق بعض المساجد في يافا، ومن بعد ذلك أحرق الفلسطينيون الكنيس اليهودي في أريحا (تماري 2001، 14). لكن السمة الجماهيرية للانتفاضة بدأت شيئاً فشيئاً بالخفوت والتراجع، بعد الشهور الأولى من الانتفاضة، ولم يكن دور الفصائل في تعبئة وتنظيم الجماهير كما المطلوب، وبالأساس لم يكن هناك اتفاق فلسطيني - فلسطيني على أهداف الانتفاضة وأدوات عملها ولا حتى قيادتها، أي لم يكن هناك قيادة وطنية موحدة للانتفاضة على غرار ما كانت عليه الأمور في الانتفاضة الأولى 1987 – 1993. وبسبب الإجراءات العسكرية الإسرائيلية والعنف الشديد في التعامل مع المنتفضين، تحولت الانتفاضة إلى مواجهات عسكرية واشتباكات وعمليات فدائية داخل الأراضي الفلسطينية عام 1948، أسهم في ذلك، بحسب صالح عبد الجواد، شعور الفلسطينيين بأن نهج اللاعنف لم يحقق الكثير في الانتفاضة الأولى، من دون البحث في الأسباب الحقيقية وراء ذلك، مثل درجة التنظيم والاستعداد والتدريب والعامل القيادي، كما ساعد في ذلك الانتشار الكبير للسلاح قبل سنوات الانتفاضة، إضافة إلى الوضع الجديد الذي أفرزه «أوسلو»، وبالتحديد الطرق الالتفافية التي فصلت بين المحتل والسكان، حيث أصبحت نقاط الاحتكاك مع قوات الاحتلال محدودة وتستلزم قوة الحجر (عبد الجواد 2001، 14).

(المراجع في النسخة الإلكترونية على الموقع)

* صحافي فلسطيني وطالب ماجستير «دراسات إسرائيلية» في جامعة بيرزيت

> «السلام الحقيقي» عادة ما يذهب نحو التغيير الإيجابي على الطرفين، إلا انه في الحالة الفلسطينية تعزز الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة

> بدأت الانتفاضة في مراحلها الأولى تأخذ زخماً شعبياً كبيراً يشبه إلى حد ما بدايات الانتفاضة الاولى 1987

(سيف دحلة - أ ف ب)

الأخبار
al-akhbar
رئيس التحرير - الصدر الحسنوك: ابراهيم الأمين
نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
مدير التحرير: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
صادرة عن شركة أخبار بيروت
المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500، 01759597
ص.ب 113/5963
الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03/828381
الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

على الغلاف | اليمن يهزّ عالم البترودولار

لا تزال الرياض متردّدة في اتهام طهران رسمياً بالهجمات اليمنية على «ارامكو»، تبعاً للعجز عن تحديد موقع انطلاق الطائرات المسيّرة. وفيما لم تنتظر أي تحقيقات، تمسّكت واشنطن وحلفاؤها بتحميل طهران المسؤولية، وزادت التعزيزات العسكرية الأميركية المدفوعة الثمن في المنطقة تحت وطأة التخبّط والقلق، في موازاة تحرّك لتحشيد دبلوماسي ضد إيران في الأمم المتحدة، ستقابله الأخيرة بمبادرة سلام جديدة

إيران للسعودية والإمارات:

أمن الخليج يأتي من الداخل

فرضت الولايات المتحدة مزيداً من العقوبات على إيران قبل أن تقرّر إرسال قوات لتعزيز الدفاعات السعودية، وهي تقود حملة تحشيد لإدانة إيران في اجتماعات الأمم المتحدة. خطوات ثلاث هي قوام الرد الأميركي على العملية اليمنية ضد منشآتي «أرامكو» في الرابع عشر من الشهر الجاري. لا تزال واشنطن تعمل تحت سقف «تفادي الحرب»، كما أكّد وزير خارجيتها، مايك بومبيو، الذي أوضح أمس أن إرسال قوات إضافية إلى المنطقة هدفه «الردع والدفاع»، مؤكداً إعلاناً مشابهاً لزميله وزير الدفاع، مارك إسبر، في هذا الخصوص. أما إذا فشلت الإجراءات في ردع طهران، فإن بومبيو «على ثقة أيضاً بأن الرئيس (دونالد) ترامب سيتخذ ما يلزم من إجراءات»، كما قال.

إسبر كان قد أوضح أنه «منعاً لمزيد من التصعيد، طلبت السعودية مساعدةً دولية لحماية البنية التحتية الحيوية للمملكة. كما طلبت الإمارات العربية المتّحدة مساعدة»، مضيفاً أنه استجابة للطلبين «وافق الرئيس على نشر قوّات ستكون دفاعية بطبيعتها وتُركّز بشكل أساسي على سلاح الجوّ والدفاع الصاروخي». وفيما لم تتضح تفاصيل التحرّك الأميركي، ذكر رئيس هيئة الأركان، الجنرال جو دانفورد، أن الجنود الذين سيرسلون لن يكونوا بالآلاف. وما لم يقله إسبر وبومبيو كان قد عبّر عنه صراحة ترامب، إثر هجمات «أرامكو»، حين قال إنه سيساعد الرياض لكن عليها دفع المال.

> الجبير: نحمّل إيران المسؤولية لأنها صنعت وسلّمت الصواريخ والطائرات

هكذا، لم يغيّر الرئيس الأميركي رأيه كما لم يتغيّر على أرض الواقع سوى زيادة أرباح واشنطن، لكن ما يقوله ترامب صراحة كان قد قال عكسه وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، حين ردّ على تصريحات ترامب حول «الحماية» في حديث إلى وكالة «بلومبرغ» في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بالقول: «في الوقت الحاضر، لن ندفع شيئاً مقابل أمننا... السعودية تحتاج إلى ما يقارب الفي عام لكي تواجه بعض المخاطر. ربما. أعتقد أن ذلك غير دقيق».

وبدا لافتاً أن طلب الحماية يشمل الإمارات، إذ باتت إمارتا أبو ظبي ودبي منذ الهجوم الأخير في المهداف اليمني بعشرات الأهداف فيهما، كما أكد القادة السياسيون والعسكريون في صنعاء، ما لم تتابع أبو ظبي وأمام أكبر انكشاف وعجز وتخبّط أمني يعيشه حلفاء الولايات المتحدة، لا تزال رواية اتهام إيران المعزّي الأبرز في الرياض، وهو ما كرّره وزير الدولة للشؤون الخارجية، عادل الجبير، الذي قال إن حكومة بلاده «على يقين بأن انطلاق (الهجوم) لم يكن من اليمن. جاء من الشمال... ستثبت التحقيقات ذلك». كما أكد أن «لا أحد يريد الحرب، لكن إن استمرت طهران في ذلك فإنها تخاطر بإمكانية عمل عسكري»، مضيفاً أن بلاده «دائماً ما تمد يدها إلى الإيرانيين، لكن طهران تقابل ذلك بالموت والدمار». وبشأن ما سيكون عليه موقف الرياض، قال الجبير: «نحمّل إيران المسؤولية لأنها صنعت وسلّمت الصواريخ والطائرات المسيّرة التي استهدفت السعودية»، مضيفاً: «لكن شنّ هجوم من أراضيكم، إن كان ذلك ما حدث، ينقلنا إلى وضع مختلف... سيعتبر عملاً حربياً».

وبينما تسعى واشنطن، ومعها الرياض، إلى استغلال اجتماعات الأمم المتحدة لتحشيد المواقف ضد إيران، تستعدّ الأخيرة لطرح مبادرة سلام في اجتماعات نيويورك. واستنكر الرئيس حسن روحاني، في كلمة أمام عرض عسكري أمس، إرسال المزيد من القوات الأجنبية إلى المنطقة، معتبراً أن ذلك يؤدي إلى تفاقم «انعدام الأمن». وشدّد روحاني على أن «أمن الخليج يأتي من الداخل، مشيراً إلى الدول الخليجية بالقول: «نحن مستعدون لتناسي أخطائهم السابقة لأن الوضع اليوم هو أن اعداء الإسلام والمنطقة، أي أميركا والصهيونية، يريدون استخدام انقساماتنا بشكل سيئ».

روحاني: إرسال المزيد من القوات الأجنبية إلى المنطقة يؤدي إلى تفاقم «انعدام الأمن» (أ ف ب)

إعلان انسحابها من اليمن، وهو ما يستدعي حسابات جدّية في البلد الأكثر هشاشة في الخليج. حساسية الوضع إماراتياً انكشفت أمس مع الاستنفار غير المسبوق الذي شهدته دبي، إذ تعطّلت الرحلات 15 دقيقة بسبب الاشتباه في نشاط طائرة مسيّرة في منطقة مجاورة للمطار.

تذكير إسرائيل بقوّتها النووية:

القلق من ضربة «أرامكو» يكبر

يحيى دبوق

في الفترة الأخيرة، عرض الإعلام العبري، وأيضاً الإعلام الغربي، تقارير تدور جميعها حول فكرة أن إسرائيل أوشكت على استهداف إيران قبل سنوات، ليس مرة واحدة بل عدة مرات، إلا أن الظرف لم يكن مؤاتياً، لا داخلياً ولا خارجياً، ما حال دون تحقق ذلك. هذا التوجّه لتظهير الاقتدار عزّزته مرحلة انتخابات «الكنيست الـ 22» (حيث كان رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، يسعى إلى تحسين وضعه في صناديق الاقتراع)، إلا أنه برز بشكل لافت وهادف في سياقات التعليق على ما تصفها إسرائيل بـ«الضربة الإيرانية» للمنشآت النفطية في السعودية قبل أيام. وتلك أيضاً قد تكون من أهم الأسباب التي دفعت إلى تظهير حديث عبر الإعلام الغربي (مجلة فورين بوليسي) عن أن إسرائيل أجرت تجربة نووية في مثل هذه الأيام من عام 1979 في المحيط الأطلسي، في محاولة لتذكير الأعداء بالقدرة النووية الإسرائيلية.

فما الذي يدفع إسرائيل، فجأة، إلى استحضار تلك القدرة، وعدم الاكتفاء بالحديث عن الإيشال على استهداف إيران؟ لا يبعد أن يكون الدافع إلى ذلك هو الضربة التي تلقتها منشآتا «أرامكو» شرق السعودية، والتي تتجاوز تداعياتها، بالنسبة إلى إسرائيل، الضرر المادي المباشر اللاحق بالمملكة، إلى التأثير في مجمل المواجهة الدائرة بين طهران وأعدائها في المنطقة، وعلى رأسهم تل أبيب، التي تخشى بدورها من تطورات الموقف الإيراني ما بعد الحدث السعودي، سواء لناحية ما أظهرته الضربة من قدرات إيرانية عسكرية، أو لناحية رد الفعل عليها والذي لا يزال أكثر من متواضع.

ترى إسرائيل أن العملية الأخيرة فاقت مجمل التقديرات السابقة المتعلقة بقدرات إيران على التطوير في مجال التصنيع العسكري، وتحديداً المرتبط بواحد من أهم الوسائل القتالية للحروب الحديثة، وهو السلاح المُشغّل عن بعد والمتملّص من الرادارات العسكرية والأنظمة الدفاعية الاعتراضية على اختلافها. تطوّر يثير الخشية من إمكانية أن تُستهدف إسرائيل بالوسائل القتالية نفسها في حال صدور القرار بذلك، مع ما سيستتبعه سيناريو من هذا النوع من تداعيات أشدّ وأعظم، أخذاً في الاعتبار الفارق في الإمكانات بين الرياض وتل أبيب. في المقابل، يأتي ردّ فعل المحور المعادي لإيران متواضعاً جداً، بل إن هذا المحور يبدو متلقّياً للإذلال من دون فعل حقيقي، وتحديداً من قِبَل الولايات المتحدة التي أظهرت أنها غير معنيّة، حتى إزاء حدث بهزّ الحرب ويدفع إليها. وعليه، تخشى إسرائيل من أن تدرك إيران أن الانكفاء الأميركي حيالها مبنيّ على الخشية من ردّ فعلها على الردّ العسكري الأميركي، الأمر الذي يحفّزها على المزيد من «الأفعال العدائية»، ليس فقط في مواجهة السعودية، بل أيضاً في مواجهة مختلف مركّبات المحور المعادي لها. وما يضاعف الخشية الإسرائيلية هو أن مساحة «الاعتداءات الإيرانية» تجاوزت الساحة السورية، حيث ردود طهران مقيّدة إلى الآن بالموقف السوري وأولوياته. وهو تجاوز من شأنه، بالنسبة إلى إسرائيل، إتاحة الفرصة لإيران للتملّص من محدّدات حاكمة في سوريا، والسعي إلى شنّ هجمات ربما لا تقلّ ضراوة عن تلك التي تلقّتها المنشآت النفطية السعودية.

في المحصلة، تبدو الخشية الإسرائيلية من تبعات الهجمات على السعودية أكبر مما تظهره تعليقات المراقبين والمحللين. ولعلّ أبرز ما يؤشر إلى ذلك هو إعادة التذكير بحديث اعتزام ضرب إيران، والتلويح بمخزون إسرائيل النووي، في رسالة تخويف وردع مسبق إزاء احتمالات انسحاب الفعل الذي استهدف «أرامكو» على إسرائيل. وفي هذا الإطار، تشير «القناة 13» العبرية إلى أنه «على خلفية الهجوم المشتبه في أنه إيراني على منشآت النفط السعودية، يكثر الحديث عن أن إسرائيل كادت أن تهاجم إيران ثلاث مرات في السنوات القليلة الماضية. وإذا كان البعض يرى أن المسألة تتعلّق بخديعة إسرائيلية لحثّ الولايات المتحدة على الضغط ومواجهة إيران، إلا أن آخرين يرون أيضاً أن إسرائيل كانت جادة، لكنها فوّتت فرصة أتيحت لها ثلاث مرات لاستهداف إيران».

من جديد، ضربة «أرامكو» ليست محصورة في مكانها، بل إن أضرارها تتجاوز الجغرافيا السعودية نفسها لتشمل جميع جهات المحور الأميركي. فإن كانت السعودية هي التي تلقت الضربة، إلا أن الألم والقلق كانا كبيرين جداً في إسرائيل، إلى درجة تلويح الأخيرة بسلاحها النووي. عن ذلك، يرد في قراءة صدرت في الأيام القليلة الماضية عن «مركز أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب أن هجمات إيران تحمل رسالة غير مباشرة إلى إسرائيل حول قدرات الأولى العسكرية المتطورة، بما فيها القدرة على شنّ هجمات حتى من خارج الأراضي الإيرانية. وهي أيضاً تلميح إلى ما يمكن لحزب الله أن يقدم عليه، في حال تدهور الوضع العسكري بينه وبين تل أبيب.

ترى إسرائيل أن العملية الأخيرة فاقت مجمل التقديرات السابقة المتعلقة بقدرات إيران (أ ف ب)

الرياض تقابل «مبادرة السلام» بالتصعيد: صنعاء نحو ضربات «أكثر إيلاماً»

على رغم أن عادل الجبير لمّح إلى قبول بلاده مبادرة السلام الأخيرة التي أطلقتها صنعاء، إلا أن «التحالف» ردّ عملياً على المبادرة بعشرات الغارات الجوية التي استهدفت العاصمة اليمنية وعدداً من المحافظات. تصعيدٌ من شأنه أن يدفع «أنصار الله» سريعاً إلى تنفيذ وعيدها بـ«ضربات أكثر إيلاماً وأشدّ فتكاً وأكبر تأثيراً»

نصر قائد «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، السعودية، بالتجاوب مع مبادرة «المجلس السياسي» (أ ف ب)

صنعاء ــ رشيد الحداد

أعلن «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء، أول من أمس، وقف الهجمات الجوية على السعودية، مع الاحتفاظ بحق الردّ في حال عدم الردّ بالمثل. مبادرة السلام الجديدة، التي جاءت بعد أكثر من أسبوع من «عملية الردع الثانية» التي استهدفت منشآتي بقيق وخريص التابعتين لشركة «أرامكو»، ردّ عليها وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، عادل الجبير، بالقول إن بلاده «ستراقب مدى جدية الحوثيين في تطبيق مبادرة السلام التي طرحوها». لكن على الأرض، كانت طائرات «التحالف» تشنّ عشرات الغارات على عدد من المحافظات اليمنية، وهو ما سيدفع صنعاء إلى الانتقال لما سمّته «مرحلة الوجع الكبير».

رئيس «المجلس السياسي»، مهدي المشاط، الذي أطلق المبادرة المتضمّنة وقف استهداف الأراضي السعودية بالصواريخ الباليستية والمجنّحة والطائرات المسيّرة، كان حذّر، في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة لـ«ثورة 21 سبتمبر» 2014، دول العدوان من مغبّة الاستمرار في الحرب، منبهاً إياها إلى أن استمرارها في ذلك لن يكون في مصلحتها «والضرر الأكبر لن يكون على اليمن، بل عليها بالدرجة الأولى وبشكل أساسي ومباشر». وجدّد المشاط إعلان «العفو العام» عن كلّ من وصفهم بـ«المخدوعين» من أفراد وقيادات يمنيين موالين لـ«التحالف»، داعياً جميع الفرقاء إلى الانخراط في مفاوضات جادة وحقيقية، تفضي إلى مصالحة وطنية شاملة لا تستثني أيّاً من الأطراف، وذلك حقناً للدم اليمني وتغليباً للمصالح الوطنية العليا. وكرّر استعداد صنعاء لتوريد جميع الإيرادات الخاصة بموانئ الحديدة إلى فرع البنك المركزي في المحافظة، مقابل قيام حكومة الرئيس المستقيل، عبد ربه منصور هادي، بتغطية العجز وصرف مرتبات الموظفين في المحافظات اليمنية كافة من دون استثناء. وطالبت مبادرة «المجلس السياسي» الأمم المتحدة و«التحالف» بالإفراج سريعاً عن السفن المحتجزة في ميناء جيزان، ونقل آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة من جيبوتي إلى ميناء الحديدة بعدما نفّذت «أنصار الله» ما يقارب 90 % من التزاماتها بموجب اتفاق ستوكهولم.

من جانبه، نصح قائد «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، في بيان صادر عنه مساء السبت للمناسبة نفسها، السعودية بالتجاوب مع مبادرة «المجلس السياسي»، مشدداً على أن «من مصلحة تحالف العدوان داعياً جميع الفرقاء إلى الانخراط في مفاوضات جادة وحقيقية، تفضي إلى مصالحة وطنية شاملة لا تستثني أيّاً من الأطراف، وذلك حقناً للدم اليمني وتغليباً للمصالح الوطنية العليا. وكرّر استعداد صنعاء لتوريد جميع الإيرادات الخاصة بموانئ الحديدة إلى فرع البنك المركزي في المحافظة، مقابل قيام حكومة الرئيس المستقيل، عبد ربه منصور هادي، بتغطية العجز وصرف مرتبات الموظفين في المحافظات اليمنية كافة من دون استثناء. وطالبت مبادرة «المجلس السياسي» الأمم المتحدة و«التحالف» بالإفراج سريعاً عن السفن المحتجزة في ميناء جيزان، ونقل آلية التحقق من التصعيد، طلبت السعودية مساعدةً دولية لحماية البنية التحتية الحيوية للمملكة. كما طلبت الإمارات العربية المتّحدة مساعدة»، مضيفاً أنه استجابة للطلبين «وافق الرئيس على نشر قوّات ستكون دفاعية بطبيعتها وتُركّز بشكل أساسي على سلاح الجوّ والدفاع الصاروخي». وفيما لم تتضح تفاصيل التحرّك الأميركي، ذكر رئيس هيئة الأركان، الجنرال جو دانفورد، أن الجنود الذين سيرسلون لن يكونوا بالآلاف. وما لم يقله إسبر وبومبيو كان قد عبّر عنه صراحة ترامب، إثر هجمات «أرامكو»، حين قال إنه سيساعد الرياض لكن عليها دفع المال.

هكذا، لم يغيّر الرئيس الأميركي رأيه كما لم يتغيّر على أرض الواقع سوى زيادة أرباح واشنطن، لكن ما يقوله ترامب صراحة كان قد قال عكسه وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، حين ردّ على تصريحات ترامب حول «الحماية» في حديث إلى وكالة «بلومبرغ» في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بالقول: «في الوقت الحاضر، لن ندفع شيئاً مقابل أمننا... السعودية تحتاج إلى ما يقارب الفي عام لكي تواجه بعض المخاطر. ربما. أعتقد أن ذلك غير دقيق».

وبدا لافتاً أن طلب الحماية يشمل الإمارات، إذ باتت إمارتا أبو ظبي ودبي منذ الهجوم الأخير في المهداف اليمني بعشرات الأهداف فيهما، كما أكد القادة السياسيون والعسكريون في صنعاء، ما لم تتابع أبو ظبي العدوانية وغير المشروعة بكسر إرادة شعبنا والسيطرة عليه من جديد».

> سبق أن أطلقت صنعاء مبادرات مماثلة أبدت فيها استعدادها لوقف الهجمات على السعودية

مبادرة «المجلس السياسي»، التي وصفها المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، بـ«الرسالة القوية التي تعكس إرادة جادة لإنهاء الحرب»، معبّراً عن أمله في أن «تسهم في تعزيز فرص السلام، وأن تحدّ من العنف والتصعيد العسكري»، تُعدّ حجة جديدة تقيمها صنعاء على الرياض، حيث إنه في حال رفض الأخيرة، تكون الأولى قد أخلت مسؤوليتها عن أيّ هجمات قاسية قد تطال المصالح السعودية الاقتصادية. وهو ما يبدو أن الأمور تتجه إليه، في ظلّ قيام الجانب السعودي، في الساعات الـ48 الماضية التي أعقبت إعلان المبادرة، بشنّ أكثر من 45 غارة جوية على الأراضي اليمنية، طالت مواقع مدنية في محافظات صعدة وحجة وعمران ومأرب وصنعاء، وفق ما أعلنه المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع. تصاعد الهجمات الجوية على عدد من المحافظات اليمنية اعتبره عضو «المجلس السياسي» محمد علي الحوثي رفضاً عملياً من قِبَل الرياض لمبادرة السلام التي أطلقها المجلس مساء الجمعة، ملمّحاً إلى أن الرد على رفض المبادرة سيكون بـ«تنفيذ وعيد السيد عبد الملك الحوثي بالرد القاسي والمؤلم». وكان محمد الحوثي حذر الرياض، السبت الماضي، من مغبّة رفض المبادرة، منبهاً إلى أن الرد على ذلك «سيكون مؤلماً». وأكد، في كلمة له في العاصمة بمناسبة ذكرى «ثورة 21 سبتمبر»، أن «أنصار الله تحمل العزيمة والقرار، وبإمكاننا اليوم في ظلّ تطور قدراتنا العسكرية أن نضرب أي مكان». وأشار إلى أن «سياسة صنعاء واضحة ومكشوفة، ولا نُرسل رسائل غامضة، إن سالمنا سالمنا بصدق، وإن حاربنا حاربنا بصدق»، مضيفاً أن «اليمنيين لا يحتاجون إلى اعتراف دول العدوان بقوتهم، وتكفينا معرفة شعبنا بقوتنا التي تستطيع أن تردع العدوان»، جازماً بأن «ثورة 21 سبتمبر لن تخضع ولن تقبل بالذلّ، وأنت تحمل العزّة والحرية لليمنيين».

يشار إلى أن صنعاء سبق أن أطلقت مبادرات مماثلة أبدت فيها استعدادها لوقف الهجمات على السعودية مقابل وقف الأخيرة الهجمات على الأراضي اليمنية. وكان آخر تلك المبادرات في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي، إلا أن الرياض قابلت هذه الخطوة بالتجاهل. ومع استمرار العتت من قِبَل الأخيرة، تشدّد قيادة «أنصار الله» على أن ما بعد المبادرة الأخيرة سيكون أشدّ قسوة مما أعقب المبادرات السابقة، في ظلّ توجّه واضح نحو مرحلة تصعيد جديدة لا خطوط حمراء فيها.

تقرير

عام 1987، قام مؤسس الجمهورية الإسلامية، الإمام الخميني، بكبح جماح قائد الحرس الثوري في حينه محسن رضائي، عندما قرّر الاخير مهاجمة قافلة بحرية ترفع العلم الاميركي، وامره بان يدير عملية زرع الغام، وان يتفادى الصدام المباشر مع الولايات المتحدة. لكن هذا التوجيه الاعلى بقي ابنا لبيئته وظروفه. فتطورات الاحداث خلال الاشهر الماضية اظهرت ان طهران غير معنية بتفادي الصدام مع واشنطن، فضلاً عن ان بحرية إيران اليوم لا تشبه بحال ماكانت عليه في الثمانينيات

القوة البحرية الإيرانية
هكذا صنعت الحرب رابع أسطول في العالم

زكريا أبو سليسك

على رغم انقشاع لهيب الصيف عن مياه منطقة الخليج وسمائها، فإن حرارة الأحداث والتطورات التي شهدها هذا المسطح المائي على مدار أيام الصيف الماضي لم تفتر بدخول فصل الخريف بأمطاره وعواصفه إلى أجواء المنطقة التي لا تزال تُعدّ أكثر بؤر الاشتباك الأميركي - الإيراني سخونة.

لا شك في أن احتواء هذه المنطقة على مضيق هرمز، الذي تمرّ عبره 40 % من إمدادات النفط العالمية، هو ما جعلها محطة دائمة للتوتر بين واشنطن وطهران، حيث يسعى الطرفان دوماً إلى استغلال أهميتها الاستراتيجية من أجل الضغط على الطرف الآخر لدفعه إلى التنازل أو التراجع عن إجراءاته ومخططاته، وقد بدا هذا الأمر جلياً عندما هدّدت إيران، العام الماضي، بوقف تصدير النفط إذا لم تستطع أن تُصدّر نفطها.

رسالة التهديد الإيرانية لم تبق في إطار التلويح الكلامي، إذ قامت القوة البحرية للحرس الثوري في تموز/ يوليو الماضي باحتجاز ناقلة نفط بريطانية، بعدما أوقفت سلطات جبل طارق بضغط بريطاني ناقلة نفط إيرانية كانت تتوجه عبر مضيق جبل طارق إلى البحر المتوسط. واستكملت طهران هذه الرسالة يوم أمس بعرض عسكري في ميناء بندر عباس المطلّ على المياه الخليجية. عرضٌ كان جزءاً من سلسلة عروض أقامتها القوات المسلحة الإيرانية في أغلب المحافظات الإيرانية، بمناسبة مرور 39 عاماً على انطلاق شرارة الحرب الإيرانية - العراقية. القوة البحرية استعرضت بالمناسبة 200 قطعة بحرية، ما بين زوارق سريعة وغواصات بحرية، فضلاً عن المدمرات والبوارج، كما نفذت أثناء العرض تمريناً حاكت فيه حادثة السيطرة على ناقلة النفط البريطانية.

تسليط الضوء على العرض العسكري لقوات إيران البحرية يفتح الباب على التذكير بأن ساحة الاشتباك الإيراني - العراقي خلال حرب السنوات الثماني لم تقتصر على أراضي البلدين وأجوائهما، بل امتدت لتشمل مياه الخليج، ما أدخل القوة البحرية الإيرانية في صلب هذه الحرب، الأمر الذي قاد في ما بعد إلى دخول البحرية الأميركية على خط المواجهة من أجل حماية النفط الخليجي الذي يمرّ إلى العالم عبر مضيق هرمز.

مستوى الأداء الإيراني في تلك المواجهة لم يكن بطبيعة الحال متكافئاً مع أداء البحرية الأميركية، حيث استطاعت الأخيرة أن تُوجّه ضربات موجعة للبحرية الإيرانية، وهذا أدى بدوره إلى إيلاء طهران أهمية قصوى لبناء وتعزيز القوة البحرية للبلاد، من خلال إنشاء قواعد بحرية على طول ساحلها على الخليج، وبحر عمان، وفي الجزر الإيرانية، كما استمرت في تدعيم أسطولها البحري وتحديث أسلحته، ورفع المستوى القتالي لديه عبر سلسلة طويلة من المناورات البحرية.

تمتلك إيران إطلالتين بحريتين، الأولى جنوباً على مياه الخليج وبحر عمان بطول 1660 كلم، والثانية على بحر قزوين بطول 800 كلم. كما تنقسم القوات البحرية، حالها حال بقية القوات المسلحة الإيرانية، إلى تشكيلين يتبع أحدهما للحرس الثوري، والآخر الجيش الإيراني. تعمل بحرية «الحرس» منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2008 بشكل أساسي في مياه الخليج، بعدما اتخذ المرشد الإيراني، علي خامنئي، قراراً يقضي بتحويل مسؤولية أمن الخليج من قوات البحرية التابعة للجيش إلى قوات الحرس الثوري، فيما تمتد مهمة بحرية الجيش من دوريات السواحل إلى الأساطيل البحرية في المياه الدولية التي تشمل خليج عُمان ومياه بحر قزوين. كما أن هذا التنظيم البحري هو المسؤول عن الأنشطة البحرية الإيرانية في المياه الدولية والتي تصل إلى المحيط الهادي والبحر المتوسط.

القوة البحرية استعرضت امس 200 قطعة بحرية ما بين زوارق سريعة وغواصات (أ ف ب)

ينضوي تحت لواء القوة البحرية 18 ألف عسكري، موزّعين على 398 قطعة بحرية تمتلكها إيران، بحسب موقع «غلوبل فاير-باور» الأميركي، الذي يُشير إلى أن الأسطول البحري الإيراني يحتلّ المرتبة الرابعة بين أضخم الأساطيل الحربية في العالم. كذلك، يبيّن الموقع في آخر إحصاءاته أن طهران تمتلك 34 غواصة حربية، و6 فرقاطات بحرية، و3 كاسحات ألغام، و3 طرادات، فضلاً عن سفن الدوريات التي يبلغ عددها 88 سفينة.

كما استطاعت إيران عام 2007 الدخول على خط الإنتاج الحربي الخاص بالمعدات البحرية. ففي أواخر هذا العام، أعلنت القوة البحرية التابعة للجيش الإيراني عن تصنيع بارجة حربية أطلقت عليها اسم «موج». كذلك، دشنت عام 2010 مدمرة حربية من صنع محلي، أطلقت عليها اسم «جماران». وتوالت في ما بعد إعلانات طهران عن تمكّنها من تصنيع بوارج ومدمرات حربية، برزت من ضمنها أخيراً مدمرة «سهند»، التي وصفتها صحيفة «كيهان» الأصولية بـ«الأحدث في منطقة غرب آسيا». وأعلن قائد القوة البحرية للجيش آنذاك، تورج وسريعة لديها مرونة ميدانية كبيرة في الحرب غير التقليدية. وكشف التقرير عن قيام «الحرس» في أواخر التسعينيات بشراء زوارق سريعة من شركة «فابيو بوتزي» الإيطالية للزوارق السريعة، وأنه تعلم كيف ينتج نماذج مماثلة بنفسه. وأضاف التقرير أن السرعة القصوى لتلك الزوارق يمكن أن تصل إلى 60 أو 70 عقدة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل زوارق الحرس الثوري أسرع الزوارق بالصواريخ والألغام البحرية. وفي هذا المجال، يقول أنتوني كوردزمان، في كتابه «إيران والخليج.. البحث عن الاستقرار»، إن «سلاح بحرية الحرس الثوري الإيراني يملك إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم».

تعتبر الزوارق الصغيرة التي تفوق سرعتها 100 كلم/ ساعة وسيلة فعالة للتعامل مع القطع البحرية الكبيرة، إذ قدّرت تقارير غربية أن عدد هذا النوع من القوارب لدى إيران بلغ عام 2010 ثلاثة آلاف قارب. كما أشار تقرير للاستخبارات الأميركية منشور عام 2009 إلى أن الحرس الثوري يمتلك سفناً صغيرة وسريعة لديها مرونة ميدانية كبيرة في الحرب غير التقليدية. وكشف التقرير عن قيام «الحرس» في أواخر التسعينيات بشراء زوارق سريعة من شركة «فابيو بوتزي» الإيطالية للزوارق السريعة، وأنه تعلم كيف ينتج نماذج مماثلة بنفسه. وأضاف التقرير أن السرعة القصوى لتلك الزوارق يمكن أن تصل إلى 60 أو 70 عقدة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل زوارق الحرس الثوري أسرع الزوارق بالصواريخ والألغام البحرية. وفي هذا المجال، يقول أنتوني كوردزمان، في كتابه «إيران والخليج.. البحث عن الاستقرار»، إن «سلاح بحرية الحرس الثوري الإيراني يملك إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم».

> تعتبر الزوارق الصغيرة التي تفوق سرعتها 100 كلم/ساعة وسيلة فعالة للتعامل مع القطع البحرية الكبيرة

كما استطاعت إيران عام 2007 الدخول على خط الإنتاج الحربي الخاص بالمعدات البحرية. ففي أواخر هذا العام، أعلنت القوة البحرية التابعة للجيش الإيراني عن تصنيع بارجة حربية أطلقت عليها اسم «موج». كذلك، دشنت عام 2010 مدمرة حربية من صنع محلي، أطلقت عليها اسم «جماران». وتوالت في ما بعد إعلانات طهران عن تمكّنها من تصنيع بوارج ومدمرات حربية، برزت من ضمنها أخيراً مدمرة «سهند»، التي وصفتها صحيفة «كيهان» الأصولية بـ«الأحدث في منطقة غرب آسيا». وأعلن قائد القوة البحرية للجيش آنذاك، تورج حسني مقدم، في معرض الإعلان عن اكتمال تصنيع «سهند» أواخر العام الماضي، أنها ستتوجه إلى أميركا الجنوبية لتخوض أولى جولاتها في المياه الحرّة بعد التصنيع.

عتاد القوة البحرية يشمل كذلك قطعاً برمائية بأحجام مختلفة، منها ما هو صناعة محلية ومنها ما هو مستورد، كما أنه يشمل سرباً بحرياً مكوّناً من 19 طائرة و30 مروحية. إلى جانب ذلك، تمتلك البحرية الإيرانية منظومة دفاع ساحلي، يعمل فيها بحسب موقع «سبوتنيك» الروسي لإعان مسلحان باربع منصات إطلاق (من 100 إلى 300 صاروخ) من نوع «بي كي إر إن واي-2 / سيلكورم»، ولواءان أخران مسلحان بمنصات إطلاق من نوع «بي أو بي كي إر إس-802 (من 60 إلى 100 صاروخ).

على الرغم من امتلاك إيران، بإمكاناتها الذاتية، هذا الأسطول البحري المتقدم، فإن تجربة القتال الإيراني - الأميركي على سطح المياه الخليجية خلال الحرب العراقية - الإيرانية دفعت القوة البحرية الإيرانية إلى الاعتماد بشكل رئيسي على أسلوب القتال غير المناظر، الأمر الذي أنتج عقيدة بحرية إيرانية تستند إلى تكتيك حرب العصابات. وهذا بدوره أدى إلى استثمار طهران في الزوارق السريعة المحمّلة بالصواريخ والألغام البحرية. وفي هذا المجال، يقول أنتوني كوردزمان، في كتابه «إيران والخليج.. البحث عن الاستقرار»، إن «سلاح بحرية الحرس الثوري الإيراني يملك إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم».

> تعتبر الزوارق الصغيرة التي تفوق سرعتها 100 كلم/ساعة وسيلة فعالة للتعامل مع القطع البحرية الكبيرة

كما استطاعت إيران عام 2007 الدخول على خط الإنتاج الحربي الخاص بالمعدات البحرية. ففي أواخر هذا العام، أعلنت القوة البحرية التابعة للجيش الإيراني عن تصنيع بارجة حربية أطلقت عليها اسم «موج». كذلك، دشنت عام 2010 مدمرة حربية من صنع محلي، أطلقت عليها اسم «جماران». وتوالت في ما بعد إعلانات طهران عن تمكّنها من تصنيع بوارج ومدمرات حربية، برزت من ضمنها أخيراً مدمرة «سهند»، التي وصفتها صحيفة «كيهان» الأصولية بـ«الأحدث في منطقة غرب آسيا». وأعلن قائد القوة البحرية للجيش آنذاك، تورج حسني مقدم، في معرض الإعلان عن اكتمال تصنيع «سهند» أواخر العام الماضي، أنها ستتوجه إلى أميركا الجنوبية لتخوض أولى جولاتها في المياه الحرّة بعد التصنيع.

عتاد القوة البحرية يشمل كذلك قطعاً برمائية بأحجام مختلفة، منها ما هو صناعة محلية ومنها ما هو مستورد، كما أنه يشمل سرباً بحرياً مكوّناً من 19 طائرة و30 مروحية. إلى جانب ذلك، تمتلك البحرية الإيرانية منظومة دفاع ساحلي، يعمل فيها بحسب موقع «سبوتنيك» الروسي لإعان مسلحان باربع منصات إطلاق (من 100 إلى 300 صاروخ) من نوع «بي كي إر إن واي-2 / سيلكورم»، ولواءان أخران مسلحان بمنصات إطلاق من نوع «بي أو بي كي إر إس-802 (من 60 إلى 100 صاروخ).

على الرغم من امتلاك إيران، بإمكاناتها الذاتية، هذا الأسطول البحري المتقدم، فإن تجربة القتال الإيراني - الأميركي على سطح المياه الخليجية خلال الحرب العراقية - الإيرانية دفعت القوة البحرية الإيرانية إلى الاعتماد بشكل رئيسي على أسلوب القتال غير المناظر، الأمر الذي أنتج عقيدة بحرية إيرانية تستند إلى تكتيك حرب العصابات. وهذا بدوره أدى إلى استثمار طهران في الزوارق السريعة المحمّلة بالصواريخ والألغام البحرية. وفي هذا المجال، يقول أنتوني كوردزمان، في كتابه «إيران والخليج.. البحث عن الاستقرار»، إن «سلاح بحرية الحرس الثوري الإيراني يملك إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم».

تعتبر الزوارق الصغيرة التي تفوق سرعتها 100 كلم/ساعة وسيلة فعالة للتعامل مع القطع البحرية الكبيرة، إذ قدّرت تقارير غربية أن عدد هذا النوع من القوارب لدى إيران بلغ عام 2010 ثلاثة آلاف قارب. كما أشار تقرير للاستخبارات الأميركية منشور عام 2009 إلى أن الحرس الثوري يمتلك سفناً صغيرة وسريعة لديها مرونة ميدانية كبيرة في الحرب غير التقليدية. وكشف التقرير عن قيام «الحرس» في أواخر التسعينيات بشراء زوارق سريعة من شركة «فابيو بوتزي» الإيطالية للزوارق السريعة، وأنه تعلم كيف ينتج نماذج مماثلة بنفسه. وأضاف التقرير أن السرعة القصوى لتلك الزوارق يمكن أن تصل إلى 60 أو 70 عقدة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل زوارق الحرس الثوري أسرع الزوارق بالصواريخ والألغام البحرية. وفي هذا المجال، يقول أنتوني كوردزمان، في كتابه «إيران والخليج.. البحث عن الاستقرار»، إن «سلاح بحرية الحرس الثوري الإيراني يملك إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم».

البحرية يعود تاريخه إلى أواخر عام 1984، عندما شكّل قائد الحرس الثوري آنذاك، محسن رضائي، مجموعة مكوّنة من ثمانية ضباط لتطوير صناعة الألغام البحرية، حيث درس هذا الفريق هندسة بعض ألغام كوريا الشمالية، بهدف إنتاج نسخة إيرانية منها. كما أن ليبيا قامت في حينه بتقديم نموذج سوفياتي حديث من الألغام البحرية، استخدمتها خلية التصنيع الإيرانية في إجراء المقارنات. استمرت مجموعة التصنيع في عملها واختباراتها إلى أن تغلبت منتصف عام 1985 على معظم المشاكل التي واجهتها، وبدأت إيران إنتاج الألغام البحرية. وكان أول تصميم إيراني للألغام البحرية من نوع «صدف 1» و«صدف2 (أم 8)».

واستمر برنامج التصنيع الإيراني للألغام البحرية حتى استطاعت إيران أن تمتلك تشكيلة واسعة من هذا السلاح، بينها الألغام المربوطة ذات التأثير السفلي المدمجة مغناطيسياً، والألغام الصوتية التي تنفجر بالضغط، والألغام المتحركة، والألغام التي يمكن التحكم فيها عن بعد، فضلاً عن الألغام المغناطة التي تُلصق بالسفن وتستخدم بواسطة قوات العملية الخاصة. وقد اتهم الجيش الأميركي الحرس الثوري باستخدام هذه الألغام في الهجوم على ناقلات النفط اليابانية في حزيران/ يونيو الماضي، عندما نشر شريط فيديو يُظهر مجموعة من الأشخاص يُقلهم زورق سريع وهم ينزعون لغماً ملتصقاً بهيكل إحدى الناقلتين.

الجدير ذكره أن أخطر الألغام في ترسانة إيران البحرية هي الغام «إي إم 52» الصينية الصنع، المخصصة لإغراق القطع الكبيرة، والتي حصلت عليها في منتصف تسعينيات القرن الماضي. خطورة هذا اللغم تكمن، بحسب كتاب كوردزمان، في أنه يُنصب في قاع البحر، بحيث يستشعر السفينة المارّة فوقه، فيستخدم صاروخاً لضربها، كما يمكن توقيته بحيث لا ينطلق إلا بعد أن يستشعر عدداً معيناً من السفن. وطبقاً للكتاب، فإن بعض التقارير تذهب إلى أن «إي إم 52» يستطيع العمل على عمق 110 أمتار، بينما لا يتجاوز عمق مضيق هرمز 80 متراً. كما أن إغلاق المضيق بشكل كامل، وفقاً للتقديرات الاستخباراتية الأميركية، يحتاج إلى ما يقارب 300 لغم فقط.

العراق

حسم هيكلية «الحشد»: عبد المهدي ينتصر للفيّاض

القيادات العملياتية في المحافظات المختلفة، باستثناء الجنوبية، ستكون بأمرة رئيس الاركان (أ ف ب)

بغداد ــ الأخبار

حسم رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، شكل الهيكل التنظيمي لـ«هيئة الحشد الشعبي»، بعد تجاذب طويل بين مقترحين: الأول لرئيس «الهيئة» فالح الفيّاض، والثاني لنائبه أبو مهدي المهندس (راجع «الأخبار» عدد 3855). مضى حاكم بغداد بالخيار الأول، مانحاً بذلك الفياض «صلاحية التعيين بالوكالة للمناصب والمديرين في الهيئة... وإلغاء جميع العناوين والمناصب التي تتعارض مع العناوين الواردة في الهيكلية المقرّة». الهيكلية الجديدة الضخمة أخذت طابعاً كلاسيكياً. بات لـ«الهيئة» حلّ «الامر الديواني 331» معضلة «هيكلية الحشد». تبنّى عادل عبد المهدي رؤية فالح الفياض للامر، ليكون ذلك انتصاراً للاخير على حساب أبو مهدي المهندس. موقع المهندس كرئيس اركان يثبّته قائداً ميدانياً اول لـ«الحشد». فيما موقع الفياض يخوّله صلاحيات كبرى، من شأنها إعادة رسم صورة هذه المؤسسة، لناحية وجهها القيادي

صحافي أواخر الشهر عينه، أن الهيكل المرتقب سيكون «منجزاً» (إضافة إلى «المكتب» و«أمين السر العام») 10 مديريات لوجستية و8 قيادات قتالية تنفيذية، فيما تتبع الثاني 5 معاونيات رئيسة (أبرزها العمليات والاستخبارات) و25 مديرية و8 قيادات عملياتية في محافظات البلاد المختلفة، باستثناء الجنوبية منها.

إنضاج هذه الهيكلية استغرق وقتاً كبيراً وتطلّب مناقشات مطوّلة داخل المؤسسة العسكرية، على رغم إشارة «الأمر الديواني 237»، الصادر عن عبد المهدي مطلع تموز/ يوليو الماضي، إلى عزم رئاسة الوزراء على حسم الهيكلية في الأسابيع اللاحقة، ومن ثم تأكيد الفياض، وفي مؤتمر رئيسُ ورئيس أركان. تتبع للأول «مديرية القوة الجوية»، فيما تبرّأ الفياض ومعه عبد المهدي من تصريحات الأول وقراره.

وفيما تقول مصادر مطلعة إن عبد المهدي أراد «معاقبة» المهندس على تصريحاته تلك بإقالته من منصبه، إلا أن مصادر الأخير «تنفي ذلك نفياً قاطعاً». وتلفت المصادر إلى أن عبد المهدي أبلغ قراره لقائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، الذي أبدى تفهّمه لخطوة رئاسة الوزراء، طالباً منه معالجة الأزمة، من دون أن يكون الحلّ بـ«كسر» المهندس. طوال الأسابيع الخمسة الماضية التي سبقت صدور «الأمر الديواني 331»، والذي حُسمت فيه «هيكلية الحشد»، عمل سليماني على تقريب وجهات النظر، لتتكلّل جهوده بـ«مصالحة» بين الفياض والمهندس، وتالياً الإعلان عن «الهيكلية». مع ذلك، ثمة انطباع بأن النتيجة هي «تقوية جبهة الفياض على حساب جبهة نائبه»، فيما يعتقد مراقبون عراقيون أن في القرار «استهدافاً لمنصب نائب رئيس الهيئة»، وسعياً إلى «استعادة سلطة الدولة على مختلف صنوف قواتها العسكرية في البلاد». وفي هذا السياق، تؤكد مصادر حكومية عديدة أن القرار ليس «استهدافاً» لشخص على حساب آخر، غير أن التوقيت وسياقاته ربما يوحي بـ«رسالة مماثلة»، علماً بأن رئاسة الوزراء سبق أن ألزمت نفسها - منذ شهرين - بإعلان «الهيكلية» في أيلول/ سبتمبر الجاري.

في النتيجة، يمكن القول إن «المسعى» الإيراني قضى بتبنّي

> أراد عبد المهدي «معاقبة» المهندس على تصريحاته بإقالته من منصبه

مقترح الفيّاض، على أن يكون المهندس رئيس أركان «الحشد». وبذلك، تحتفظ بغداد برؤيتها في إدارة مؤسساتها، وتحفظ طهران في الوقت نفسه واحداً من أبرز حلفائها الميدانيين في العراق، بما يتّسق مع رؤيتها لكيفية «تدوير الزوايا» في هذه الساحة. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، في هذا المقام، هو عما إذا كان التعامل مع الاعتداءات المستمرّة على مقارّ «الحشد الشعبي» سيخضع للقاعدة نفسها؟ حتى الآن، لا تشي ردود الفعل العراقية على الاعتداءات المتكررة بخلاف ذلك، إذ إن بغداد جدّدت أمس رفضها اتهام أي جهة بالهجمات التي تطال المنشآت العسكرية التابعة لـ«الحشد»، والتي كان آخرها في الساعات الماضية استهداف طائرات مجهولة محيط «معسكر المرصنات» في الأنبار. ومن ثم استهداف مقارّ لـ«الحشد» قرب بحيرة الثرثار في الفلوجة.

مصر

لا أحد يعلم ماذا سيحدث بعد ساعة واحدة. هذه حال الأجهزة المختلفة في مصر، حالة ترقب تسيطر على الوضع، وسط معلومات متناقضة ومتضاربة، وقلقٌ من كسر حاجز الخوف بصورة غير مسبوقة، وتخبّطٌ في إدارة الموقف. صحيح أن التظاهرات لم تكن كبيرة لجهة الأعداد، وصحيح أن الأمن لم يقمعها بقسوة، على رغم أنه حَرص على فضّها، وأنها وصلت إلى ميدان التحرير، لكن كل هذا إن كان يُفسَّر بسلوك مقصود من الدولة لفهم ما يحدث وقياس حجمه، فقد يُفهم على أنه «تروٍّ» من الطرف المحرّك في حال كان هذا الطرف موجوداً فعلاً. هكذا، ستستمرّ «جمعات» الغضب على ما يبدو في الأسابيع المقبلة، ربما مع توسع طفيف في أعداد المتظاهرين وأماكن المسيرات، يقابله تصاعد في القمع ومستوى الاعتقالات أيضاً. وما يصعّب حسم الموقف أن مفارقات كثيرة وعلامات استفهام تدور حول المشهد من جميع جهاته: هل هناك من قرر الانقلاب على عبد الفتاح السيسي الذي سَجن والده الروحي في الجيش، سامي عنان، وقصّ أظفار كثيرين؟ هل محمد علي الذي يعترف بأنه كان جزءاً من منظومة الفساد يعمل وحده كنسر جريح، أم أن هناك من عرف من أين تؤكل الكتف؟ هل التظاهرات عفوية محضة ولم تصل إلى حدّ التنظيم والتحشيد؟ أسئلة كثيرة تنتظرها أسابيع لا أيام، على ما يبدو

تخبّط غير مسبوق في المخابرات العامة:
إلى أين يمضي حراك «كسر الخوف»؟

أفيد عن خطف الناشطة والمحامية ماهينور المصري أمس من أمام مقر نيابة أمن الدولة (أ ف ب)

القاهرة ـ الأخبار

على رغم تركّز إدارة الأزمات داخل مصر خلال السنوات الخمس الماضية في يد اللواء عباس كامل، الذي انتقل من منصب مدير مكتب رئيس الجمهورية إلى مدير المخابرات العامة، ويعمل برفقة مساعده الأيمن أحمد شعبان، فإن حالة التخبط التي يدير بها الرجلان الأزمة الراهنة بعد ما فجّره المقاول والفنان محمد علي عن إهدار مليارات الجنيهات في بناء قصور واستراحات رئاسية، لم تحدث من قبل، حتى في أصعب الأوقات، كما في مواجهة جماعة «الإخوان المسلمون» التي صنّفتها الحكومة جماعة إرهابية وصادرت أموالها وأموال قياداتها وشنّت عليها حرباً كبيرة.

حالة التخبط هذه المرة مرتبطة بكسر حاجز الخوف، وخاصة بعد النتائج العكسية التي جاء بها «مؤتمر الشباب» الذي أكد فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي ما قاله المقاول المصري، بل زاد على ذلك نيته بناء المزيد من القصور غير عابئ باتهامات الفساد التي لاحقته بصورة غير مسبوقة، وأيضاً تشكّل نواة لتظاهرات في الشارع تطالب برحيله للمرة الأولى، مثلما حدث في القاهرة وبور سعيد والسويس والإسكندرية. تظاهراتٌ، وإن كانت بأعداد محدودة، إلا أنها تلقى دعماً معنوياً كبيراً من آلاف الشباب، ما بين يائسين من النظام بفعل الإحباطات المتكررة عقب «30 يونيو»، وما بين مكتفين بالمتابعة، أما «الإخوان»، فتحاول بصعوبة العودة إلى المشهد، وقد أصدرت بيانات تؤيد فيها الحراك الشعبي البعيد كلياً عن الجماعة وقادتها المقيمين في الخارج، بعدما فقدت جزءاً كبيراً من قوتها على مدار السنوات الماضية.

كل ذلك بات يرسّخ فكرة أن التغيير لن يكون من دون موافقة النظام، بل سيأتي من داخله، لكن مع حراك شعبي مقبول يمكن التعويل عليه. تفسيرات عدة تدور حول طبيعة ما يمكن أن يحدث خلال الأيام المقبلة، وهي مرتبطة بأبعاد قائمة بالأساس على الوضع السياسي لدى رأس النظام، إذ إن المأمول من داخل الأجهزة حالياً أن تُجرى «عملية تحول ديموقراطي» من الداخل، تُعجّل برحيل السيسي من السلطة ربما قبل 2026 كما هو مقرر وفق التعديلات الدستورية التي جرت الربيع الماضي، ما يخلق مجالاً للحياة السياسية وفرصة لعمل الأحزاب، إلى جانب تسويات في شأن المسجونين وخاصة من الشباب.

حتى الآن، تبدو هذه الرؤية الداخلية سائدة لدى القطاع الأعرض من المتعاونين مع النظام، وخاصة أن تدخل نجل السيسي، محمود، في القرارات، والدور الذي يقوم به لم يعودا يلقيان قبولاً، كما أن ثمة حالة غضب وفقدان للسيطرة على متابعة الموقف، في ظلّ محاولة لاستخدام فزاعات عدة من أجل السيطرة بأقلّ الأضرار الممكنة راهناً. في البداية، كان التسويق يقوم على أن ما يحدث هو «مؤامرة إخوانية». لكن مع الاعتراف بالحراك الشعبي وصعوبة إنكاره، تحوّلت الاستراتيجية لتُظهر الدولة وكأنها تواجه «قوى خارجية» مختلفة، بداية من إثيوبيا التي جرى تصدير أزمة «سدّ النهضة» معها إلى الواجهة بعد عام من جمود الملف، وصولاً إلى تدوير قصة الصراع مع تركيا. إذ إن تعليمات صدرت أمس باستغلال تغريدات مقرّبين من أنقرة وربطها بمسألة التنافس المصري ــ التركي على الغاز في البحر المتوسط. ولذلك، تنصّ تكليفات الإعلام المصري خلال الأيام المقبلة على الحديث عن رغبة تركيا والدول المعادية لمصر في استهداف الرئيس وأسرته، وإفقاد الشعب الثقة بالمؤسسات المختلفة وصدقيتها.

> من المقرر أن يلتقي السيسي ترامب في نيويورك اليوم

سيعمل الإعلام على التأكيد أن السيسي يحقق أهداف «ثورة 25 يناير» باستقلال القرار المصري، وأن ما يحدث حالياً هو محاولة للنيل مما حقّقه. كما سيزيد الترويج لفكرة أن «الإخوانيين» يسعون إلى الفتن وإثارة الشغب من أجل التغطية على الخلافات الداخلية والانشقاقات لديهم، وهو ما يجري عبر مواقع التواصل الاجتماعي على نحو أكثر تنظيماً. واللافت أن النظام لم يجد وجوهاً سياسية يستعين بها خلال الأيام الماضية، فاستعاد وجوهاً مُنعت من الظهور قبل شهور وربما سنوات، من بينهم إبراهيم عيسى الذي جرى استغلال تدوينته للدفاع عن الدولة، إضافة إلى نشر تسجيلات للإعلامي الساخر باسم يوسف الممنوع من دخول مصر عن فبركة الفيديوات من قِبَل «الجزيرة» القطرية.

وبينما تتسرب معلومات متضاربة عن الجيش، وخاصة مع وجود السيسي في نيويورك من أجل رئاسة وفد البلاد في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد المتحدث العسكري، العقيد أركان حرب تامر الرفاعي، أن البيانات والمعلومات الخاصة بالقوات المسلحة كافة تصدر عبر المتحدث العسكري فقط. في غضون ذلك، تأثرت البورصة المصرية التي أوقف فيها التعامل أمس بسبب هبوطها بنحو 5,32%، وسط حالة من المخاوف من الأوضاع السياسية. والآن، تزداد المخاوف بعدما دعا محمد علي إلى تظاهرات جديدة الجمعة المقبل، في وقت لا تزال فيه الشرطة تحتجز نحو 200 شخص منذ تظاهرات الجمعة الماضي من دون أن تحرّر بحقهم أي محاضر.

وبينما من المقرر أن يلتقي السيسي نظيره الأميركي، دونالد ترامب، يرى كثيرون أن هذا لن يعطي ضمانات أكيدة للرئيس المصري في شأن السيطرة على الوضع، وخاصة أن الأخير فعل كل ما يمكنه من داخل النظام وخارجه لقمع معارضيه، في وقت تردّدت فيه أنباء عن توسع الاعتقالات المدروسة التي طاولت أمس الناشطة والمحامية، ماهينور المصري، التي اختُطفت من أمام مقرّ نيابة أمن الدولة، عقب خروجها من حضور التحقيقات مع بعض المتهمين المقبوض عليهم.

> فهم كثيرون خطوة حمدوك في سياق المجاملة والخروج السهل من مأزق الضغوط

السودان

«لجنة حمدوك» للتحقيق في «فضّ الاعتصام»:
محاولةٌ لتنفيس الغضب؟

الخرطوم ـ فاطمة المبارك

تشكيلُ «المجلس السيادي» والحكومة الانتقالية لم يعنِ، بالنسبة إلى السودانيين، أن ملفات الجرائم التي ارتُكبت خلال الثورة قد أغلقت وصارت طيّ النسيان. الضغوط الشعبية والمسيرات أثمرت تشكيل لجنة ثانية عبر رئاسة الوزراء للتحقيق في فضّ اعتصام القيادة العامة، في خطوة نُظر إليها من زاويتين

منذ تأليف الحكومة الانتقالية في السودان، طلّت قضية فضّ اعتصام القيادة العامة في الثالث من حزيران/ يونيو الماضي في الخرطوم، والذي خلّف قتلى تجاوزوا مائة وعدداً من الجرحى والمفقودين، من دون محاسبة أو محاكمات، ولذلك استمرت في الأسابيع الماضية التظاهرات في العاصمة للمطالبة بمحاكمة رموز النظام وبالعدالة والقصاص للشهداء. المتظاهرون سلّموا مذكرة لوزير العدل، نصر الدين عبد الباري، فيما تسبّب ضغطهم المتواصل في تعجيل قرار رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، تشكيل لجنة مستقلة برئاسة قاضي محكمة عليا وعضوية سبعة آخرين ممثلين عن «العدل» و«الدفاع» و«الداخلية»، إضافة إلى شخصية قومية مستقلة ومحامين مستقلين.

كان لافتاً تأليف اللجنة وفق قانون 1954، وصدور القرار من رئيس الوزراء لا النائب العام، إذ إن اللجنة السابقة التي شُكّلت للهدف نفسه كانت برئاسة النائب العام، ووفق قانون الإجراءات الجنائية لعام 1991. جراء ذلك، قوبل إعلان حمدوك بجدل قانوني كبير. يقول البرلماني السابق عبد الجليل عجبنا، إن القرار «غير مدروس»، مضيفاً في حديث إلى «الأخبار» أن «هذه اللجنة لن تكون مستقلة ما لم تؤول إلى ثلاثة قضاة بمحكمة مديرية وثلاثة وكلاء نيابة وثلاثة محامين مستقلين لا تقلّ خبرتهم عن 15 عاماً». وانتقد عجبنا وجود ممثلين عن الشرطة والجيش والأمن في اللجنة، لأن «هذه الجهات قد تكون متهمة بارتكاب الجريمة... تشكيل رئيس الوزراء للجنة يعني أن قراراتها لا تصل الجيش، لأن قائده الأعلى هو رئيس مجلس السيادة، والأخير خارج سلطة رئيس الوزراء». بناءً على ما سبق، فهم كثيرون خطوة حمدوك في سياق المجاملة والخروج السهل من مأزق الضغوط الشعبية، وذلك يعود إلى أن أولويات حكومة الرجل الآن تصفية الخدمة المدنية من أفراد النظام السابق، وهو ما بدأ مع إعفاء بعض القيادات العليا. لكن القيادي في «قوى الحرية والتغيير»، ساطع الحاج، يقول لـ«الأخبار» إن القانون يعطي رئيس الوزراء الحق في تأليف هذه اللجنة، وإن هذا الأمر واحد من مهمات المرحلة الانتقالية، مشيراً إلى أن المادة 16 من الوثيقة الدستورية ذكرت أن من مهمات «الانتقالية» تأليف لجنة تحقيق وطنية مستقلة. وأبدى الحاج تقديره لهذه الخطوة لأنها «بداية تنفيذ فعلي لمطالب الشعب... آتمنى أن نصل إلى نتائج عادلة».

على صعيد القانوني، يؤكد مصدر في وزارة العدل، تمنى إخفاء اسمه، أنه لا يوجد ما يمنع تشكيل رئيس الوزراء هذه اللجنة، بل إن هذا «يعطيها بعداً مهماً في تحقيق العدالة، لأن مصدر القرار صاحب سلطة عليا». ويلفت المصدر إلى إمكانية رفع النتائج لاحقاً إلى النائب العام الذي من واجبه توجيه الاتهامات الجنائية. من جهته، يذكّر الكاتب والقانوني نبيل أديب، في حديث إلى «الأخبار»، بأن لجان التحقيق لعام 1954 «تعمل لمعرفة الحقيقة والتوصل إليها، ثم تضعها أمام الجهة التي كلّفتها (رئاسة الوزراء)»، موضحاً أن قانون 1954 يمنع استخدام أقوال الشهود التي أُدلي بها أمام أي محكمة جنائية أو مدنية. ويضيف أديب: «إذا اتضح أن هناك مشكلة تستدعي المساءلة الجنائية، تُحوّل إلى النائب العام ليبدأ التحرّي والتحقيق من البداية... لجنة حمدوك أوسع مجالاً من لجنة النائب العام».

ومن المتوقع أن تقود نتائج التحقيق إلى إشكالات تعكّر صفو الشراكة بين العسكر و«الحرية والتغيير»، على خلفية حديث عن احتمالية تورط «قوات الدعم السريع» وقوى أمنية أخرى في فضّ الاعتصام، خاصة أنه ورد في نتائج اللجنة السابقة ضلوع ضباط من الأمن و«الدعم السريع» في مهاجمة المعتصمين، وتجاوز تلك القوات مهامّها واقتحامها منطقة الاعتصام. لذلك، وفي حال عملت اللجنة بتجرّد وشفافية، فقد يظهر تورط جهات مسؤولة، لكن الحاج يستبعد حدوث خلاف مع العسكريين، لأن «الوثيقة الدستورية أقرّت مبدأ العدالة وأن ينال أي مجرم تلوّثت يده بدم الشهداء العقاب اللازم».

يشار إلى أنه قبيل توجه حمدوك إلى نيويورك، مساء السبت الماضي للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ74، أصدر عدداً من القرارات أعفى بموجبها وكلاء وزراء الخارجية والتعليم العالي والمالية، مُعيّناً بدلاً منهم وكلاء جدداً، كما أنه أعفى الأمين العام لديوان الضرائب، فيما تتحدث مصادر عن قرارات أخرى سيتخذها فور عودته، وكلّها تصب في «خدمة التوجه الثوري».

تونس

القروي وسعيّد في وسائل الإعلام: صعود النقيضين

لعب الإعلام التونسي أدواراً متضاربة خلال الانتخابات الرئاسية، شملت الدعاية والدعاية المضادة، وأدّت إلى اتهام غالبية القنوات بمخالفات مالية. لكن المفارقة تكمن في أن مَن تصدّر نتائج الدورة الأولى، أي قيس سعيّد، كان أقلّ المرشحين حضوراً في الإعلام، بينما عوّل المتصدر الثاني، نبيل القروي، على قناة يملكها الصناعة حضوره السياسي

حبيب الحاج سالم

على امتداد الشهر الجاري، فرضت «الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري» غرامات مالية على وسائل الإعلام المرئية والإذاعات، لم تسلَم منها، تقريباً، سوى تلك المملوكة للدولة. تركّزت أسباب العقاب حول خرق القواعد المنظّمة التي سبق للهيئة أن حدّدتها، وأهمّها عدم الانحياز للمرشحين أو ضدّهم، وتجنّب التأثير على الناخبين بطرق ملتوية، مثل التطرق إلى نتائج استطلاعات الرأي قبل إغلاق صناديق الاقتراع. ولخصت «الهيئة الإعلام» تلك الخروقات في بيان أصدرته منتصف الشهر الجاري، حذرت فيه من «تفاقم تأثير مراكز الضغط المالي والحزبي في وسائل الإعلام». وجاء في البيان أن هذه التدخلات في وسائل الإعلام تُعدّ «محاولات (لـ) التراجع عن مكتسبات الثورة»، وتهدف إلى حرمان المواطنين من حقهم في «الاختيار والمحاسبة وفق إرادة حرة بعيداً من التضليل». واتهمت المهنيين المنخرطين في الممارسات المذكورة بـ«التخلي عن شرف المهنة وأخلاقياتها الأساسية من تفسير ونقاش وتدقيق في برامج كل المرشحين على السواء». لكن النقطة الأهم في بيان الهيئة هي توجيه اتهام لبعض أصحاب القنوات التلفزيونية والإذاعية بالانحياز، إذ إنهم «معنيّون مباشرة بنتائج الانتخابات، خاصة وقد تعلّقت بهم قضايا جزائية ما زالت جارية». وإذا كان هذا التلميح يخصّ قناتين بالذات، هما «نسمة» و«الحوار التونسي»، فإن المسألة تتجاوزهما إلى بقية القنوات المتحازة بدورها إلى أحزاب، وهو ما يظهر في العقوبات المفروضة عليها.

عملت قناة «الحوار التونسي» على الدعاية المضادة لرئيس الحكومة الحالي، يوسف الشاهد، والدعاية لمصلحة وزير الدفاع المستقيل، عبد الكريم الزبيدي. وتولى مدير القناة ومالك غالبية أسهمها، سامي الفهري، قيادة الحملة، وشمل ذلك زيارة المرشح المقيم خارج البلاد لأسباب قضائية، سليم الرياحي، وإجراء حوار معه تركّز حول كشف كواليس الحكم خلال فترة الشاهد، وتصويره كرجل صفقات سياسية مشبوهة وتابع لـ«حركة النهضة» (راجع «الأخبار»، عدد 3849). الحوار الثاني المهمّ في هذا السياق أُجري مع الزبيدي، وتركّز خصوصاً، كما تُلاحظ «الهيئة الإعلام» في بيانها، على مهاجمة الشاهد في أغلب أجزاء الحوار، فيما لم تُكرَّس سوى فترة محدودة للحديث عن برنامج الضيف. وثمة رأيان حول الموقف المنحاز الذي اتخذته القناة. من جهة، يقول محور الفهري إن الشاهد في صدد تشكيل ديكتاتورية جديدة، وهو يُسلّط ضغوطاً على الإعلام بهدف السيطرة عليه. ومن جهة ثانية، يرى محور آخر أن الفهري يحاول التغطية على فساده المفترض، خصوصاً أنه مُتهم بالاستيلاء على أموال القناة العامة أثناء فترة حكم زين العابدين بن علي، واقتراب موعد صراع مع رئيس الحكومة يجعله في وضع الضحية.

على النقيض من ذلك، دعمت قناة «التاسعة» رئيس الحكومة، وانخرطت في دعاية مضادة للزبيدي، لكنها فعلت ذلك بطريقة أقلّ وضوحاً، وقبل بداية الحملة الانتخابية. بدورها، عُوقبت قناة «الزيتونة» (لا تحمل رخصة للبثّ) لانحيازها لمرشح «حركة النهضة»، عبد الفتاح مورو. وباستثناء القنوات العامتين، تعرّضت بقية القنوات لغرامات بسبب خروقات مماثلة، لكن أهمّها تلك المتعلقة بقناة «نسمة» ذات الجمهور الواسع. تركزت الدعاية التي خاضتها القناة المذكورة على شخص مالكها، نبيل القروي، الذي جاء في المرتبة الثانية، ومرّ إلى الدور الثاني للانتخابات، على رغم كونه موقوفاً في السجن بسبب قضايا تبييض أموال وتهرّب ضريبي. في واقع الأمر، بثّت «نسمة» دعاية مركّزة لمالكها لفترة امتدت لأكثر من عام، تحت شعار العمل الخيري المتمثل في أعمال الكامبريا. جرى كل ذلك على رغم أن القناة تعاني مشاكل قانونية، فهي تفتقد إجازة بثّ (بعد رفضها تجديد إجازتها القديمة)، كما أنها لم تدفع المخالفات المتراكمة عليها لأعوام، والتي تبلغ قيمتها مئات الآلاف من الدولارات. نهاية شهر نيسان/ أبريل، أصدرت «الهيئة الإعلام» قراراً بحجز معدات «نسمة»، وسخّرت الحكومة القوة العامة للتنفيذ. لكن القناة تمكنت من استعادة بثّها بعد انقطاعه لأيام. وخلال شهر رمضان، قرّرت الحكومة منع جمعية «خليل تونس» (المرتبطة بالقناة) من إقامة موائد إفطار، لكن عمليات المنع بُثّت على الشاشة، ما أسهم في تأجيج مظلومية القروي الذي يرفع شعار «مقاومة منظومة الحكم الفاسدة».

> تركّزت الدعاية التي خاضتها قناة «نسمة» على شخص مالكها نبيل القروي

يمثّل القروي، ونجاحه في توظيف الإعلام للصعود سياسياً، نموذجاً نقيضاً للمرشح المتصدّر نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، قيس سعيّد. طوال فترة نشاطه بعد سقوط نظام بن علي، أبقى سعيّد حضوره الإعلامي في نطاق ضيّق، حيث كانت أبرز محطات ظهوره على الشاشة تعليقاته على بعض المسائل الدستورية والقانونية أثناء نشرة الأنباء الرئيسة للقناة العامة الأولى، التي كانت تحظى بنسب مشاهدة عالية في الأعوام الأولى بعد الثورة. أثناء حملته الانتخابية، لم يظهر سعيّد سوى مرات قليلة في وسائل الإعلام، وكان مروره عبرها موجزاً ومركزاً. يعود ذلك، جزئياً، إلى عدم اهتمام وسائل الإعلام به، على رغم كونه متصدراً لغالبية نتائج استطلاعات الرأي، لكنه أيضاً خيار اتخذه هو وحملته لعلمهما بأن الإعلام لا يحظى بمصداقية كبيرة لدى الناس، وكذلك لتجنّب الإجابة عن بعض الأسئلة المحرجة أو المصمّمة للإيقاع به. اليوم، صار سعيّد يمثّل أحجية للإعلام، حيث تُنصب يومياً جلسات نقاش في القنوات التلفزيونية والإذاعات لتداول سرّ صعوده. بلغ الأمر حدّ دخول بعض المعلقين في برامج متلفزة في موجات غضب هستيرية، كردّ فعل على رفض سعيّد الحضور ضيفاً لديهم. «لغز» سعيّد جعل بعض المعلقين يربطونه باقصى اليسار، وآخرين بأقصى اليمين، بينما يحاول هو تقديم إيضاحات عبر مداخلات موجزة في قنوات أجنبية وبعض الصحف المحلية، وهو يعلم أن غضب الماكينات الإعلامية عليه لن يزيده إلا شعبية.

فرضت «هيئة الإعلام» غرامات مالية على قناتي وسائل الإعلام المرئية وعدد من الإذاعات (أ ف ب)

كان لافتاً تكوين اللجنة وفق قانون 1954 وعبر رئيس الوزراء لا النائب العام (الأناضول)

تقرير

إذا حاول «أزرق أبيض» الاستناد إلى كتلة عربية مرجّحة، فسيفقد «المشروعية اليهودية» (أ ف ب)

انطلاق مسار التأليف الحكومي في إسرائيل: تعطيل متبادل... في انتظار القضاء

علي حيدر

أنتجت الانتخابات الإسرائيلية، بفعل الانقسامات السياسية والحزبية، خريطة سياسية معقدة تمنح أكثر من كتلة وحزب في الكنيست الـ22 القدرة على عرقلة تشكيل الحكومة، من دون أن تكون له في الوقت نفسه القدرة وحده على تشكيلها. فلا تحالف رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بستطيع أن يشكّلها من دون أن تنضمّ أحزاب وتكتلات من المعسكر المقابل إليه، مع قدرته على عرقلة تأليفها، ولا تحالف زعيم حزب «أزرق أبيض»، بني غانتس، قادر على ذلك، على رغم أن معارضي نتنياهو يمتلكون أغلبية 65 عضواً، إلا أن إشكالية استنادهم إلى كتلة عربية مرجّحة («القائمة المشتركة») يُفقدهم «المشروعية اليهودية». ومع أن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، قادر على ترجيح الكفّة لمصلحة نتنياهو إن انضمّ إليه، فإنه أعلن التزامه الشعارات التي رفعها خلال الحملة الانتخابية: تشكيل حكومة وحدة ليبرالية قادرة على فرض التجنيد في الجيش على «الحريديم».

يراهن كلّ من المتنافسَين (نتنياهو وغانتس) على إحباط الآخر، على أمل إعادة الكرّة إليه؛ ففي حال تم تكليف غانتس بموجب المشاورات التي بدأت أمس، يتطلّع نتنياهو إلى عدم تجرّؤ خصمه على تشكيل حكومة تستند إلى أصوات عربية، وبذلك ينتقل إليه التكليف بعد انتهاء المدة القانونية (28 + 14 يوماً)، خاصة بعدما شكّل «بلوك» يتألف من حلفائه التقليديين (إلى جانب «الليكود»، الأحزاب «الحريدية»: «شاس» و«يهدوت هتوراة» و«يمينا»)، هدفه حرمان غانتس تشكيل حكومة بأغلبية يهودية. في المقابل، يحرص غانتس على تظهير هويته الأيديولوجية عبر تأكيد قربه من اليمين. وفي هذا الإطار، يقول في مقابلة مع موقع «واي نت» (2019/9/17) إنه رجل وسطي، لكن «من الناحية السياسية والأمنية أميل جداً نحو اليمين»، مبرراً ذلك بأن أي تسوية مستقبلية مع السلطة الفلسطينية ترتبط باعتبارات أمنية تتعلّق بالكتل الاستيطانية، في موقف يشكل أرضية ملائمة لالتحاق أحزاب اليمين به على أساس برنامج سياسي مشترك. لولا أن نتنياهو يضع العراقيل أمام هذا السيناريو بهدف توفير طوق نجاة له.

وفي حال نجح نتنياهو في خطته، فهو يأمل أن يشكل هاجس إجراء انتخابات ثالثة عامل ضغط على بعض الأطراف في المعسكر المضادّ للانضمام إليه لتشكيل الحكومة، إضافة إلى أنه يضع رهاناً على التطورات الإقليمية التي يمكن أن تمثل عامل دفع إضافياً في هذا الاتجاه. أما غانتس، فيراهن على أن يشكل المسار القضائي الذي ينتظر نتنياهو ضغطاً معاكساً على تحالف اليمين، بمن فيه «الليكود»، للانضمام إليه. وفي هذا الإطار، تتحدث تقديرات قانونية في إسرائيل عن أن جلسة الاستماع التي سيحضرها نتنياهو على خلفية اتهامه بالفساد ستقيّد قدرته على الذهاب نحو انتخابات ثالثة، في حال قرر المستشار القضائي، أفيحاي مندلبليت، تقديم لائحة اتهام بحقه، لأن قرار «المحكمة العليا» يقيّد تكليف عضو كنيست متهم في الوقت نفسه بالفساد بتشكيل الحكومة. مع ذلك، يتسلح أنصار نتنياهو بمقولة أن رئيس الحكومة تنتهي ولايته فقط بعد إدانته في قرار حكم نهائي، وإن ما ينطبق على الوزراء الذين يُفرض عليهم القانون الاستقالة في حال توجيه لائحة اتهام بحقهم لا ينطبق على رئيس الحكومة.

> إشكالية نتنياهو ان المسار القضائي يتوازى مع مسار تشكيل الحكومة

الإشكالية التي تواجه نتنياهو الآن هي أن المسار القضائي يتوازى مع مسار تشكيل الحكومة، إذ من المفترض أن يدلي بإفادته أمام مندلبليت في الثاني من الشهر المقبل، في وقت تشي فيه التوقعات بأن القرار في شأن تقديم لائحة اتهام ضده سيكون في الشهر التالي (تشرين الثاني/ نوفمبر). وإذا ما صحّ ذلك، فقد يُتخذ قرار في هذا الشأن في ذروة المشاورات الائتلافية، على اعتبار أن التكليف سيستغرق - وفق ما هو ظاهر إلى الآن - وقته الذي يصل في حدّه الأقصى إلى 70 يوماً. لكن ماذا لو تم تقديم التماسات أمام «العليا»، وهو المرجّح، حول تكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة؟ عندئذ سيضطر المستشار القضائي إلى أن يقدم صورة دقيقة عن الوضع القانوني لرئيس الوزراء أمام المحكمة كي تتخذ الأخيرة قراراً حاسماً.

في كل الأحوال، ما تشهده إسرائيل على المستويين الحكومي والقضائي أمر غير مسبوق في تاريخها، خاصة أن أحد المرشحين لتشكيل الحكومة يواجه في الوقت نفسه احتمالاً كبيراً جداً باتهامه رسمياً بالرشوة وخيانة الأمانة. واللافت أيضاً أن ليبرمان حقق نجاحاً نسبياً في الانتخابات، بل قد يكون الفائز الأول بمعايير معينة بعدما ثبت دوره كـ«بيضة القبان» في تشكيل الحكومة الجديدة. وليس من المبالغة القول إن مصير نتنياهو السياسي والحكومي بات مرتبطاً بموقف رئيس «إسرائيل بيتنا»، فيما يلاحظ أن ليبرمان اكتفى في كل السجال القائم بتأكيد شعاراته التي رفعها، وهي منبع مشكلة نتنياهو: حكومة وحدة علمانية من دون «حريديين»، تشارك فيها ثلاث كتل هي: «الليكود» و«أزرق أبيض» و«إسرائيل بيتنا».

وفيات

إنتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
الحاج علي إبراهيم محمد
أولاده: سهيل والدكتور مالك والدكتور أسامة والمرحوم محمد.
شقيقاه: محمود وإبراهيم.
أصهرته: رياض محمد والمرحوم محمد صبرا وحسن عقيل وأحمد حرقوص ومحمد شري والدكتور حسن سويد.
وقد صُلّي على جثمانه الطاهر وورِي في ثرى جبانة روضة الشهيدَين.
يتقبّل آل الفقيد التعازي اليوم الإثنين الواقع في 23 أيلول، في قاعة الجمعيّة الإسلاميّة للتخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء، قرب مؤسسة خطيب وعلمي من الساعة 4 عصراً وحتى 7 مساءً.
للفقيد الرحمة ولكم عظيم الأجر والثواب.
الأسفون: آل محمد ورحال وعموم أهالي بلدة طيرحرفا.

لجنة صندوق تعاضد وتقاعد الكتاب العدل
تنعي الزميل المرحوم الكاتب العدل
الأستاذ غسان سمعان الخوري
مؤسس لجنة صندوق التعاضد والتقاعد ورئيسها السابق
سائلين الله ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وان يلهمنا مع أهله وذويه الصبر والسلوان.

رقدت على رجاء القيامة
ادمه نايف الجضم (ام ناجي)
أرملة المرحوم إسبر مخول البرهون
أبناء الفقيدة: ناجي وزوجته آمال حداد وعائلتهما
غسان وزوجته سوزان موسى وعائلتهما
زياد وزوجته عربية رستم وعائلتهما
بناتها: نجلا وزوجها يعقوب إبراهيم وعائلتهما
نجات وزوجها مالك الخولي وعائلتهما
لوريس وزوجها حسني البيطار وعائلتهما
ميليا وزوجها جرجس أندراوس وعائلتهما
شقيقاتها: ناهدة وزوجها غازي فاخوري وعائلتهما
دعد وزوجها دعاس إسحاق وعائلتهما
هنا وزوجها عزيز ديب وعائلتهما
عائلة شقيقها المرحوم لطفي الجضم
عائلة شقيقتها المرحومة لطيفة أرملة المرحوم يوسف الأسعد
وعموم عائلات شدرا وينعونها إليكم
تُقبل التعازي اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء 23 و 24 أيلول ابتداءً من الساعة الحادية عشرة ولغاية الساعة السادسة مساءً في صالون كنيسة القيامة للروم الأرثوذكس مار تقلا، (الحازمية).

إعلانات رسمية

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2016/2027 طالب التنفيذ: شركة Taj Trading S.A.R.L وكيلها المحاميان سمير سعاده وادولف الدبس
المنفذ عليه: حسام عبد الكريم شري حارة حريك - الشارع العريض بملكه
السند التنفيذي: قرار استئنافي اساس 2016/2 المبلغ 48264491 ل.ل. و 123559,80 $ عدا اللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2016/11/11 - تاريخ تسجيله: 2016/11/24
اولاً: المطروح للبيع: 2400 سهم من العقار /449/ قسم 27 حارة حريك:
مكتب مؤلف من 3 غرف وحمام الطابق انترسول ولدى الكشف تبين ان القسم مؤلف من غرفتين مفتوحتين على بعضهما البعض وغرفة مدخل وحمام - يشترك بملكية الحق المختلف رقم 1 - مخالفة بناء راجع القسم 2 - عدل النظام بملفه - استحضار دعوى تعهد وتفويض مقدم من مالك هذا القسم بدفع الرسومات المتوجبة على المخالفات المرتكبة وعدم المطالبة باي تعويض من الدولة او البلدية.
مساحته /78/ م2 تقريباً.
التخمين: /117000/د.أ. - الطرح بعد التخفيض 5% و3% و7% و5%: /57153,415/د.أ.
تاريخ ومكان المزايدة: وقد تحدد موعد المزايدة نهار الجمعة الواقع في 2019/10/11 الساعة العاشرة صباحاً امام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.
شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ موازٍ لثمن الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه وخلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
رئيس قلم تنفيذ بعبدا

اعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ زغرتا بالمعاملة التنفيذية رقم 2018/149
غرفة الرئيس طانيوس الحايك
المنفذ: بنك بيروت ش.م.ل. وكيله المحامي جوزيف شحادة المنفذ عليه: خالد عبدالقادر حمزة مقيم بمرياطة
السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ بيروت عدد 2017/2040 تحصيلاً للدين البالغ 753,688,95 ل.ل. و 14,988,16 $ و 156608 يورو عدا الرسوم والفوائد
تاريخ محضر وصف العقار: 2018/12/6
تاريخ تسجيله: 2019/01/21
المطروح للبيع: 1 - العقار 300 مرياطه قطعة ارض مقابل جامع المجد عليها معمل خفان مكشوف ومعدات لصب الباطون مسقوفة بالاترنيت وطابقين بمساحة 60م2 للطابق العمال يصل العقار بالطرق العام طريق فرعية معبدة وقريبة من المنازل، مساحة العقار: 2163 م2، بدل التخمين: 684900 $ بدل الطرح: 410940 $.
2 - 2352,942 سهم بالعقار /701/ أردة قطعة ارض غير مبنية فيها زيتون يصل العقار بالطرق العام طريق فرعية معبدة وقريبة من المنازل بمنطقة حديثة ومطلة، مساحة العقار: 1391 م2، بدل التخمين: 272745 $ بدل الطرح: 163647 $.
3 - العقار 43 دنحي قطعة ارض غير مبنية يمكن الوصول اليها عبر طريق معبدة فرعية متفرعة من نبع رشعين قريب من الطريق العام فيه اشجار منبسط ومزروع خضار مساحة العقار: 825م2، بدل التخمين: 99000$ بدل الطرح: 59400$.
موعد المزايدة ومكانها: الاربعاء 2019/10/23 الساعة 1:30 ب.ظ. أمام رئاسة الدائرة للراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة دفع بدل الطرح بصندوق مال زغرتا او بموجب شيك مصرفي مسحوب لأمر رئيس دائرة تنفيذ زغرتا واتخاذ مقام له ضمن الدائرة والاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار ودفع رسوم التسجيل والدلالة البالغة 5%.
مأمور التنفيذ
جبور نمنوم

اعلان
تعلن مؤسسة كهرباء لبنان أنها وضعت قيد التحصيل الفواتير المتأخرة التي لم تسدد للجباة والعائدة لقسم بعبدات ولغاية إصدار شهر ايار 2019 توتر منخفض.
فعلى المشتركين الذين لم يسددوا فواتيرهم المذكورة، المبادرة الى تسديدها في القسم المعني خلال مهلة اسبوعين من تاريخه تحت طائلة قطع التيار الكهربائي عنهم، واتخاذ التدابير النظامية بحقهم والتي تصل الى الغاء اشتراكاتهم.
لمزيد من التفاصيل يمكن للمشتركين الاطلاع على موقع المؤسسة الالكتروني.
يعتبر هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي.
بيروت في 2019/9/18
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك
التكليف 1506

إعلان تلزيم
تقديم ورقة وطبع الجريدة الرسمية وملاحقها ومحاضر جلسات مجلس النواب وما شابهها من المنشورات الرسمية
الساعة العاشرة من يوم الاثنين الواقع فيه الرابع عشر من شهر تشرين الاول 2019، تجري ادارة المناقصات ـ في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو ـ الصنايع ـ بيروت، لحساب المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء - مناقصة تلزيم تقديم ورق وطبع الجريدة الرسمية وملاحقها ومحاضر جلسات مجلس النواب وما شابهها من المنشورات الرسمية.
ـ التأمين المؤقت: /150,000,000/ل.ل. فقط مئة وخمسون مليون ليرة لبنانية.
ـ طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات بالحلول
المفتش العام
م. جلال سليمان
التكليف 1505

إعلان تلزيم صيانة خزائن الأرشيف الثابتة والمتحركة
لزوم وزارة المالية - مديرية المالية العامة
الساعة التاسعة والنصف من يوم الاربعاء الواقع فيه الثالث والعشرون من شهر تشرين الاول 2019، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة المالية مديرية المالية العامة - مناقصة تلزيم صيانة خزائن الأرشيف الثابتة والمتحركة.
- التأمين المؤقت: /25,000,000/ل.ل. فقط خمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات بالحلول
المفتش العام
م. جلال سليمان
التكليف 1503

اعلان
تعلن بلدية كفرسلوان عن اجراء مزايدة بطريقة الظرف المختوم لتلزيم مساحة 1,000/م2 الف متر مربع في العقار رقم /1435/ مشاع بلدية كفرسلوان منطقة التويتي العقارية للموقع المجهز بعامود إرسال للبث التلفزيوني والهاتف مع كامل التجهيزات الفنية اللازمة له.
وقد حدّد موعد المزايدة يوم الاثنين الواقع في 2019/10/14 الساعة الثانية عشر ظهراً في مركز البلدية.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط العائد لهذا التلزيم في مركز البلدية طيلة اوقات الدوام الرسمي.
كفرسلوان في 2019/9/16
رئيس بلدية كفرسلوان
م. بسام رفيق حاطوم
التكليف 1499

اعلان
تجري بلدية صيدا عند الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2019/10/15 في مركزها صيدا - مبنى القصر البلدي، (مناقصة عامة) بطريقة تقديم اسعار بالظرف المختوم المغفل لتلزيم:
1 - تقديم البسة عسكرية ورياضية لعناصر سرية الإطفاء لعام 2019.
2 - تقديم البسة رسمية لزوم عناصر الشرطة البلدية في صيدا.
تقبل طلبات الاشتراك وتسلم باليد الى قلم البلدية لغاية الساعة الثانية عشر من ظهر آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم مصحوبة بالتامينات والمستندات المطلوبة.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص يومياً وخلال اوقات الدوام الرسمي في مركز بلدية صيدا - أمانة السر - الطابق الثالث.
صيدا في 2019/9/16
رئيس بلدية صيدا
المهندس محمد زهير السعودي
التكليف 1498

إعلان مناقصة عمومية
تجري المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مناقصة عمومية وفق دفتر الشروط الخاص لـ «تلزيم اشغال حف ودهان وصيانة اعمدة خط التوتر العالي اولي - مركبة 66 ك.ف. العائد للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني». يمكن الإطلاع على دفتر الشروط واستلام نسخة عنه ضمن الدوام الرسوم في مكتب مصلحة الصفقات في ش. بشارة الخوري، بناية غناجه، ط4 مقابل دفع مبلغ /200,000/ ل.ل. نقداً إلى صندوق المصلحة. تقدَّم العروض باليد إلى القلم المركزي حتى ظهر يوم الثلاثاء 2019/10/22، وتفض في جلسة علنية الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي على العنوان أعلاه.
رئيس مجلس الادارة/ مدير عام
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية
التكليف 1496

اعلان
من امانه السجل العقاري في الشوف طلب هيثم خليل جمال الدين بوكالته عن حسام سليم راسبيه وكيل امين عصام عطاالله سندي ملكية بدل ضائع للقسمين 8 و9 في العقار 1538 السمقانية.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً

مطلوب

A professional institution is looking for senior accountant & assistant finance manager - CV to: lenaawiki@gmail.com

للبيع

عقار كورنيش النهر / الاشرفية – خلف TVA
1200 م² زاوية 20% (شركة) 4000$/م² - 76679391

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار

امين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

اعلان
من امانة السجل العقاري في عاليه طلب عماد سعيد حيدر وكيل ربيع شكيب منذر لموكليه خالد وامين ومحمود خليل تيماني ورثة خليل محمود التيماني سندات تمليك بدل ضائع للعقارين 676 و677 وعن حصته في العقارين 1188 و824 عيتات.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

اعلان بيع سيارة
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
القاضي مريانا عناني
المنفذ: بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. الذي حلّ محل المنفذ الأصلي محمد عيتاني.
المنفذ عليه: ماهر رفيق مروش
رقم المعاملة التنفيذية: 2012/1264
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني يوم الجمعة الواقع في 2019/10/4 الساعة 13,30، السيارة رقم 7000 ط ماركة كاديلاك ESCALADE تاريخ الصنع 2019، بدل الطرح المحدد للسيارة واللوحة /28000/د.أ. على الراغب بالاشتراك الحضور شخصياً في الموعد المحدد أعلاه الى مكان البيع مرآب بدران في منطقة شاتيلا مصحوباً بالثمن نقداً وخمسة بالمائة رسم دلالة.
مأمور التنفيذ وجدي القزي

Funded by European Union Civil Protection and Humanitarian Aid Operations
www.gvc-italia.org
Invitation to Bid for "Installation Works of Emergency Latrines and PWSN Latrines" (Framework Agreement)
Procurement Reference Code: GVC/ECHO B/Lebanon/2019/ FWA/OLT 02 (Open Local Tender)
GVC, AN Italian NGO, is implementing a project with the Lebanon Protection Consortium titled; "Improving the Overall Aid Effectiveness and Accountability: Provision of an Integrated Protection Response to Better Address the Protection Needs of the most vulnerable People Affected by Displacement in Lebanon". Improving the Overall Aid Effectiveness and Accountability: Provision of an Integrated Protection Response to Better Address the Protection Needs of the most vulnerable People Affected by Displacement in GVC (Gruppo di Volontariato Civile) is pleased to invite contractors to submit offers for the Installation Works of Emergency Latrines and PWSN Latrines outlined as outlined below: Lot: Lot 1
Description: Installation works of Emergency Latrines and PWSN Latrines; The price includes labor and equipment to perform the works, as well as supply of materials and installation for the iron cover of the pit as well as the iron flooring of both the Emergency Latrine and the PWSN Latrine. Additionally, it includes the supply of concrete and rebar whenever needed. Transportation of the superstructure of both latrines are also included as a different item. Each item in a lot can be requested separately depending on the need requested by GVC.
DDP: North Bekkaa including; Labboue, Nabi Osmane, Jdeideh, Fekehe, Zabboud, Ain Baalbeck, Bejeje, Ras Baalbeck Es Sahel, Qaa, Masharii El Qaa, Beit El Tachem, Hermel, Deir Mar Maroun Baalbeck, Al Qaser, Choueghir, Hosouch El Sayyid Ali. (Exact locations subject to change.
Information: Eligible bidders must submit a full filled tender dossier and have company registration. The Tender Dossier will be available from Tuesday 24th September 2019 via email tender@gvc-lb.org or from the following address in Zahle: GVC offices Haouch-El-Omara, Moutran Building, Block B,1st floor. All interested Bidders are invited to submit their Offers to above address, by Monday 14th October at 12:00.
Please contact the logistics department if you require any clarifications at tender@gvc-lb.org Late bids will be rejected.

إعلانات
فريحة Freiha
تؤمن إعلاناتكم في كافة المناطق
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830
الأشرفية
ساسين ومار متر

سينما

مهرجان «الجونة» بيروت عشية الاجتياح... والسودان «المعجزة»

بانوراما مصغرة لخارطة السينما العربية نشاهدها حالياً ضمن «مهرجان الجونة» المستمرّ حتى 27 أيلول (سبتمبر). أفلام من المغرب وتونس ولبنان والسودان وغيرها تُعرض تباعاً لتقدّم فكرة عن الإنتاجات الحديثة وسط غياب ملفت لمصر عن المسابقة الرسمية

نادين لبكي في مشهد من «1982» للبناني وليد مونس

الجونة ــ **عصام زكريا**

لعل الميزة الأكبر في المهرجانات السينمائية العربية أنّها تتيح لمشاهديها التعرف إلى الإنتاج العربي الذي يصعب متابعته في أي مكان آخر. ومهرجان «الجونة» المستمرّ حتى 27 أيلول (سبتمبر)، يقدّم عدداً من الأفلام العربية الحديثة التي تشكل بانوراما مصغرة لخريطة السينما العربية حالياً، نتوقف اليوم عند بعضها. في مسابقة الأفلام الروائية الطويلة، يضم المهرجان أربعة أفلام عربية هي: «السوداني (ستموت في العشرين)» (إخراج أمجد أبو العلاء)، واللبناني «1982» (إخراج وليد مونس)، والمغربي «آدم» (إخراج مريم التوزاني)، والتونسي «حلم نورا» (إخراج هند بو جمعة).

الفيلم العربي الأول الذي عرضه المهرجان هو «ستموت في العشرين» الذي يأتي إلى «الجونة» مسبوقاً بدعاية هائلة. حصل الفيلم قبل أيام على جائزة أفضل عمل أول (تحمل اسم «أسد المستقبل») من مهرجان البندقية السينمائي الأخير. لكن الفيلم كان معروفاً قبلاً داخل أوساط الإنتاج المستقل العربي، إذ شارك في إنتاجه عدد كبير من الشركات من بلاد عربية مختلفة، كما حصل على دعم متنوّع من مهرجانات ومؤسسات أوروبية وعربية.

ينتمي «ستموت في العشرين» إلى تلك النوعية من الأعمال التي تجذب الانتباه والفضول والاستعداد للإعجاب بمجرد الاستماع إلى فكرته: في قرية سودانية تقليدية، ينتبذ شيخ عزاف لأحد الأطفال المولودين حديثاً بأنه سيموت في سن العشرين. ولذلك يقضي الطفل حياته محاصراً خائفاً مع أمه، بعد أن يرحل والده للعمل في بلاد أخرى. وعندما يصل إلى سنّ العشرين بالفعل، يتعين عليه أن يتخذ قراراً بالعيش وعدم الاستسلام للموت.

يدور الفيلم في السودان ويرصد مظاهر فولكلورية من الحياة اليومية والطقوس والموسيقى الشعبية. ولا بد من أن نضيف إلى ذلك أنّ السودان بلد مُنعت فيه صناعة السينما لعقود، وأنها لم تنتج في تاريخها سوى عدد محدود من الأفلام لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، وأنّ البلد يشهد حالياً ثورة مستمرة منذ أشهر أطاحت بنظام قمعي شديد الاستبداد، ويستعد لدخول مرحلة جديدة من تاريخه... لا يقلل الكلام السابق من أن الفيلم جيد، بل شديد التميز في بعض عناصره مثل التصوير وشريط الصوت، وفي الجو العام الذي يخلقه، رغم بعض المشاكل التي يتركز معظمها في السيناريو. باختصار، هذا فيلم مصاغ على طريقة حكايات الأطفال الشعبية، لا تملك سوى أن تحبها بالرغم من عدم إتقانها وسذاجتها.

وتشمل المهرجان كذلك عرض فيلم «1982» الذي يأتي إلى «الجونة» تسبقه شهرته أيضاً، إذ شهد عرضه العالمي الأول في «مهرجان تورونتو» قبل أيام من «الجونة»، بالإضافة إلى أنه أحد الأعمال الفائزة بدعم منصة «الجونة» في العام الماضي. «1982» هو العمل الروائي الطويل الأول لمخرجه وليد مونس، تلعب بطولته المخرجة «النجمة» نادين لبكي مع عدد من الأطفال. تؤدي دور معلمة في مدرسة ابتدائية تقع على مشارف بيروت عشية العدوان الإسرائيلي في حزيران (يونيو) 1982، خلال يوم واحد. يبدأ الفيلم برصد طقوس يوم رتيب عادي في المدرسة المختلطة، حيث تحاول المعلمة ياسمين أن تتجاوز قلقها الخاص بسبب الحصار، بينما ينشغل الطفل وسام الذي لا يتجاوز الحادية عشر بكتابة الرسائل الغرامية إلى زميلته جوانا. وقبل أن ينتهي اليوم الدراسي، تشنّ الطائرات الإسرائيلية غارة جوية كثيفة تقصف خلالها بيروت ومحيطها بالصواريخ. يتم إنهاء الدراسة وترحيل التلاميذ إلى بيوتهم، لكن وسام لا يفكر سوى في الوسيلة التي يبلغ بها جوانا أنه كاتب الرسائل العاشق. وفقاً لتصريحات مخرجه، يستند الفيلم، إلى سيرته الذاتية، وهو يذكرنا بأعمال لبنانية أخرى حول الحرب الأهلية تستند إلى السير الشخصية لصناعها، لعل أشهرها هو «بيروت الغربية» للمخرج زياد دويري. من الملفت أن المهرجان الذي يقام في مصر ويفتتح موسم المهرجانات السنوي، إذ يسبق مهرجانات «الإسكندرية» و«القاهرة» و«شرم الشيخ» و«أسوان» و«الأقصر» و«الإسماعيلية»، لم يجد فيلماً مصرياً ملائماً للعرض في مسابقة الأفلام الروائية. أما الفيلمان المصريان «لما بنتولد» و«الأميرة والفارس» فيعرضان خارج المسابقة. ينتمي «الأميرة والفارس» إلى نوعية الرسوم المتحركة، وهو مشروع/ حلم عمره أكثر من عشرين عاماً للمخرج والسيناريست بشير الديك بإنجاز أول فيلم تحريك طويل في العالم العربي. وحتى كتابة هذه السطور، لم يعرض الفيلم بعد. أما «لما بنتولد» الذي عرض ضمن المهرجان، فهو أيضاً مشروع قديم يتجاوز العشر سنوات عن سيناريو للكاتبة الراحلة نادين شمس، وبالفعل يبدو الفيلم، رغم حسناته العديدة، قديماً شكلاً ومضموناً وتكنيكاً. تم تصويره بكاميرا رقمية بسيطة، تختلف عن الكاميرات المتطورة التي يمكن الحصول عليها بسهولة هذه الأيام.

> **«لما بنتولد» يحمل بعض مزايا السينما المستقلة، من تمثيل شبه مرتجل، وسرد حرّ، واهتمام بالمشاعر والتفاصيل**

يتكون الفيلم من ثلاث قصص ليس هناك رابط بجمعها، سوى الظروف التي تدفع شخصياته الرئيسية للهجرة: شابة مسيحية تقع في حبّ شاب مسلم، لا يجدان حلاً سوى السفر للزواج والعيش في بلد آخر، وشاب ثري يرفض مواصلة «بيزنس» أبيه ويطارد حلماً بالغناء والتأليف الموسيقي، حتى تأتيه دعوة بالاحتراف في الخارج. أما القصة الثالثة فتبدو غريبة عن القصتين الأخريين، حيث تدور حول زوج فقير يضطر للعمل كـ«جيغولو» لمواجهة متطلبات الحياة وتحقيق حلم زوجته بالانتقال للسكن في شقة مستقلة بعيداً عن شقة عائلته. ينتمي الفيلم بوضوح إلى السينما المستقلة منخفضة الإنتاج، ويحمل بعض مزايا هذه السينما، من تمثيل طبيعي شبه مرتجل، وسرد حرّ، واهتمام بالمشاعر والتفاصيل أكثر من الحبكة، ولكن مشكلته الأساسية هي غياب الانسجام بين القصص الثلاث. إذ تبدو قصة «الجيغولو» ناتئة وبعيدة عن مزاج القصتين الأخريين، بينما تبدو قصة المغني مسطحة وفاترة مقارنة بالقصتين الأخريين!

«ستموت في العشرين» مصاغ على طريقة حكايات الأطفال الشعبية

فلاش

■ **غسان حلواني: فيلم ولقاء في «زقاق»**

استغرق **غسان حلواني** (الصورة) الفيلم ست سنوات، اينجز فيلمه «**طرس: رحلة الصعود إلى المرئي**» (وثائقي . 1:16 د ـ 2018). الشريط الذي عرض في لوكارنو وتورنتو وأمستردام وبيروت أخيراً، يختلط فيه الوثائقي بالتجريبي من خلال البحث عن «**مفقود**» شاهده المخرج قبل أعوام طويلة، ثم عاد ليراه من جديد. يطرق المخرج هنا قضية المخطوفين والمفقودين في الحرب الأهلية اللبنانية (1990-1975) التي ما زالت ملفاً شائكاً معلّقاً حتى هذه اللحظة. مجدداً، سيُعرَض العمل عند الثامنة من مساء الأربعاء 25 أيلول (سبتمبر) في «**استديو زقاق**» (كورنيش النهر . بيروت)، على أن يتبع العرض نقاش مع المخرج. للاستعلام: 70/324912

■ **«خطينة» كاملة شمسي... دعمها لفلسطين**

سحبت لجنة تحكيم جائزة «**نيلي زاكس**» الألمانية الجائزة الممنوحة للروائية البريطانية من أصل باكستاني **كاملة شمسي** (46 عاماً . الصورة) في السادس من أيلول (سبتمبر) الحالي، بسبب دعمها للقضية الفلسطينية. في تقرير نشرته صحيفة الـ «**غارديان**» البريطانية، قالت شمسي إنّ «من العجب أن تُعَدّ حملات مقاطعة «**إسرائيل**» وسحب الاستثمارات منها أمراً مخزياً يجعل لجنة التحكيم (مؤلفة من ثمانية أعضاء) تعدل عن قرارها بمنحي الجائزة (تبلغ قيمتها 16,500 دولار أميركي)». معربة عن حزنها لرضوخ اللجنة للضغوط وسحب الجائزة من كاتبة تمارس حقها في التعبير وإبداء الرأي.

وأضافت صاحبة كتاب «**نار الدار**» أنّه «في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، أعلن **بنيامين نتنياهو** (رئيس وزراء العدو) عزمه على ضمّ ثلث الضفة الغربية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يتعارض مع القانون الدولي، تزامناً مع قتل القوات الإسرائيلية لمراهقين فلسطينيين. ورغم هذا، سُحبت منّي الجائزة لدعمي حملة سلمية في الأساس، هدفها الضغط على الحكومة الإسرائيلية».

وكانت لجنة التحكيم قد اختارت شمسي لأنّ رواياتها «**تبني جسوراً بين المجتمعات والثقافات**». من جهتها، قالت اللجنة في بيان: «عندما صوّتنا لشمسي، لم نكن نعلم أنها تشارك في الحملات الداعية إلى مقاطعة الحكومة الإسرائيلية»، لافتة إلى أنّ موافقها هذه تتعارض بوضوح مع الأهداف القانونية للجائزة التي تنصّ على إعلان وتجسيد المصالحة والتقارب بين الشعوب والثقافات! في المقابل، جاء تعليق الـ BDS عبر بيان اتهمت فيه ألمانيا بـ «التورط في جرائم الاحتلال العسكري الإسرائيلي والتطهير العرقي والحصار والفصل العنصري». تجدر الإشارة إلى أنّ البرلمان الألماني أقرّ في أيار (مايو) الماضي قانوناً يعتبر حملات الـ BDS «**معاداة للسامية، وأنها تذكّر بالفصل الأكثر وحشية في التاريخ الألماني**».

■ **سارة العبيدي: السينما لكسر الصورة النمطية للمرأة**

دعت المخرجة والفنانة التشكيلية التونسية، **سارة العبيدي** (الصورة)، العاملين في السينما العربية، إلى «**كسر الصورة النمطية للمرأة**». وقالت المخرجة لوكالة «**رويترز**» على هامش الدورة 13 من «**مهرجان سينما المرأة في سلا**» الذي اختتم أمس إنّ «كسر الصورة النمطية، بالإضافة إلى كل هذا، يحتاج إلى قرار سياسي». وتابعت: «**السينما مرآة المجتمع. أظن أن التغيير منذ البداية يجب أن يكون من عمق المجتمع حتى نغيّر هذه الصورة في السينما**».

وحلّت تونس ضيفة شرف على هذه الدورة، وشاركت في عرض خمسة أفلام روائية طويلة، من بينها فيلم العبيدي «**بنزين**» الذي فاز بجائزة العمل الأول في مهرجان السينما التونسية في 2018. وقالت العبيدي إن الفيلم الذي اعتبر أول فيلم روائي طويل لها بعد أفلام قصيرة عدة، «**كان نوعاً من التحدي على عدة مستويات**»، مشيرة إلى أنه صُوِّر في الجنوب التونسي «**في منطقة لم يصوَّر فيها سينمائيون من قبل، وشارك فيه ممثلون مبتدئون**».

أما على مستوى المضمون، فهو يحكي عن الهجرة «التي تناولتها السينما العربية والعالمية بأسهاب، لكنني تناولت الظاهرة بطريقة مغايرة تماماً عمّا هو سائد، ليس من وجهة نظر الذين يغادرون، بل الذين يبقون في أماكنهم ينتظرون». يذكر أنّ العبيدي درست الفنون التشكيلية في بلدها، ثم سافرت إلى بلجيكا حيث درست السينما، وقد أنجزت أفلاماً قصيرة عدة مثل «**الموعد**»، وهو أول عمل روائي لها، و«**آخر قاطرة**». ويُعَدّ «بنزين» بأكورتها الروائية الطويلة.

مساء الأفلام بالشراكة مع «نادي لكل الناس»، تقدّم «دار النمر» غداً عرضاً لأول أفلام ميشيل خليفي. «الذاكرة الخصبة» (1980) شريط تسجيلي يرصد حياة امرأتين تعيشان تحت الاحتلال، عاكسًا نضالهما اليومي والمقاومة التي اختارتاها. فرح حاطوم المتمسكة بارضها التي صادرها الاحتلال الذي يسعى إلى إبرام «تسوية» معها، وسحر خليفة التي اختارت المقاومة بالكتابة

«دار النمر» تستعيد باكورته «الذاكرة الخصبة»

ميشيل خليفي: فلسطين بنضال نسائها

عبدالرحمن جاسم

ربما يمكن اعتبار فيلم «الذاكرة الخصبة» (1980 ـ 99 دقيقة) للمخرج الفلسطيني ميشيل خليفي (مواليد الناصرة ـ 1950)، واحداً من أهم الأفلام التسجيلية لا الفلسطينية فحسب، بل العربية أيضاً. يقدّم الفيلم الذي يمتدّ على قرابة مئة دقيقة، نظرة خاصة إلى المجتمع الفلسطيني من خلال تصوير حياتي امرأتين فلسطينيتين مختلفتين للغاية: خالة المخرج فرح حاطوم التي هي أرملة وأمّ وجدّة تعيش مع أحفادها، فيما الثانية واحدة من أشهر الكاتبات الفلسطينيات في جيلها، سحر خليفة. حاطوم تعايش الاحتلال وتقاومه على طريقتها ضمن نظرية المجتمع الفلسطيني في مناطق ما يسمى بالـ48: البقاء على قيد الحياة مقاومة. في الوقت عينه، تلجأ سحر خليفة إلى الكتابة كوسيلة «مقاومة» فاعلة ضد الاحتلال الصهيوني. خليفة سرعان ما تحوّلت (أي ما بعد الفيلم) إلى إحدى أهم الكاتبات وأشهرهن على الساحة الفلسطينية. أكثر ما يلفت في الفيلم بدايةً هو «افتتانه» بالمرأة، إذ يمرّ الذكور مرور الكرام، وهذا بعدّ تحية إلى المرأة يوجهها الشريط. ذلك أنّ دور المرأة الفلسطينية كان كبيراً وحيوياً للغاية (وما ابتعادها هذه الأيام عن أيّ دور مركزي/ رئيسي إلا دليل ومؤشر على سوء الوضع الفلسطيني الثقافي/ الاجتماعي).

يبدأ الفيلم مع يدي فرح حاطوم. يدا امرأة مسنّة لكن نشيطة، لا تتحدث كثيراً. كلماتٌ مقتضبة كل مرة، لكن الوجه جامدٌ صلب، حتى مشيتها المثقلة تبدو واضحةً. ينتقل بعد ذلك مع موسيقى من التراث الكلاسيكي الفلسطيني (أغنية «هلا لالية») مع ثلاث نساء يخبزن وينظفن الثياب بالطرق التقليدية. بعدها، نشاهد فرح في الباص تتحدث عن حياتها من الخلفية: اللهجة الفلسطينية القوية تثبت أن المخرج أراد أن يحكي القصة عبر لسان بطلتيه بلا أيّ تدخّل من أي نوعٍ كان، وهي واحدة من أهم ميزات أعمال الدراما التوثيقية المهمّة. نحنُ أمام فيلم من عام 1980 (يعني أنه صوّر في سبعينيات القرن الماضي) يمتلك ميزات وتقنيات أعمال الـdocu drama العالمية. هناك حزنٌ كبير في شخصية بطلته الأولى (وحتى الثانية لاحقاً). إنها لا تنظر مباشرة إلى الكاميرا حين تتحدث عن عملها ووراءها صوَر للمسيح وتلامذته: «الشغل بالدير أحسن، بس بالمصانع بيعطي مصاري أكتر، والأرض مش معانا عشان نعيش منها». إنها حكاية الفلسطيني الدائمة وهاجسه ونكبته الدائمة التي سبّبها مَن سلب الأرض وحوّله إلى «ضحايا». البطلة الثانية سحر خليفة، ذات ملامح هادئة، صلبة، بشعرٍ قصير، حديثها كفرح (البطلة الأولى) ثابت، حتى أسئلتها مباشرة وأجوبتها مباشرة أكثر. في الحالتين، كانت البطلتان مباشرتين بلا أي مواربة، تحكيان تجاربهما من دون أي «تجميل». يظهر ذلك حين يسألها المخرج عن «النضال»، فتخبره سحر: «النضال؟ كل اللي عملته أنا ما بشوفه نضال، إذا بدك تحكي عن النضال أعتقد لازم تحكي مع حدا غيري». هي ترى النضال عملاً عسكرياً (كما كان سائداً آنذاك) ومخالفة رأيها أو تأييده هنا لا يغير في الأمر شيئاً. طبعاً سيقول لك بعض محللي الأفلام وقراءاتها أنّ الفيلم يتحدّث عن «محاربة الذكورية» في المجتمع الفلسطيني، وهذا الكلام قد يبدو مقبولاً إذا لم تكن تعرف شيئاً عن ذلك المجتمع. إذ ليس هناك ـ خصوصاً ما بعد مرحلة الثورة الفلسطينية ـ أي تهميش لدور المرأة، فقائدة المقاومة العسكرية في مدينة يافا ـ على سبيل المثال- مهيبة خورشيد، كانت قائدة على والدها وشقيقها الشاب، ولم ينظر إليها على أنها امرأة «عاجزة» عن القيادة. لذلك، إن محاولة إدغام الفيلم وإعطائه رداء ليس له، هو ربما محاولة لإعادة «تسويقه» هذه الأيام بما يتناسب مع «تريند» العصر الحالي (حتى الأكاديمي منه) باعتباره «ينادي بحقوق المرأة ويهتم بها» منذ زمنٍ بعيد، وهو أمرٌ غير دقيق ولا حتى صحيح.

> **قائدة المقاومة العسكرية في مدينة يافا مهيبة خورشيد، كانت قائدة على والدها وشقيقها الشاب**

نشاهد سحر خليفة مثلاً تلبس ثياباً «أوروبية» (إلى حدٍّ ما) في الفيلم، ولا نجد معترضاً عليها (هناك أيضاً نساء كثيرات يمررن في الفيلم بالثياب نفسها، ما يوحي بأنه كان أمراً طبيعياً آنذاك). الأمر الآخر هو علاقة خليفة بزملائها في العمل التي تتسم بالندية. حتى إنها «توجّههن» في أحيان ما. الفيلم كعمل وثائقي/ درامي يمكن اعتباره تصويراً واقعياً لحياة الفلسطينيين تحت الاحتلال الصهيوني الذي يظهر في كل ثنايا الفيلم، خصوصاً في الحديث عن السيطرة على الأرض، أو المعامل، أو حتى فكرة التحرر التي يتطرق إليها كثيراً؛ كما في تعليق سحر على مسألة عدم وجود خادمة في منزلها.

باختصار هو فيلم قديم نسبياً، إلا أنه يؤرخ ويؤرشف تاريخاً مهماً من تاريخ الشعب الفلسطيني عموماً، والمرأة الفلسطينية خصوصاً وهذا أمرٌ مهمّ للغاية في معركة صراعٍ وجودية طويلة.

«الذاكرة الخصبة» ليميشل خليفي (1980 ـ 99 دقيقة ـ باللغة العربية مع ترجمة إلى الإنكليزية). 18:30 مساء غد الثلاثاء ـ «دار النمر» (كليمنصو ـ الحمرا) . للاستعلام: 01/367013

مشهد من الشريط

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 23 أيلول 2019 العدد 3862

صورة وخبر

تواصل وزارة الآثار المصرية ترميم مقتنيات الملك الفرعوني توت عنخ آمون الذهبية، استعداداً لاستقبال زوّار «المتحف الكبير» في نهاية عام 2020. وباشرت الوزارة ترميم تابوت الملك الشاب، بعد خروجه من غرفة التعقيم حيث بقي لمدّة شهر كامل. في هذا السياق، قال مدير الشؤون الفنية في المتحف، حسين كمال، في تصريحات إعلامية إنّه تم رفع التابوت على قاعدة مرتفعة لبدء أعمال الترميم، فيما تتم دراسة النقوش الموجودة على التابوت لمعرفة تفاصيله. (محمد الشاهد ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

رسولةُ الدَّمع

إنهُ الفجرُ : هُنَيهاتُ الصباحِ العسيرةُ التي تَسبقُ الفجر.

.. ..

وإذْ كنتُ أَهجو اللّيلَ وساعاتِ ذئابِ اللّيلْ
وأُعاتِبُ الصباحَ على فُتورِ هِمَّتِهِ وبُطءِ كَواكبِه،
باغَتَني نُواحُ سِمَّنةٍ في الحديقةْ.
صوتٌ وحيدٌ / لِسِمَّنَةٍ وحيدةٍ / تقولُ كلاماً
وحيداً / بِلُكْنَةِ ناسٍ وحيدينْ
كلاماً لم أَفهمهُ ، بِلُغةٍ يَتَعَذَّرُ عليَّ فهمها..
لغةِ ناسٍ غرباءَ وَ وحيدين.
لكنْ... أَيقَظَني صوتُ السِمَّنةْ.
أَطلَعَني مِنَ اللّيلِ و نَجَّاني.

.. ..

وإذْ لم أكنْ أَفهمُ ما كانت تَبوحُ بهِ السِمَّنةُ، لي أو لأصحابها مِن أبناءِ شَعبِ «السُّمُّن»،
هَوَّنْتُ المسألةَ على عقلي، فكتبتُ في دفترِ عقلي العبارةَ العجيبةَ التالية:
«صباحَ هذا اليوم
أَيقظَني أنينُ سِمَّنةٍ وحيدةٍ تَنْتَحِب...».

2018/1/8

عبد الكريم الشعار: يا قلبي آه!

«الهوى غلّاب» هي الأغنية التي وقع عليها اختيار عبد الكريم الشعّار (الصورة) من أرشيف أم كلثوم (1898 ـ 1975) لتأديتها ضمن موعده الطربي الثابت في «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). تحت عنوان «يا قلبي آه»، سيغنّي ابن مدينة طرابلس في 12 تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل العمل الذي كتبه بيرم التونسي ولحّنه زكريا أحمد وأبصر النور في عام 1960. في السهرة المرتقبة، ترافق الشعار فرقة موسيقية مصغرة مؤلفة من: محمد نحاس (قانون)، وجانون (أكورديون)، وطوني جدعون (كمنجة)، ومكرم بو الحسن (كونترباص)، وأحمد الخطيب (رقّ).

حفلة «يا قلبي آه»: السبت 12 تشرين الأوّل ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

«عَ المسرح»: محترف بيروتي

ضمن محترف التمثيل والإخراج المسرحي «عَ المسرح»، يبدأ «مسرح شغل بيت» في الرابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل في مقرّه ورشة من إعداد وتدريب المخرج شادي الهبر والممثلة مايا سبعلي. تنتهي الورشة بعد تسعة أشهر بعرض مسرحي وشهادة. تشمل مراحل العمل: إعداد الممثل (تمارين استرخاء/ وضع الصوت على النفس/ استعمال الجسد/ ارتجال/ تطوير الخيال/ الصلة بين الممثّل وذاته، والممثّل الآخر والمكان/ دراسة الشخصية والمحافظة عليها/ الربط بين الشخصية والصوت والحركة ووضعية الجسم)، والإخراج المسرحي (تركيب مشهد/ الرؤية/ الإيقاع / إدارة الممثّل/ كتابة نص).

بدءاً من 4 تشرين الأوّل ـ الساعة السابعة مساءً ـ «مسرح شغل بيت» (فرن الشباك). للاستعلام: 70/989576

Aleph والفرقة... دعماً لدراسة التمريض

تدعو «مؤسسة التعاون ـ لبنان» في 17 تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل إلى حضور حفلة يحييها Aleph والفرقة (مؤلفة من عازفين من 8e Art) في «قصر المؤتمرات» في الضبية. Aleph هو فادي أبي سعد (الصورة)، عازف البيانو اللبناني والمؤلف والموزّع الموسيقي الذي بدأ مسيرته المهنية في عام 1998. يعود ريع هذه السهرة لتوفير منح تعليمية لدراسة التمريض في كلية التمريض والعلوم الصحية التابعة لـ «جمعية المقاصد». وتشير «مؤسسة التعاون» إلى أنّ الهدف من هذه المنح هو «تمكين الشباب عبر التعليم من أجل تحسين شروط حياته، ومساعدته على أن يكون منتجاً قادراً على تلبية حاجاته الأساسية، وعلى عيش حياة لائقة». أما عن اختيار حقل التمريض، فهو يعدّ «استجابة للنقص الحاد في أعداد الممرضين في سوق العمل في لبنان، وتوفير فرص عمل للشباب الفلسطيني الذي يصطدم بالعديد من العوائق بما يبعده عن الآفات والمخاطر والتطرف، ويجعله قادراً على المساهمة في تقدم مجتمعه».

حفلة Aleph والفرقة: الخميس 17 تشرين الأوّل ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «قصر المؤتمرات» (الضبية ـ شمال بيروت). للاستعلام: 01/850218 أو 71/823337

سامي حوّاط لن يغنّي في صيدا

كان من المقرّر أن يضرب الفنان اللبناني سامي حوّاط (1956 ـ الصورة) وفرقته موعداً مع الجمهور عند الساعة الثامنة من مساء الرابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل ضمن حفلة يحتضنها «مركز معروف سعد الثقافي» في صيدا (جنوب لبنان)، وتندرج في إطار الأنشطة الفنية والثقافية التي يحرص على تنظيمها بشكل مستمرّ. غير أنّ السهرة المرتقبة أُلغيت بعد وقت قصير من الإعلان عنها في وسائل الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. وعن الأسباب التي دفعت إلى هذه الخطوة، قال صاحب ألبوم «الرحّالة» في اتصال مع «الأخبار» إنّ القرار اتّخذ لأسباب «طارئة جداً خارجة عن إرادتي، وبداعي السفر». كما أعرب ابن قرية زبدين (قضاء جبيل) عن أمله في لقاء الجمهور الصيداوي قريباً.

الإثنين 23 أيلول 2019 العدد 73
Lundi 23 Septembre 2019 no73

الأخبار

رأس المال

تسعيرة الخلوي: مكوّنات ضريبية ونفقات مضخّمة!

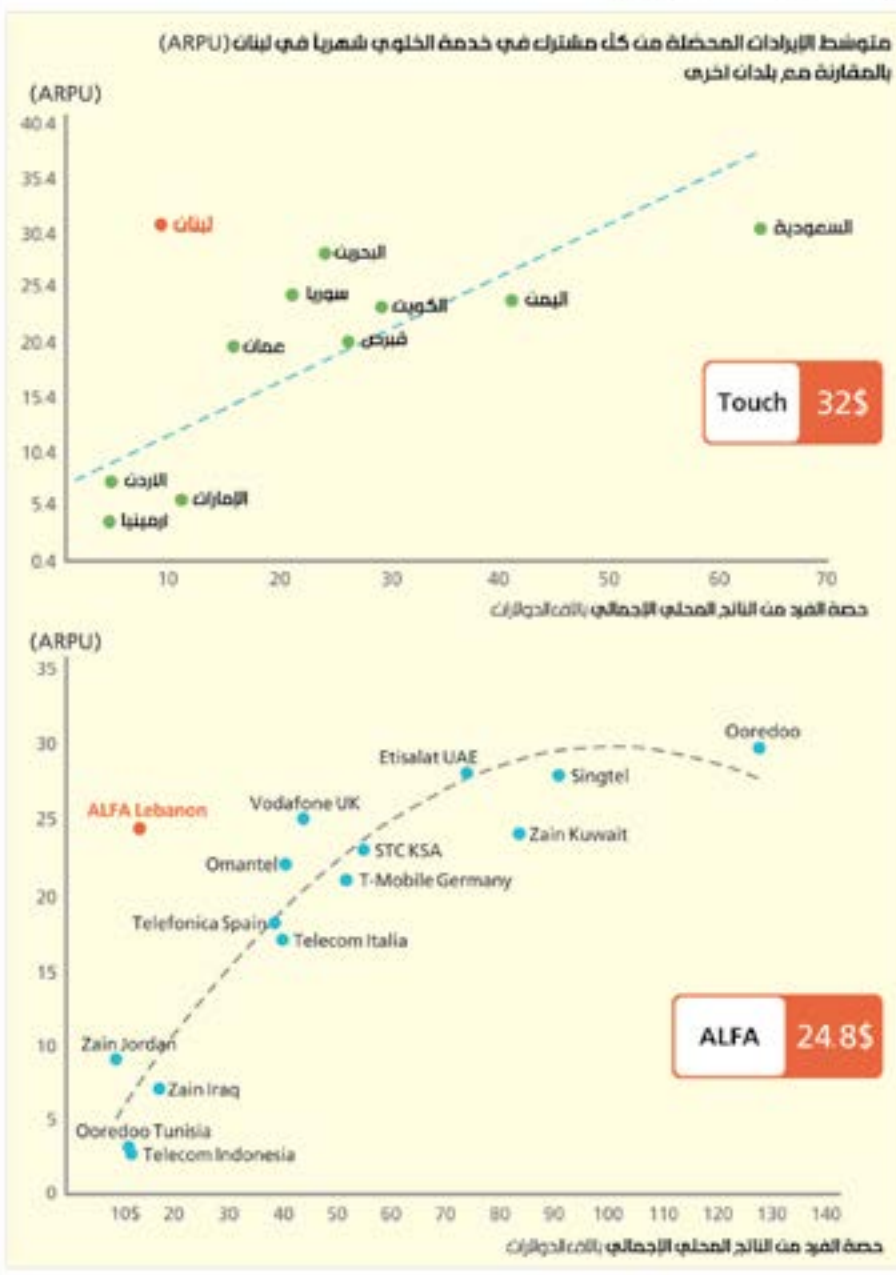

- ارتفاع تكاليف فاتورة الخلوي يعود إلى التسعيرة المرتفعة التي تفرضها الحكومة
- عند تعديل متوسط الإيرادات المحصّلة من كلّ مشترك وفقاً للمعدّل في الأردن (6.5 دولار) يتبيّن أنها تزيد بنحو 1.187 مليار دولار سنوياً

عدد المشتركين في خدمات الخلوي في لبنان في العام 2018	4.458.000
الإيرادات السنوية (2018) وفق متوسط ARPU لبنان (28.7 دولاراً شهرياً)	1.535.702.400$
تعديل الإيرادات السنوية وفق ARPU الأردن (6.5 دولارات شهرياً)	347.724.000$
الفارق بين الإيرادات وفق ARPU لبنان والإيرادات وفق ARPU الأردن (ضريبة غير مباشرة فرضها الحكومة اللبنانية لصالح الخزينة)	1.187.978.400$
التحويلات السنوية الفعلية من شركتي تشغيل الخلوي إلى الخزينة	893.738.218$

الفارق بين ما يفترض تحويله إلى الخزينة بعد تعديل الأسعار وفقاً لـARPU الأردن وما تمّ تحويله فعلاً
294.240.182$

المصدر: تقرير لجنة الإعلام والاتصالات النيابية - أيلول / سبتمبر 2019 — تصميم: سنان عيسى

في العدد

02
مارك أيوب
الجدوى الاقتصادية لخيار الـFSRU

04
دانيال ملحم
ما نراه من خصائص النظام الجديد

06
زياد حافظ
ماذا يحصل إذا تخلّت الصين عن السندات الأميركية؟

07
مايكل روبرتس
الركود والتيسير النقدي والتحفيز المالي

08
غسان ديبة
العودة إلى الثامن عشر من برومير [2]

قطاع الخلوي: آلة الشفط الضخمة

يبيّن تقرير لجنة الإعلام والاتصالات النيابية المقدّم في 16 أيلول/ سبتمبر أن كلفة الاتصالات الخلوية في لبنان هي من الأعلى في العالم، إذ تزيد أكثر من 4 أضعاف عن الكلفة المُترتبة على كلّ مشترك في الأردن الذي يتمتّع بخصائص مشابهة. تستند اللجنة النيابية في استنتاجاتها إلى البيانات التي قدّمتها لها شركتا تشغيل قطاع الخلوي في إطار التحقيقات التي تجريها حول واقع القطاع وأسباب تراجع التحويلات التي تجبيها الخزينة بنحو 20,7% بين عامي 2010 و2018، على الرغم من ارتفاع الإيرادات التي تحصّلها الشركتان من المشتركين بنحو 9,7%

فيفيان عقيقي

الإقرار بأن فاتورة الخلوي هي من الأعلى في العالم ليس بالأمر الجديد، فهو واقع معروف وموثّق في تقارير عدّة، من ضمنها دراسة أعدّها وزير الاتصالات السابق شربل نحّاس في عام 2010 تبيّن أن ثلثي فاتورة الخلوي التي يُسدّدها المشترك هي ضرائب ومكوّنات شبه ضريبية. بالإضافة إلى دراسة صادرة عن جمعيّة حماية المستهلك في عام 2014 تبيّن أن أسعار خدمات الخلوي في لبنان تزيد بما لا يقلّ عن 3 مرّات عمّا هي عليه في فرنسا، على الرغم من التفاوت في نوعية الخدمات.

لكن اللافت في تقرير لجنة الاتصالات هو الإشارة الواضحة إلى أن الإيرادات المُرتفعة التي تحصّلها شركتا تشغيل الخلوي من المشتركين، لا يتمّ تحويلها إلى الخزينة كما تفترض «سياسة أسعار الخلوي المرتفعة» التي وضعتها الدولة اللبنانية لتغذية الخزينة العامّة بإيرادات سهلة ومضمونة، بل يجرى إنفاقها من قِبَل الشركتين المشغّلتين وبموافقة وزير الاتصالات بطريقة غير مُبرّرة وفاقعة على المحسوبيات والزبائنية والامتيازات.

يتكوّن سعر خدمة الخلوي في لبنان من مكوّنين أساسيين وهما: 1) السعر التجاري الذي تندرج ضمنه النفقات التشغيلية والرأسمالية وربحية الشركتين المُشغّلتين، علماً أنه من الأغلى في العالم نتيجة الطبيعة الاحتكارية في قطاع الخلوي فضلاً عن الهدر والإنفاق غير المجدي، و2) سعر ضريبي وشبه ضريبي تفرضه الدولة لتغذية الخزينة العامّة، قد يكون استثنائياً ولا مثيل له إلّا في البلدان المتخلّفة تكنولوجياً، نظراً لتأثيراته السلبية على تطوّر الاقتصاد والاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية.

تبيّن البيانات الواردة من شركتي تشغيل الخلوي بأن النفقات الرأسمالية ارتفعت بنسبة 332% بين عامي 2010 و2018، من 45,6 مليون دولار إلى 197,3 مليون دولار. ووفقاً لبيانات منظّمة GSMA، تعدّ هذه النفقات من الأعلى في العالم، إذ تزيد نحو الضعف بالمقارنة مع البلدان الأوروبية، وبلغت 198 مليون دولار في عام 2018 في مقابل 97 مليون دولار كمتوسّط للنفقات الرأسمالية لدى 7 مشغّلي خلوي في أوروبا. أمّا وفقاً للمقارنة التي أجرتها اللجنة النيابية بعد تعديل متوسّط الإيرادات المحصّلة من كلّ مشترك في لبنان (32 دولاراً شهرياً لدى تاتش و24,8 دولار لدى ألفا) إلى ما هو عليه في الأردن (6,5 دولار شهرياً)، وبافتراض أن النفقات الرأسمالية تشكّل 14% من الإيرادات وفقاً لمعايير عالمية استندت إليها الشركتان المشغّلتان لتبرير مصروفها العالي، فيتبيّن أنها أعلى بنحو 166 مليون دولار، وهي ليست إلّا إيرادات إضافية تُحصّل من المشتركين ويفترض تحويلها إلى الخزينة العامّة، إلّا أنها تُنفق بحجّة تطوير التكنولوجيات المُستعملة والخدمات المقدّمة، والتي تبقى نوعيتها أدنى من الأردن.

أمّا لناحية النفقات التشغيلية، فيتبيّن أنها ارتفعت بنسبة 90% بين عامي 2010 و2018، من 243,5 مليون دولار إلى 463,5 مليون دولار. وقد أنفق أبرزها على رواتب الموظّفين التي ارتفعت من 38 مليون دولار إلى 97 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 155%، الدعاية والرعاية التي ارتفعت من 4,9 مليون دولار إلى 37 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 655%، إيجارات المكاتب والمحطّات التي ارتفعت من 19,7 مليون دولار إلى 41 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 108%، وصيانة الشبكات التي ارتفعت من 12,6 مليون دولار إلى 22,9 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 82%.

إلى ذلك، تبيّن المقارنة التي أجرتها اللجنة النيابية بعد تعديل متوسّط الإيرادات المُحصّلة من كلّ مشترك في لبنان إلى ما هو عليه في الأردن، أن الفاتورة المحصّلة في لبنان تزيد بأكثر من 1,187 مليار دولار عمّا لو كانت الأسعار مشابهة لما هي عليه في الأردن. وفيما يفترض أن تستفيد الخزينة من هذه الإيرادات، على الرغم من كلّ أضرارها المترتبة على الاقتصاد، نجدها تراجعت في الواقع، إذ انخفضت من 1,1 مليار دولار إلى 893 مليون دولار بين عامي 2010 و2018، أي بنحو 20,7%، على الرغم من أن الإيرادات المُحصّلة من المشتركين ارتفعت بنسبة 9,7% خلال الفترة نفسها من 1,416 مليار دولار إلى 1,554 مليار دولار، ويعود ذلك إلى تضخّم النفقات التي ارتفعت من 289 مليون دولار في عام 2010 إلى 660 مليون دولار في عام 2018، أي بزيادة بنسبة 128%. وبما أن فاتورة الخلوي مقوّمة بالدولار، وهو إرث حصلت عليه الدولة اللبنانية من شركتي «سيليس» و«ليبانسيل» اللتين كانتا تحصّلان فواتيرهما بالدولار كضمانة لحماية مصالحهما خوفاً من تقلّبات سعر الصرف في تسعينيات القرن الماضي، وحافظت عليه الدولة بعد فسخ العقود مع الشركتين في عام 2001، فإن ذلك يلقي أعباءً إضافية على الدولة والاقتصاد في ظلّ الأزمة القائمة والنزف المستمرّ في العملات الصعبة، إذ بدلاً من أن يكون قطاع الخلوي مصدراً للدولار يغذّي الخزينة العامّة، تحوّل إلى مصدر للمّ الدولارات من الناس تستحوذ عليه قلّة من المستفيدين، في حين تضطر الدولة إلى رفع معدّلات الفائدة لاستقطاب العملات الأجنبية من الخارج، والتي تحتاجها لتثبيت سعر الصرف وتأمين احتياجاتها بالعملات الصعبة، وهي (أي الفائدة المرتفعة) الداء الذي يقتل الاقتصاد برمّته!

هل يحتاج لبنان إلى 3 محطّات لتخزين وتغويز الغاز المُسال المستورد؟

الجدوى الاقتصادية لخيار الـFSRU

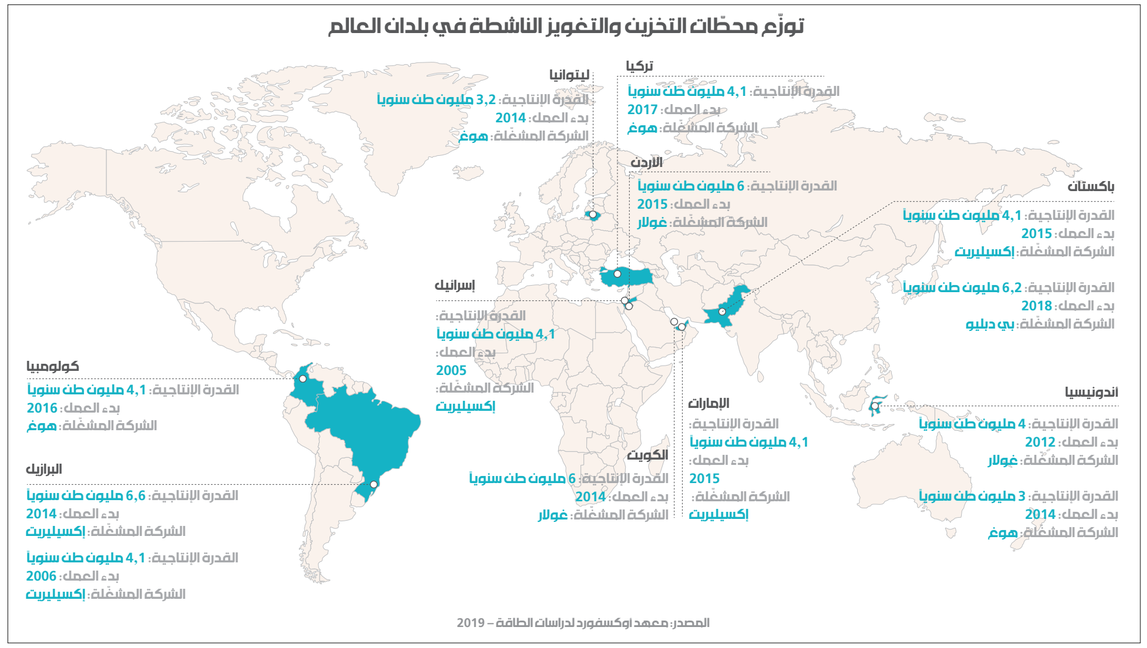

المصدر: معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة – 2019

يعدّ الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الأحفورية الأقل كلفة حالياً. وهو من الخيارات المطروحة في لبنان لأسباب عدّة أبرزها، تخفيف فاتورة استيراد المحروقات التي تشكّل ربع إلى ثلث فاتورة الاستيراد الكلّية سنوياً. وتخفض كلفة الطاقة المُنتجة محلّياً بما يسمح بتخفيف العجز في حسابات مؤسّسة كهرباء لبنان من جهة، وأيضاً إجراء تحوّل اقتصادي من خلال تخفيض كلفة الإنتاج ورفع تنافسية السلع المُنتجة محلّياً والقدرة على التصدير. مؤخّراً، أطلق لبنان مناقصة لإنشاء 3 محطّات لتغويز الغاز المُسال المستورد من الخارج. فهل هذا الخيار هو الأفضل للبنان؟ وهل هناك من مخاطر قد يواجهها بنتيجتها؟

مارك أيوب
باحث في مجال الطاقة – معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت

لا يوجد جيو-سياسة من دون جيو-اقتصاد، ومع بروز تحدّيات قمم المناخ المتتالية والحاجة الملحّة لخفض الانبعاثات، حجز الغاز الطبيعي مكانته في مستقبل الاقتصاد الطاقوي العالمي كمصدر لطاقة أكثر فعالية وتنافسية وأقلّ تلويثاً، وأصبح التحدّي الأساسي في كيفية تأمينه للأسواق كافة، ولا سيّما الأسواق الناشئة أو المطلّة على البحار والمحيطات، التي لم يكن لها القدرة على الوصول إلى منشآت الغاز، ولم تستطع بناء محطّات على البرّ لاستقبال الغاز المُسال وتغويزه بسبب كلفته العالية. من هنا، برزت المحطّات العائمة في البحر لاستقدام الغاز المُسال وتخزينه وتغويزه (FSRU)، كتقنية مرنة وسريعة التطبيق وذات جدوى اقتصادية.

ما هي الـFSRU؟

تعدّ محطّة تخزين وتغويز الغاز الطبيعي العائمة (Floating Storage and Regasification Unit - FSRU)، باخرة مُجهّزة بخزّانات وتقنيّات قادرة على إعادة الغاز المُسال (Liquefied Natural Gas - LNG) المستورد إلى طبيعته الغازية، تمهيداً لاستعماله عبر نقله مباشرة إلى معامل الكهرباء أو أي منشأة تعمل على الغاز.

انطلقت هذه التقنيّة في عام 2001 عندما صنّعت شركة «أكسيليريت» الأميركيّة المحطّة الأولى. وحالياً يوجد نحو 34 محطّة FSRU في العالم وفقاً لدراسة أعدّها «معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة» في عام 2019، من ضمنها 24 محطّة تعمل كوحدات عائمة (منها 13 محطّة نشطة حالياً)، و10 كناقلات للغاز الطبيعي المُسال، بالإضافة إلى 9 محطّات قيد التطوير والإنشاء (غالبيتها في كوريا الجنوبية)، تبلغ القدرة الاستيعابية لكلّ محطّة نحو 173 ألف متر مكعب ويعالج كلّ منها نحو 6 ملايين طن من الغاز الطبيعي كحدّ أقصى.

تتميّز المحطّات العائمة بكونها أقل كلفة بنحو 40-50% بالمقارنة مع المحطّات على البرّ، فضلاً عن أنها قابلة لإعادة الاستخدام والانتقال من مشروع إلى آخر. ومن خصائصها سرعة الحركة والمرونة التجارية لتلبية حاجات الدول، وتأمين الغاز في مهلة قصيرة والحصول على عوائد اقتصادية أفضل. على سبيل المثال، تمّ تشغيل وحدة التخزين والتغويز الثانية في عين السخنة في مصر خلال خمسة أشهر فقط من إطلاق المناقصة. لكن في المقابل، تنطوي هذه المحطّات على بعض السلبيّات، أبرزها محدوديّة قدرتها على التخزين وتأثّرها بحالة الطقس وعدم اعتمادها على اليد العاملة المحلّية في البلد المضيف.

> **ماذا سيكون مصير محطّات التغويز في حال حصول اكتشافات تجارية للغاز والانتقال للاعتماد على الغاز المحلّي الذي لا يحتاج إلى إعادة تغويز؟**

يتراوح سعر بناء محطة عائمة بين 240 و300 مليون دولار، وهو ما يشكّل 50-60% من سعر محطة على البرّ. يستغرق بناؤها وتسليمها نحو 27 إلى 36 شهراً، أي نصف المدّة الزمنية التي يتطلبها إنشاء محطة على البرّ. وتعود ملكيّة هذه المحطّات إلى شركات مقدّمي الخدمات وشركات نقل الغاز المُسال، والتي يتمّ استئجارها منها على اليوم الواحد. ومن أبرز شركات الـFSRU في العالم نذكر أكسيليريت إنرجي (الولايات المتّحدة، تملك 10 محطّات عائمة)، وهوغ (النروج، 10 محطّات عائمة)، وغولار (النروج، 8 محطّات عائمة)، بالإضافة إلى بي دبليو النروجية (4 محطّات) وميتسوي اليابانية وأو ال تي الإيطالية وبوتاس التركية.

الغاز الطبيعي في لبنان

يعود الحديث عن أهمّية استخدام الغاز الطبيعي في لبنان إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي، نظراً إلى كونه أقل كلفة من الفيول بما يسمح بتخفيف فاتورة الاستيراد وبالتالي العبء على ميزان المدفوعات، وكذلك خفض كلفة الإنتاج ورفع تنافسية السلع المنتجة محلّياً. لكنّه لم يُدرج ضمن سياسات الطاقة إلّا في عام 2009 حين وقّع لبنان عقداً مع مصر، لمدة 15 عاماً، لاستجرار الطاقة عبر الخطّ العربي الممتدّ من مصر إلى سوريا، ووُصِل لبنان به بخطّ يربط حمص (سوريا) بالبداوي (لبنان) بطول 32 كلم. لم يدم العمل في هذا العقد لأكثر من 3 أشهر، إذ جمّدت مصر تنفيذه بسبب شحّ إنتاج الغاز لديها في تلك الفترة. في عام 2013، أطلقت مناقصة لاستقدام محطّة تغويز في البداوي (معمل دير عمار) على أن تستقرّ في لبنان في عام 2015، إلّا أنها ألغيت في عام 2016 بسبب الخلاف السياسي على نتيجتها. في أيار/ مايو 2018، أعيد إطلاق مناقصة جديدة، من المتوقّع أن تصدر نتائجها قريباً، لتصميم 3 وحدات عائمة لتخزين الغاز الطبيعي وتغويزه، وتمويل بنائها وتشغيلها لمدّة 10 سنوات، على أن تستقرّ قبالة شواطئ البداوي وسلعاتا والزهراني.

يمتلك لبنان ثلاثة خيارات لاستقدام الغاز:

1- الغاز المحلّي من البلوكات البحرية المُلزمة في المنطقة الاقتصادية الخالصة، في حال تبيّن وجود كمّيات تجارية بعد حفر البئر الأول نهاية هذا العام في البلوك 4، إلّا أن استخراجها وإنتاجها يستلزم ما لا يقلّ عن 7 سنوات.

2- الغاز المصري عبر الخطّ العربي، وهناك مفاوضات بين مصر ولبنان لإعادة إحيائه. لكن على الرغم من فعالية هذا الخيار نظراً لكلفته المتدنيّة، إلّا أنه يُبقي عرضة للتقلّب في التوريد بسبب المشكلات الاقتصادية والسياسية في الدول المحيطة.

3- محطات استيراد الغاز وهي نوعان: برّية (خزّانات ومعدّات برية) وعائمة. وتعدّ المحطّات العائمة من أسرع الحلول المتوافرة وأقلها كلفة، مع قدرتها على تأمين الاستقرار الطاقوي.

من هنا، يظهر أن الخيار الأخير، أي اعتماد الـFSRU، هو أفضل الحلول الممكنة في ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة، إلّا أنه ينطوي على إشكاليتين أساسيتين، تتمّ إضافتهما إلى افتقار لبنان للبنية التحتية والأطر القانونية المتطوّرة لتنظيم سوق الغاز المحلّية، وهما:

1- عدد المحطّات المنوي إنشاؤها والكمّيات المستوردة التي تحدّدها السوق: ترتبط أسعار الغاز المُسال بسعر البرنت أو بعقود فورية مسعّرة بناءً على الأسعار في محور مُحدّد للغاز (gas hub). وبالتالي مضى الحكومة بإنشاء ثلاث محطّات بدلاً من واحدة، ينطوي على مخاطر عدّة أبرزها عدم استعمال قدرات التغويز الموضوعة بالكامل، ما يجعل فاعلية المشروع وتنافسيّته منخفضة ويؤدّي إلى ارتفاع سعر الغاز للمستهلك. في حين أن الاعتماد على عقود طويلة الأجل تربط سعر الغاز بسعر النفط، يؤدّي إلى احتمال ارتفاع سعر الجملة للغاز المحلّي. وفي الحالتين لن يعود سعر الغاز تنافسياً بالمقارنة مع الفيول المستخدم كمصدر أولي للطاقة في لبنان.

2- مصير هذه المحطّات العائمة والعقود المرتبطة بها في حال حصول اكتشافات تجارية للغاز في البلوكات البحرية، والانتقال للاعتماد على الغاز المحلّي الذي لا يحتاج إلى إعادة تغويز بالأساس.

هيكليّات أسواق الغاز

وفقاً لموجز سياسات صادر عن «برنامج الطاقة والأمن» في «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في عام 2018، تُعرّف هيكلية سوق الغاز بأنها «طريقة عمل هذه السوق، والجهات المخوّلة قانوناً بيع وشراء الغاز الطبيعي، والتي تحدّد أيضاً نظامي الأسعار والملكية، وجوانب التمويل لكل أصحاب المصلحة». في لبنان، يبرز عامل إضافي يفترض أخذه بالاعتبار عند إنشاء سوق محلّية للغاز، وهو نشوء مجموعتين فقط من المستهلكين الغاز على المدى القصير والمتوسط، وهما منتجو الطاقة – أي منتجو الطاقة المستقلّون ومؤسّسة كهرباء لبنان – ومنتجو الإسمنت. **ويعود ذلك إلى عدم وجود بنية تحتية لسوق الغاز تسمح بإيصاله إلى المستهلك النهائي (منازل، محال، شركات...) وتنويع استخداماته. وهو ما يجعل إنتاج الطاقة المستهلك الأكبر للغاز الطبيعي، مع ما يتبع ذلك من تداخل بين هيكليتي قطاعي الكهرباء والغاز في لبنان.**

إلى ذلك، يشير موجز السياسات إلى وجود ثلاثة نماذج لهيكلية أسواق الغاز في لبنان:

سوق العقود الثنائية: يتم اعتمادها في الأسواق التي تتميّز بتنافسيتها، وحيث يتمتّع المستهلكون بحرّية الاختيار بين مجموعات مختلفة من مصادر التوريد، ويتنافس كل مورّد على مرونة السعر المقدّم والكمية المستهلكة. يتيح هذا النموذج المجال للمستهلكين لتحديد شروط التعاقد والكمّيات التي تلائم احتياجاتهم. وهو معتمد في إسرائيل.

سوق المستهلك العام الأوحد: يتألّف من جهة حكومية تنحصر فيها عملية شراء كل كمّيات الغاز، وإعادة بيعها إلى المستهلكين المحلّيين بسعر متوسّط كلفة الغاز أو بالسعر الهامشي للغاز. تعتمد قبرص هذا النموذج، ومصر قبل أن تحرّر سوق الغاز مؤخراً.

السوق من مستويين: خليط من الخيارين الأوليين، تُحدّد فيه مجموعة من «المستهلكين المؤهّلين» لاختيار مورّدهم والتفاوض معه مباشرة على عقود الشراء، فيما يشتري المستهلكون الآخرون الغاز استناداً إلى أسعار تحدّدها الدولة وتنظّمها. يعدّ هذا النموذج انتقالياً بين السوق الخاضعة للتنظم والسوق التنافسية. وتعتمده تركيا ومصر.

في الخلاصة، وجود جهة حكومية لشراء الغاز يعدّ ضرورياً لتنظيم هذه السوق وتحديد الأسعار وقطع الطريق أمام نشوء احتكارات خاصة، خصوصاً أن السوق اللبنانية تغيب عنها في الوقت الحالي الشركات الخاصّة الكفيلة بضمان تحقيق تنافسية في السوق وإيصال الغاز بأسعار مناسبة للمستهلك النهائي. لذلك، ستكون مؤسّسة كهرباء لبنان، على المدى القصير، المستهلك الوحيد للغاز الطبيعي تمهيداً لتحرير السوق وتوسيع مشاركة الشركات الخاصّة في سوق الجملة.

كلفة الإنشاء والإيجار

تبلغ كلفة رأس المال المطلوب لبناء محطّة تخزين وتغويز بسعة 180 ألف متر مكعب وبقدرة 3 ملايين طن في العام، نحو 400-500 مليون دولار، أي ما يشكّل 60% من كلفة بناء المنشأة على البرّ. ويشمل هذا السعر:

- السفينة التي يمكن أن تكون حديثة البناء أو ناقلة غاز مُسال محوّلة. يراوح سعر تجهيزها بين 240 و280 مليون دولار، وهو سعرٌ آخذ بالانخفاض نتيجة المنافسة بين الشركات الكورية المُصنّعة.
- البنية التحتية على البرّ وفي البحر، لتحضير الأرضية لرسو المحطّة العائمة، وتراوح كلفتها بين 50 و100 مليون دولار، وتشمل تحضير الميناء ومدّ خط الأنابيب وبناء كاسر الأمواج.
- التعهّدات والهندسة والإشراف على المشروع من الناحيتين التجارية والتقنية، وتبلغ كلفتها نحو 50 مليون دولار.

أمّا كلفة الصيانة والتشغيل فتقدّر بنحو 2,5% من قيمة النفقات الرأسمالية، وهي تتبدل وفق منطقة العمل والحجم والقدرة الاستيعابية، إلّا أنها تراوح بين 20 و45 ألف دولار في اليوم.

عادة، يتمّ استئجار هذه المحطّات، يوماً بيوم، لتعمل في مشاريع مُحدّدة ولمدة زمنية معروفة. تراوح كلفة الإيجار بين 110 و160 ألف دولار/ اليوم، ويضاف إليها كلفة الصيانة والتشغيل (20-45 ألف دولار)، لتصبح الكلفة الإجمالية نحو 130-205 آلاف دولار/ اليوم.

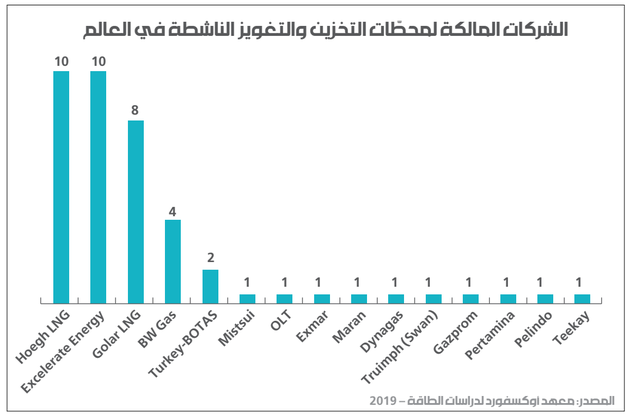

المصدر: معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة – 2019

اقتصاد السوء

القضم التدريجي لنظام التقاعد في القطاع العام

محمد زبيب

استهداف نظام تقاعد الموظّفين في القطاع العام ليس مستجدّاً أو مرتبطاً ببرنامج «التقشّف المالي» الحالي، بل إن تخفيض معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة وتقليص عدد المستفيدين منها وإلغاء التعويضات الإضافية والاستثنائية (...) كانت دائماً على جدول أعمال ما يُسمّى «الهيئات الاقتصادية» والاقتصاديين الليبراليين وخبراء المنظّمات المالية الدولية، ولا سيّما صندوق النقد الدولي. لكن الضغوط التي مارسها هؤلاء ظلت طوال الفترة الماضية مغلّفة بإقرارين رئيسين: الأوّل، أن المشكلة ليست في نظام معاشات التقاعد نفسه، بل في «سخائه»، وفق تعبيرهم، وفي إدارته وطرق تمويله وارتفاع كلفته السنوية بالأرقام. والثاني، أن نظام تعويضات نهاية الخدمة في القطاع الخاص مجحف وغير كفوء، ولا يوفّر الحدّ الأدنى من الحماية للمتقاعدين، وبالتالي يجب أن يُستبدَل به نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية على غرار المعمول به في القطاع العام. بمعنى ما، ظلت هذه الضغوط حتى الآن تخفي مآربها الحقيقية خلف مزاعم الحاجة إلى «إصلاح» متزامن لنظامي التقاعد في القطاعين العام والخاص. ففي مقابل تخفيض المكاسب في النظام الأوّل، يُستبدَل بالنظام الثاني آخر قريب من الأوّل يقوم على «المعاش التقاعدي» و«الضمان الصحّي» بعد التقاعد.

لنتجاوز مسألة مهمّة، أن هذه المزاعم «الإصلاحية» لم تُترجَم في أي ظرف من الظروف على مدى 56 عاماً مضت، منذ صدور قانون الضمان الاجتماعي في عام 1963، الذي نصّ (في الباب الرابع - المادة 49) على إنشاء صندوق لتعويض نهاية الخدمة المموّل بالاشتراكات كمرحلة انتقالية مؤقّتة «إلى أن يُسنّ تشريع ضمان الشيخوخة». ولنتجاوز أيضاً مسألة أخرى، هي أن آخر مشروع لضمان الشيخوخة (مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية) أحيل على مجلس النواب منذ عام 2004، وهو منذ 16 عاماً يتنقل بين اللجان النيابية والبعثات الاستشارية والخبراء الإكتواريين ويخضع لتعديلات مُبرمجة تهدف إلى تقليص أثره التوزيعي ورمي كلفته على عاتق المستفيدين وحدهم، من خلال «رسملة» النظام المُقترح وربط قيمة المعاش بعد التقاعد بقيمة الاشتراكات التي يسدّدها المستفيد طوال عمله مع عائد توظيفها في السوق المالية، مع ما ينطوي عليه ذلك من تخفيض الحدّ الأدنى للمعاش التقاعدي وتعريض النظام برمّته للمخاطر وتحويله إلى منتج مالي بدلاً من أن يكون حقّاً اجتماعياً. علماً أن المشروع بات مقتصراً على «المعاش التقاعدي» من دون «الضمان الصحّي» بعد التقاعد، بحجّة صدور القانون رقم 27 في عام 2017، الذي ينظّم استفادة المضمونين المتقاعدين من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة في صندوق الضمان الاجتماعي، وصدور القانون 248 في عام 2000، الذي أنشأ نظام الضمان الاختياري.

لنتجاوز هاتين المسألتين، لا لأنّهما غير مهمّتين، بل لأن ما طرحه وزير الخارجية جبران باسيل في أولى جلسات مجلس الوزراء لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامّة لعام 2020 يشكّل بداية تحوّل كبير في استهداف نظام التقاعد من مزاعم «إصلاحه» إلى إطاحته و«تشليح» الطبقة العاملة المزيد من حصّتها في المدخل. فقد قدّم باسيل ورقة باسم «تكتّل لبنان القوي» تدعو صراحة إلى «تحويل المعاش التقاعدي لجميع موظّفي القطاع العام الجدد إلى تعويض نهاية خدمة»، أي العمل على التخلّص تدريجاً من نظام معاشات التقاعد في القطاع العام والانتقال إلى نظام تعويضات نهاية الخدمة على غرار القطاع الخاص. وهذا لا يضرب مكاسب العاملين في القطاع العام فحسب، بل يقوّض آمال العاملين في القطاع الخاص بتحسين شروط تقاعدهم وظروفه. فعندما تنتقل الدولة إلى نظام تعويضات نهاية الخدمة وتتصرّف كصاحبة عمل فقط، تضع الطبقة العاملة برمّتها في موقع ضعيف وهشّ لا يسمح لها بإجراء أي مكاسب، بل بالعكس يجعلها تتكبّد المزيد من الخسائر.

لا تقتصر ورقة باسيل «الإنقاذية» على هذا التحوّل الخطير في استهداف نظام التقاعد، إلّا أنه مثّل أكثر طروحاتها إبتذالاً، ولا سيّما أنها تضعه في إطار «قاعدة الشروط المسبقة» لإبرام «اتفاق بين الحكومة اللبنانية والمصارف اللبنانية بمشاركة مصرف لبنان لتخفيض كلفة الدَّيْن العام». فمن دون تنفيذ هذه الشروط لن «تقوم المصارف بالاكتتاب بسندات خزينة بفوائد مخفّضة جداً». بهذا المعنى، يشكّل طرح إلغاء المعاش التقاعدي في القطاع العام بدلاً من تعميمه على القطاع الخاص ذروة المزايدة بين الكتل النيابية على تمثيل المصالح المالية وتغليبها على مصالح العمّال في القطاعين العام والخاص معاً، كذلك فإنه يمعن في الخضوع لشروط «الأوليغارشية» المالية التي تسعى لكسب المزيد من الأرباح من الأزمة التي سبّبتها بدلاً من تحميلها قسطاً من الكلفة المترتبة عليها.

يصف وزير المال علي حسن خليل في فذلكته لمشروع قانون موازنة عام 2020 نظام التقاعد في لبنان بأنه «سخي للغاية»، وأصبح «غير مستدام»، وبحاجة إلى «إصلاح تدريجي قبل ارتفاع التزاماته بشكل تصعب السيطرة عليه». لقد حشد ممثّل «كتلة التنمية والتحرير» كلّ المفردات التحريضية ضدّ نظام التقاعد في القطاع العام لتبرير التقيّد بالشروط المسبقة نفسها التي تحدّثت عنها ورقة «تكتّل لبنان القوي»، وعلى الرغم من أنه لم يتبنَّ دعوتها إلى استبدال تعويض نهاية الخدمة بالمعاش التقاعدي، إلّا أنه يقترح على الائتلاف الحاكم طريقة أخرى لقضم نظام التقاعد تدريجاً، وهذا ما يجري تطبيقه بالفعل.

فبعد التعديلات التي أُدخلت على نظام التقاعد وشروطه في قانون الموازنة لعام 2019، يطرح وزير المال المزيد منها في مشروع قانون موازنة عام 2020. ففي الفذلكة التي قدّمها إلى مجلس الوزراء في الأسبوع الماضي، يقترح رفع نسبة الحسومات التقاعدية مجدّداً من 6% إلى 10%، واعتماد متوسّط الأجر في كلّ سنوات الخدمة في احتساب المعاش التقاعدي وليس أجر الشهر الأخير قبل التقاعد وفق النظام القائم، وكذلك إعادة النظر بالتدبير رقم 3 في السلك العسكري (الجيش والأجهزة الأمنية) الذي يمنح المتقاعدين تعويضاً يوازي أجور ثلاثة أشهر عن كلّ سنة خدمة، وإعادة النظر باستفادة ورثة المتقاعدين من المعاش التقاعدي، بالإضافة إلى رفع السنّ القانونية للتقاعد، وتوسيع قاعدة الأجر التي تطبّق عليها الحسومات التقاعدية، وربط المعاشات التقاعدية بزيادات غلاء المعيشة على غرار الأجور في القطاع الخاص بدلاً من ربطها بسلسلة الرتب والرواتب.

لقد كشف وزير المال عن برنامج «إصلاح تدريجي شامل للنظام التقاعدي في لبنان»، عملت وزارة المال على إعداده مع البنك الدولي ورفعه إلى مجلس الوزراء. وتوقّع أن يبدأ تأثير هذا «الإصلاح» بعجز الموازنة اعتباراً من عام 2021. ووفق السيناريو الذي عرضه في الفذلكة، يهدف هذا البرنامج إلى تخفيض أكثر من 342 مليار ليرة من الكلفة المتوقّعة في عام 2021 و811 مليار ليرة في عام 2022. المفارقة أن هذا القضم التدريجي في مدفوعات نظام التقاعد ستقابله زيادة في مدفوعات الفائدة لخدمة الدَّيْن الحكومي بقيمة 2615 مليار ليرة بين عامي 2020 و2022، وستبلغ مدفوعات الفائدة 10952 مليار ليرة وستستأثر بأكثر من 45,5% من مجمل الإنفاق العام. ما يعني أن تخفيض معاشات التقاعد يهدف إلى تمويل رفع كلفة الفوائد، لا إلى تخفيضها، على عكس كلّ المزاعم، سواء في ورقة «تكتّل لبنان القوي» أو في فذلكة وزير المال أو برنامج التقشّف الذي توافقت أطراف الائتلاف الحكومي عليه وأعلنت التزامها تنفيذه في مناسبات عدّة. فهل تستحق هذه النتيجة كلّ التضحية المطلوبة؟

التفتيش عن أزمة اقتصادية

ما نراه هو من خصائص النظام الجديد

العاصفة قادمة لا محالة. هذه الفكرة تتملّك عقول الكثير من المحلّلين في الأسواق والاقتصاديين. تستند آراؤهم إلى تسطّح وهبوط منحنى العوائد في الولايات المتّحدة الاميركية، الذي يسبق عادةً اي ركود اقتصادي، ما دفع هؤلاء إلى توقّع الركود العالمي في المدى المنظور، علماً بان الاقتصادي الاميركي بول ساموبلسون قال في كلمة شهيرة إن الاقتصاديين توقّعوا 9 من آخر 4 أزمات ركود في العالم، في إشارة منه إلى التسرّع وضعف التوقّعات في هذا المضمار. ولكن هذا لا يعني ان الاقتصاد العالمي بخير

دانيال ملحم
إقتصادي لبناني مقيم في فرنسا

بين تباطؤ النموّ العالمي ومؤشّرات ماكرو-اقتصادية محلّية قويّة (باستثناء manufacturiers) هناك مساحة تغذّي فرضية العاصفة. وما زاد الشكوك هو عودة السياسات النقدية والتحفيز الكمّي من جديد. بعض المحلّلين اعتبر ان هذا التباطؤ مردّه إلى الحرب التجارية بين الصين والولايات المتّحدة أو إلى حرب العملات... لكن في الحقيقة، وفي تحليل بسيط للبيانات، يظهر أن التباطؤ مردّه إلى عدّة اسباب رئيسة مغايرة، هي:

● تباطؤ الطلب الداخلي في الصين: يأتي تباطؤ التجارة العالمية، وكذلك النموّ العالمي، من ضعف الطلب الداخلي في الصين (أي الاستيراد) بالدرجة الأولى، وليس من الحروب التجارية أو حروب العملات، كما ذُكِر. هذا الضعف في الطلب الداخلي مرده إلى الصعوبات التي تعتري التحوّل نحو نموذج جديد للنموّ الداخلي الصيني، الذي انخفضت مساهمته بنسبة 1,4 نقطة في التجارة الدولية هذه السنة. فاثر الحرب التجارية لا يزال صغير الحجم (70 مليار دولار رسوم جمركية)، أي 0,11% من الناتج العالمي. وهذه النسبة ضعيفة جدّاً للتأثير على التجارة الدولية. أمّا حرب العملات فلا وجود لها أصلاً، إذ إن قواعد تحديد أسعار الصرف أصبحت تخضع لضوابط تقيّد تحرّكاتها ضمن أطر معرّفة مسبقاً وباتفاق ضمني بين السلطات النقدية العالمية. وهذا ما عبّر عنه بوضوح وزير المال البرازيلي بالقول «إن حرب العملات ما هو إلّا تعبير مؤقّت في سياسات المصارف المركزية في إطار جوّ من التعاون الهيكلي في أسواق الصرف» (بلومبرغ أيلول/ سبتمبر 2015). أضف إلى أن دولاً كالصين مثلاً، تحتفظ بمخزون هائل من العملات الأجنبية، يتخطّى 43% من الاحتياطي العالمي من الدولار، ولا تستطيع التصرّف به خشية من أن يؤدّي بيعه إلى ارتفاع تلقائي في قيمة عملتها المحلّية. مثال آخر هو الإرادة السياسية المستمرة والمتحكمة في التوزيع المتوازن للأسواق بين عملتي اكبر اقتصادين عالميين هما أميركا والصين. وفي عملية حسابية بسيطة، نرى أن الدولتين مجتمعتين تمثّلان نحو 40% من الناتج الإجمالي العالمي مقسّمة بشكل متساوٍ على أساس القوة الشرائية لكل من العملتين. هكذا تنتفي العوامل التي نراها أمامنا كأسباب لضعف النموّ وما هي إلا عشوائيات تخبئ وراءها ترتيباً خفياً.

● نسبة العمالة الكاملة في دول OCDE:

في الولايات المتّحدة، وأوروبا واليابان، لا تزال نسبة البطالة ضعيفة جدّاً، وهي لامست حدود العمالة القصوى في بعض البلدان (taux de chômage structurel). وعموماً، كما هو متعارف عليه أنه في حدود العمالة الكاملة، يبدأ النموّ بالتباطؤ.

● الصعوبات التي تعاني منها الدول الصاعدة:

إضافة إلى مشاكل الصين الداخلية، هناك دول كالأرجنتين وتركيا وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا والبرازيل... تعاني من صعوبات جمّة من ارتفاع نسب التضخّم وأسعار الفائدة وركود في القطاع الصناعي... وكلّها عوامل أدّت إلى انخفاض مساهمة هذه الدول في حجم التجارة والنموّ العالمي بنسبة 0,4% خلال السنة الأخيرة.

منذ عام 2000، كانت الدول الصاعدة تحقّق نموّاً تصاعدياً وسريعاً، وأصبحت في فترة وجيزة تشارك الدول المتطوّرة مناصفة في ديناميكية الناتج العالمي. وهذا يعتبر بحدّ ذاته تغييراً جذرياً في ديناميكية المنافسة على الصعيد العالمي، التي من خلاله بدأت دول OCDE تخسر من موقعها التجاري والتنافسي، ما دفع بعضها إلى الإعلان عن اتباع سياسات حمائية وانطوائية (بريطانيا والولايات المتّحدة)، لكن هذا الاتجاه لم يستقرّ بعد، إذ إن الصين لا تملك إلى الآن مقوّمات تنمية مركّزة ومستدامة يعتمد نموّها على الطلب الداخلي أكثر ممّا هو عليه اليوم. كذلك الهند وتركيا والدول السالفة الذكر، لا تزال تعاني من اضطرابات في منهجيّتها الاقتصادية، ما يؤدّي إلى إدخال عامل جديد من عدم الاستقرار على التجارة الدولية.

في المخاطر المحدقة

إن الاستمرار في السياسات المالية والنقدية التوسّعية في دول OCDE، وعلى الرغم من العمالة الكاملة والنموّ المقبول، يشكّل تهديداً حقيقياً جدّياً وخطيراً على اقتصاداتها في الفترة المقبلة لأسباب عديدة، منها:

● فقدان هامش المناورة والتحرّك في حالات الركود المتوقّعة والأزمات الحادّة.

إن الاستخدام الآني لسياسات اقتصادية عديدة لتحفيز الطلب الداخلي (مثلاً الولايات المتّحدة)، أدى مع الوقت إلى فقدان هوامش التدخّل لكبح جماح الأزمات. كانت سياسة «الفيدرالي الأميركي» تقوم على رفع أسعار الفائدة تدريجياً بسيطة، نرى أن الدولتين مجتمعتين تمثّلان نحو 40% من الناتج الإجمالي العالمي مقسّمة بشكل متساوٍ على أساس القوة الشرائية لكل من العملتين. هكذا تنتفي العوامل التي نراها أمامنا كأسباب لضعف النموّ وما هي إلا عشوائيات تخبئ وراءها ترتيباً خفياً.

● نسبة العمالة الكاملة في دول OCDE:

في الولايات المتّحدة، وأوروبا واليابان، لا تزال نسبة البطالة ضعيفة جدّاً، وهي لامست حدود العمالة القصوى في بعض البلدان (taux de chômage structurel). وعموماً، كما هو متعارف عليه أنه في حدود العمالة الكاملة، يبدأ النموّ بالتباطؤ.

● الصعوبات التي تعاني منها الدول الصاعدة:

إضافة إلى مشاكل الصين الداخلية، هناك دول كالأرجنتين وتركيا وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا والبرازيل... تعاني من صعوبات جمّة من ارتفاع نسب التضخّم وأسعار الفائدة وركود في القطاع الصناعي... وكلّها عوامل أدّت إلى انخفاض مساهمة هذه الدول في حجم التجارة والنموّ العالمي بنسبة 0,4% خلال السنة الأخيرة.

منذ عام 2000، كانت الدول الصاعدة تحقّق نموّاً تصاعدياً وسريعاً، وأصبحت في فترة وجيزة تشارك الدول المتطوّرة مناصفة في ديناميكية الناتج العالمي. وهذا يعتبر بحدّ ذاته تغييراً جذرياً في ديناميكية المنافسة على الصعيد العالمي، التي من خلاله بدأت دول OCDE تخسر من موقعها التجاري والتنافسي، ما دفع بعضها إلى الإعلان عن اتباع سياسات حمائية وانطوائية (بريطانيا والولايات المتّحدة)، لكن هذا الاتجاه لم يستقرّ بعد، إذ إن الصين لا تملك إلى الآن مقوّمات تنمية مركّزة ومستدامة يعتمد نموّها على الطلب الداخلي أكثر ممّا هو عليه اليوم. كذلك الهند وتركيا والدول السالفة الذكر، لا تزال تعاني من اضطرابات في منهجيّتها الاقتصادية، ما يؤدّي إلى إدخال عامل جديد من عدم الاستقرار على التجارة الدولية.

في المخاطر المحدقة

إن الاستمرار في السياسات المالية والنقدية التوسّعية في دول OCDE، وعلى الرغم من العمالة الكاملة والنموّ المقبول، يشكّل تهديداً حقيقياً جدّياً وخطيراً على اقتصاداتها في الفترة المقبلة لأسباب عديدة، منها:

● فقدان هامش المناورة والتحرّك في حالات الركود المتوقّعة والأزمات الحادّة.

إن الاستخدام الآني لسياسات اقتصادية عديدة لتحفيز الطلب الداخلي (مثلاً الولايات المتّحدة)، أدى مع الوقت إلى فقدان هوامش التدخّل لكبح جماح الأزمات. كانت سياسة «الفيدرالي الأميركي» تقوم على رفع أسعار الفائدة تدريجياً بسيطة، نرى أن الدولتين مجتمعتين تمثّلان نحو 40% من الناتج الإجمالي العالمي مقسّمة بشكل متساوٍ على أساس القوة الشرائية لكل من العملتين. هكذا تنتفي العوامل التي نراها أمامنا كأسباب لضعف النموّ وما هي إلا عشوائيات تخبئ وراءها ترتيباً خفياً.

● نسبة العمالة الكاملة في دول OCDE:

في الولايات المتّحدة، وأوروبا واليابان، لا تزال نسبة البطالة ضعيفة جدّاً، وهي لامست حدود العمالة القصوى في بعض البلدان

انجل بوليغان ـ المكسيك

تغيّرت خصائص الأسواق، وأصبح من اللازم ابتكار أنظمة اقتصادية تتلاءم أكثر مع المتغيّرات، إذ من السذاجة اللجوء إلى حلول مرّ عليها الزمن لمعالجة مشكلات معاصرة

في الأسواق. الخطأ الجسيم في السياسات الاقتصادية الحالية هو أنها ركّزت كثيراً على التضخّم والنموّ، بدل التركيز على alternance أي les dispositifs économiques الأدوات الاقتصادية المحفّزة. وهذا ما جعلها تقع في فخّ السيولة المستدامة. وهذا الأخير مرّجع جدّاً، لأن إغراق الأسواق في السيولة المجّانية يؤدّي مع الوقت إلى خطر الخروج عن المسارات الاقتصادية الصحيحة، وهذا ما حدث فعلياً في إسبانيا في القرن 16، وفي ألمانيا في القرن 20. أدّى التدفّق النقدي إلى اضطراب عميق في الاقتصاد، وذلك بتفضيل الأجل القصير على الطويل، الأمر الذي أدّى إلى إفقار الشعب.

● فقدان الملاءة المالية نتيجة الاستدانة الهائلة وارتفاع déficit publique إلى مستويات غير مدعومة.

● فقّاعة أسواق المال، التي ظهرت في أسواق الأسهم العالمية، وبدأت تنذر بمشكلة حقيقية على الأمد القصير.

● الاستخدام غير الفعّال للادّخار الموجّه نحو الاستثمار العام.

● اتساع الفجوة الاجتماعية.

في التضخّم وخطر ارتفاع اسعار النفط

إن سيناريو ارتفاع أسعار النفط بحدّ ذاته يشكّل خطراً جدّياً على سياسة «الفدرالي الأميركي» القائمة على إحداث التوازن وتصحيح الخلل بين السياسات الاقتصادية. كان «الفدرالي» يهدف من خلال سياسته إلى كسب هامش مناورة للتدخّل في الأسواق في حالة الصدمات بتمركز أسعار الفائدة فوق معدّلها الوسطي الطويل الأجل 3%، وفوق معدّل التضخّم الحالي. أمّا وبعد اللجوء من جديد إلى سياسة خفض أسعار الفائدة بعدما استشعر بعض مخاطر الركود والتباطؤ في النموّ، فإن ارتفاع مستدام في أسعار النفط (كما حدث بالأمس، وإذا ما تبيّن توقّف أرامكو عن تزويد الأسواق لأشهر)، من شأنه أن يؤدّي إلى ارتفاع في الأسعار ومن ثمّ في معدّلات التضخّم، الأمر الذي يدفع المصرف المركزي إلى التدخّل برفع أسعار الفائدة، بعد تخفيضها، وبوتيرة أسرع من المتوقّع. فيدخل في دوّامة مضطربة في ملاحقة أسعار التضخّم، الأمر الذي يدفع بأسعار الفائدة إلى مستويات قياسية. عند هذا الاضطراب، تسود الضبابية حول السياسات الاقتصادية وتغيب الرؤية عن النموّ فتحدث الصدمة. ومن نتائجها، تدهور سريع في أسواق المال، نظراً إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وخدمته، فينخفض حجم الأعمال وكذلك الربحية. أمّا الحكومات، فإن ارتفاع تكاليف الاستدانة من شأنه أن يهدّد مسار السياسات الاقتصادية المتبعة من مالية وضريبية، الأمر الذي يؤدّي إلى تهديد النشاط الاقتصادي والنموّ. أمّا بالنسبة إلى الدول النامية، فحدّث ولا حرج، لأن النتائج يمكن أن تكون كارثية بحيث تهدّد غالبية اقتصادات دول هذه المجموعة.

إذن، إن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون عاملاً مهدّداً للسياسات الاقتصادية الأميركية والنموّ العالمي ككلّ، إذا استمر في الصعود. ولكن هل تسمح الإدارة الأميركية بصعود أسعار النفط إلى المستويات التي تهدّد نموّها ونموّ الدول الصناعية؟ تملك الولايات المتّحدة أدوات عديدة تمكّنها من كبح ارتفاع الأسعار على المدين القصير والبعيد. فمثلاً، تستطيع رفع إنتاجها من النفط الصخري بشكل سريع، ما يُحدّ من ارتفاع الأسعار. عامل آخر غير مباشر يسهم في كبح جموح الأسعار، ألا وهو سعر الدولار. هكذا، من الصعوبة بمكان تخيّل أن تسمح الولايات المتّحدة لأي سيناريو بالظهور إذا كان يهدّد المسار الرئيسي للاقتصاد الأميركي على المدى المنظور.

في العوامل المسبّبة للأزمة

تتعقّد الأمور أكثر عندما نتجه في البحث عن الأسباب الموجبة التي تدلف منها الأزمة المقبلة. لأنه في التاريخ الحديث للبلدان المتقدّمة، هناك سببان لانخفاض ملحوظ في الإنتاج (الركود)، الأوّل هو التضخّم، والثاني هو الأزمة المالية (الفقّاعات). وليس هناك ما هو واضح اليوم.

● في التضخّم

منذ أزمة 2008، تكافح المصارف المركزية لتحفيز التضخّم ومن خلفه النموّ للوصول إلى نسبة 2%. على الرغم من وصول البطالة إلى أدنى مستوياتها، وصعود أسعار الفائدة إلى 2,5%، لا يزال التضخّم مستقرّاً عند أقل من 2%. ولكي يسهم التضخّم في كسر حدّة النموّ، يجب أن يكون ارتفاع الأسعار باضعاف ما شهدناه في الفترة السابقة. وهذا ليس هو الحال اليوم. إلّا إذا حدثت مفاجأة كالأمس (ضرب منشآت أرامكو) وصعود أسعار النفط (بمتوسّط 13% تقريباً). من المستبعد أن يستمرّ هذا الصعود ليشكّل ضغطاً او ثلاثة اضعاف الأسعار الأساسية، لأسباب عديدة، منها: أن الظروف تغيّرت عمّا كانت عليه في الماضي من ناحية الإنتاج. فتبدّلت الأدوار، وأصبحت الولايات المتّحدة المنتج الأوّل للنفط، وتستطيع تعديل الإنتاج لتقليل الخسائر. لو حدث هذا الهجوم منذ 15 سنة، لكان أحدث زلزالاً في أسواق النفط، ولأدّى إلى أزمة اقتصادية عالمية. على أي حال، إن الأسعار بقيت بعيدة من أعلى مستوياتها الأخيرة المسجّلة في 2018. وبالتالي لا يوجد خطر آني.

حتى الآن، يبقى الارتفاع مقبولاً، والأهمّ أنه ليس مستداماً لكي يؤثّر على التضخّم ومن ثمّ على السيناريو الاقتصادي القائم. فإذا استمرّت الأسعار على ما هي عليه الآن، فسيكون التأثير على التضخّم محدوداً. وبالتالي يكون لدينا تعديل محدود للأسعار يمكن للاقتصاد أن يتقبّله. أمّا إذا زادت الضغوط على أسعار النفط وارتفعت بشكل سريع لسبب أو لآخر، عندها ستتأثّر ديناميكية السوق ومن ثمّ الركود. وحتّى هذا السيناريو مستبعد في الفترة الحالية لانتفاء المصلحة لكل اللاعبين الاقتصاديين على الساحة الدولية. الوضع الحالي لا يشبه أزمة 74/73، ونحن بعيدون عنها، وبالتالي إن ارتفاع أسعار النفط ليس السيناريو الأكثر احتمالاً لتهديد الاقتصاد العالمي في المدى المنظور.

● في الفقّاعة

إن انتفاء السبب الأوّل للركود، يدفعنا إلى التفتيش عن السبب الآخر، أي الفقّاعة، وهو سبب الأزمات خلال العقدين الأخيرين، ولا سيّما في عام 2000 (فقّاعة الإنترنت) وعام 2008 (الفقّاعة العقارية)، ولهذا السبب يبحث الكثيرون عن الفقّاعة المقبلة. عملت البنوك المركزية جاهدة خلال السنوات العشر الأخيرة، ويشتّى الوسائل التقليدية وغير التقليدية، على خفض عوائد السندات لتحفيز اقتصاداتها. إن تدخّل السلطات النقدية على فترة طويلة أسهم بشكل فعّال ومستدام في هدم النظام الوظيفي للمعلومات الذي على أساسه يقيّم المستثمرون حدود تدخّلاتهم في الأسواق. فالسعر يعكس المعلومة المتوافرة آنياً في الأسواق، والتي تعتبر مدماك النظام الحرّ وترتكز عليها ميكانيكية تحديد الأسعار. هذا التدخّل الطويل الأجل يسهم في إدخال عوامل مؤثّرة وجديدة على هيكلية السوق تؤدّي مع الوقت إلى بروز ظواهر، كخلق فقّاعات مضاربية، وسوء تقييم الخطر والربحية. بل أخطر من ذلك، إن الأسواق أصبحت مدمنة على السيولة التي توفّرها هذه السياسات، ما أفقدها رشادتها.

تهبط الأسواق بشكل حادّ لمجرّد فكرة رفع معدّل الفائدة، خشية هجرة السيولة أسواق المال. وعندما ترتفع أسعار الفائدة ترتفع معها المؤشّرات المالية بعكس المتوقّع. إن استخدام المسكّنات الظرفية تنتهي مفاعيلها بانتهاء مفعولها، والإدمان عليها آفة تهدّد النظام ككلّ. إن غياب معدّلات الفائدة الحقيقية التي تعكس مستوى الخطر في السوق على فترات طويلة، يعطي مشروعية للسؤال عن الانحراف المتوقّع في بعض الأجهزة الرئيسية للنظام الاقتصادي الحالي. وهنا بيت القصيد.

إضافة إلى سوق الأسهم، تتّجه أنظار البعض نحو أسواق السندات، وبالتحديد نحو فقّاعة الديون السيادية للدول. باعتقادي إننا لم نصل إلى هذه المرحلة حالياً، لأن أسعار الفائدة شبه معدومة، وبالتالي تستطيع هذه الدول تمويل دَيْنها عن طريق الاستدانة من جديد. ولكن هناك عامل يثير اهتمام كل المراقبين، ألا وهو العامل السياسي، والسياسة الحمائية للرئيس ترامب. إن ارتفاع أسعار السلع يمكن أن يؤثّر على القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي على قطاع العقارات، وهذا مؤشّر مهمّ على سلامة الطلب الداخلي والاقتصاد. فمع تراجع الأنشطة الصناعية في بلدان OCDE، يدعو هذا المؤشّر إلى الاستعداد لما هو آسوأ. وهنا يكمن صاعق تفجير الأزمة المقبلة.

عوالم «هكسلي»

بعد أزمة 2008، برزت اتجاهات واضحة توحي بأن النظام العالمي يتطوّر وفق منظور هيكلي وتطبيقي ممزوج بالنظامين الرأسمالي الحرّ والاشتراكي. هذا الاستنتاج مرده إلى اقتراح الحلول المشتقّة من أنظمة سابقة لتلبية نداءات الاستغاثة في الأسواق تحت وطأة الأزمة. أيضاً، كشفت الأزمة عن إحباط وتخبّط على مستوى الحكومات، وعن عجز في كفاءة البنوك في إدارة أنشطتها الخاصة. هذا التخبّط ناتج عن عجز الأنظمة الاقتصادية المعاصرة في اجتراح الحلول واقتراح خصائص إجرائية جديدة لإدارة الأسواق والمخاطر. تغيّرت خصائص الأسواق وأصبح من اللازم ابتكار أنظمة اقتصادية تتلاءم أكثر مع المتغيّرات، وتكون على قدر كبير من المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية. من السذاجة اللجوء إلى الحلول التي مرّ عليها الزمن لمعالجة مشكلات معاصرة، وخصوصاً في سوق أصبح يسيطر عليها الطابع التكنولوجي وشركات hyper croissance. إن ضيق الأفق والاستخفاف دفع السلطات النقدية إلى الاستمرار في سياساتها النقدية لفترة أطول، يجب أن يطلق عليها هيكلية وليست ظرفية، لشراء الوقت. هذه السياسة انبثق عنها مؤشّرات غير تقليدية، وهذا ما يفسّر الآن عملية البحث المستميت عن الأزمة الاقتصادية غير الموجودة أصلاً، فما نشاهده هو من خصائص النظام الجديد، أو ما يمكن وصفه بتدويل النظام الياباني الذي يعتمد على معدّلات فائدة سالبة ومعدّلات نموّ وتضخّم ضعيفة لغاية تاقلم الأسواق والشركات التقليدية مع النظام الجديد.

تبقى الضبابية سيّدة الموقف. ولكن، من الملاحظ أن كلّ المؤشّرات تدلّ على تحوّل تقني ملموس وجدّي في المجتمعات والأسواق (تكوين اليد العاملة، القطاع الخاص وحتى القطاع العام). ألم يعتبر هذا باب للولوج في النظام التكنولوجي الجديد المعنون برواية Huxley للمجتمع التقني؟

في منتصف القرن العشرين، ظهرت عدّة محاولات فلسفية تعتمد المنطق المتشدّد للشمولية في جزأيها الاقتصادي والاجتماعي في ذلك الوقت. أفضل العوالم للكاتب هكسلي*، التي تحاكي الجانب التقني للمجتمع، رواية 1984 الصادرة في عام 1949 للكاتب أورويل عن «الأخ الأكبر» وطغيان النظام السياسي. ونظريات فريدمان عن اقتصاد السوق (الحرّة). فإذا كانت الأولى لم تر النور بعد، فإن روايات أورويل وفريدمان سادت فترة زمنية مهمّة ولم تتكلّل بالنجاح. فهل نحن أمام مشهدية اقتصادية جديدة لرواية هكسلي؟ المستقبل القريب قادر على الإجابة عن هذا السؤال.

*أفضل عالم أو أفضل العوالم new world brave هي رواية خيال علمي مشهورة، صدرت عام 1932 للكاتب الانكليزي ألدوس هكسلي Huxley Aldous. تتخيّل الرواية مجتمعاً تحكمه التقنية والبيوتكنولوجيا والتجارب العلميّة التي يسعى فيها العلماء والتقنيون إلى التحكّم في السلوك البشري.

مؤشر

كم سيكلّف إصدار اليوروبوند الجديد؟

علي هاشم

خلال الأسبوع الماضي، كرّر وزير المال علي حسن خليل، التأكيد لنيّة إصدار سندات دَيْن بالعملات الأجنبية (يوروبوند) بقيمة ملياري دولار تبعاً للسوق وبفائدة أقل بكثير من 14,7%. وقد أتى هذا التصريح في معرض الردّ على تقرير وكالة «بلومبيرغ» التي قدّرت أن يكون معدّل الفائدة على هذا الإصدار الأعلى خلال قرن.

ارتكز تقرير «بلومبيرغ» على التدنّي الذي شهدته أسعار اليوروبوند اللبنانية خلال هذه الفترة. فمع تدنّي أسعار السندات في الأسواق، يرتفع العائد عليها بسبب انخفاض قيمتها الحالية مقارنة بقيمتها عند الاستحقاق. ونظراً إلى ارتفاع حجم المخاطر المرتبطة بظروف الأزمة المالية التي يشهدها لبنان، شهدت الأسواق خلال السنتين الماضيتين سلسلة من الانخفاضات في أسعار سندات اليوروبوند اللبنانية، وبالتالي ارتفاع العائد عليها.

من هنا، إذا أرادت وزارة المال طرح سندات جديدة في الأسواق، سيكون عليها مجاراة العائد الحالي لهذه السندات الذي تحدّده الأسواق. لذلك، قدّرت «بلومبيرغ» ارتفاع معدّل الفائدة على أي إصدار مقبل ربطاً بارتفاع العائد الحالي لليوروبوند في الأسواق.

ما تحدّثت عنه «بلومبيرغ» من انخفاض في أسعار اليوروبوند يظهر بوضوح في مؤشّر «بلوم» حول هذه السندات، فمنذ بداية حزيران/ يونيو 2017، شهد هذا المؤشّر مساراً انحدارياً قاسياً، إذ انخفض من 105,9 نقاط إلى نحو 87,37 نقطة في بداية حزيران/ يونيو 2019، ما يعني أنه خسر 17,5% من قيمته الأساسيّة خلال سنتين. إلّا أن تسارع المخاطر المحيطة بالوضع المالي، سرّع أيضاً وتيرة انخفاض قيمة هذه السندات خلال الشهرين الماضيين. ففي بداية تموز/ يوليو الماضي، انخفضت قيمة هذه السندات من 90,78 نقطة إلى 72,75 نقطة في منتصف أيلول/ سبتمبر، أي بنسبة 20%.

هذا الانخفاض في قيمة السندات، الذي تعكسه أرقام المؤشّر، هو ما أدّى إلى ارتفاع العائد على هذه السندات إلى 14,7% وفق «بلومبيرغ»، ما يعني أن معدّل الفائدة على أي إصدار جديد من سندات اليوروبوند لمدّة خمس سنوات لن يقلّ عن 14,3%، وهو ما سيجعله معدّل الفائدة على هذا الإصدار الأعلى خلال هذا القرن، خصوصاً أن الدول التي أصدرت سندات سيادية بفوائد تتخطّى معدّل 10% قليلة جدّاً. فيما لم تقم أي دولة بإصدار سندات سيادية بفائدة تتجاوز معدّل 13% باستثناء حالات التعثّر.

من غير الواضح بعد كيفية إجراء الإصدار الذي يتحدّث عنه وزير المال بفوائد تتبع السوق، وتقل في الوقت نفسه عن 14,7% بكثير. فأي إصدار لا يجاري العائد الذي تقدّمه الأسواق لسندات اليوروبوند لن يعطي أي حافز للمصارف والمستثمرين للاكتتاب، علماً أن إحجام المصارف عن الاكتتاب وفق المعدّلات السابقة كان أحد أسباب الإحجام عن إصدار سندات يوروبوند جديدة خلال الفترة الماضية.

ثمّة فرضيّة جرى الحديث عنها في هذا السياق، وترتبط بإمكانية تقديم مصرف لبنان حوافز استثنائية للاكتتاب في سندات يوروبوند ذات فائدة أقل. وفي هذه الحالة، سيُحَدّ من ارتفاع كلفة خدمة الدَّيْن بصورة شكلية في الموازنة. وبالتالي الامتثال لنسبة العجز المُحدّدة في مؤتمر «سيدر». لكن من ناحية أخرى، ستُحمَّل ميزانية مصرف لبنان الفارق بين الفائدة التي تحدّدها أسعار السوق عالياً وفائدة السندات الجديدة، ما يعني تحميل المال العام الكلفة نفسها.

بمعزل عن كلّ الخيارات المطروحة اليوم، إن ارتفاع العائد على سندات اليوروبوند يعني أن حجم المخاطر وكلفة تمويل الدَّيْن العام أصبحا مرتفعين بنحو قياسي، مقارنةً بكلّ الدول التي لم تصل بعد إلى مرحلة التعثّر. ما يعني أن الإصرار على الاستمرار في إعادة تمويل الدَّيْن وفقاً لأدوات السوق التقليدية وبكلفة مرتفعة، يهدف إلى حماية مصالح الدَّائنين في الدرجة الأولى، بدل الاعتراف بحجم المشكلة وطبيعتها، وبالتالي الانتقال إلى مرحلة البحث عن الحلول والبدائل.

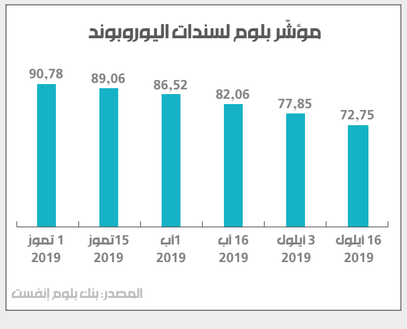

استعرض الجزء الاول من هذا المقال التطور التاريخي لدور الدولار الاميركي كعملة احتياط وسيطرة الولايات المتحدة على النظام المالي الدولي وإخضاع الدول لمشيئتها. في الجزء الثاني والاخير يستعرض زياد حافظ هشاشة البنية الاقتصادية الاميركية والتحوّلات التي جرت خلال العقود الخمسة الماضية، والتي تهدّد بالانهيار الشامل إذا استمرّت السياسات الحالية

الدولار: من تراجع إلى أفول؟ [2/2]

ماذا يحصل إذا تخلّت الصين واليابان عن سندات الخزينة الأميركية؟

زياد حافظ
كاتب وباحث اقتصادي وسياسي
الامين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

النقطة الأولى في مقاربتنا هي أن الدولار المُستند إلى الاقتصاد الأميركي لم يعد مدعوماً بالاقتصاد نفسه الذي كان سائداً في السبعينيات، سواء من حيث الهيمنة والمنافسة والتنويع، أمّا الاقتصاد الرقمي والافتراضي فطابعه ريعي بامتياز وقيمته المضافة محدودة بسبب ذلك الطابع الريعي. وبالتالي، الثقة التي أسّست لاعتماد الدولار كعملة احتياط دولية لم تعد قائمة على الأقل بالمستوى نفسه إن لم نقل بكامله. ولم تعد المسألة «إذا» سيفقد الدولار ثقة العالم بل «متى».

النقطة الثانية المرتبطة بالاقتصاد الأميركي وطبيعته وتحوّله إلى اقتصاد استهلاكي هو دور الدَّيْن. وعندما نتكلّم عن الدَّيْن فالمقصود هو الدَّيْن العام أي دَيْن الدولة والدَّيْن الخاص العائد إلى الأسر والأفراد والشركات والمؤسّسات. ذكرنا في الجزء الاول من هذا المقال بعض الأرقام الإجمالية ونضيف في الجزء الثاني بعد الإيضاحات حولها.

أصبح الدَّيْن الخاص أكبر من الدَّيْن العام بنحو 5 تريليونات دولار، والمكوّنان الأساسيان له هما الديون العقارية التي تتوازى 9,24 تريليون دولار ودَيْن الطلاب التي وصلت إلى 1,5 تريليون دولار. تستند الديون العقارية إلى قيمة العقارات التي تضمنها، وهي لا تزال أعلى من المديونية الفردية لكلّ مالك عقار ولكن بفارق بسيط. والسؤال الذي يمكن طرحه هو: ماذا سيحصل إذا تجدّدت أزمة الديون العقارية كما حصل عام 2008؟ لم تتعلّم المؤسّسات المالية التي أطلقت المشتقّات الورقية بناء على تلك الديون وما زالت تقوم بها، وذلك لأن المسؤولين عن الأزمة في تلك المؤسّسات لم يخضعوا لأي مساءلة أو محاسبة بل العكس تمّت مكافأتهم بأموال ضخمة!

من جهة أخرى، كيف سيسدّد الطلاب الذين اقترضوا ما يوازي 1,5 تريليون دولار لإتمام دروسهم الجامعية؟ وماذا سيحصل للفرد المدين بسبب بطاقات الائتمان التي تجاوزت تريليون دولار وبفوائد مرّكبة (أي ربوية) تصل إلى 17,41 بالمئة سنوياً؟ يُبطئ الدَّيْن الفردي النموّ الاقتصادي بشكل عام، إذ أصبحت كلفة التسديد عائقاً على المدّخرات وبالتالي على الاستثمارات. والتباطؤ بالنموّ يعني تباطؤاً بالتسديد، وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع الفوائد على الديون لتستمر الحلقة الحلزونية المفرغة وصولاً إلى الإفلاس العام.

اعتمدت النخب الحاكمة ترويج بطاقات الائتمان كبديل عن رفع الأجور لتأمين الكماليات للمستهلك الأميركي. وتساهم الفوائد الربوية التي تجنيها المؤسّسات المالية الأميركية في تضخيم نموّها وإن كان على حساب الأفراد وحتّى إفلاسهم إذا لزم الأمر. حتّى مطلع السبعينيات لم تكن ثقافة الدَّيْن الفردي متفشّية بل كان المواطن الأميركي يصرف ضمن حدود دخله. ومع انتشار بطاقات الائتمان زاد الاستهلاك الفردي وزادت رفاهيته لكن في المقابل زادت مديونيته. والسؤال المطروح الآن: إلى ماذا سيؤدّي كل ذلك غير الإفلاس العام؟

انجل بوليغان ـ المكسيك

انكشاف الولايات المتّحدة

كان لا بدّ من التفكير بنظام مالي دولي للمدفوعات لا يرتكز إلى الدولار الذي يشكو من اختلالات بنيوية لا أفق لها غير الخراب والانهيار إذا ما استمرّت الحالة عليه. ويتفاقم ذلك الوضع بالنسبة إلى الدول التي تحمل سندات الخزينة الأميركية كالصين واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا والمملكة المتّحدة، خصوصاً أن انكشاف الولايات المتّحدة تجاه هذه الدول وهشاشة الدولار، يجعلها أكثر تقبّلاً للاستماع والنظر إلى بدائل عن الدولار. هنا النقطة الثالثة وهي المباشرة ببناء بنية تحتية مالية دولية خارج إطار سيطرة الدولار والشرايين المالية كمنظّمة «سويفت».

أقدمت مجموعة دول البريكس منذ تأسيسها في العقد الماضي على التفكير الجدّي بخلق شبكة من المؤسّسات المالية التي لا تخضع للمشيئة الأميركية سواء في الاستثمار التنموي أو في إيجاد السيولة اللازمة لتمويل المشاريع. فأنشئ المصرف الآسيوي للبنية التحتية والمصرف الآسيوي للاستثمار وصندوق التمويل برصيد 100 مليار دولار. إلّا أن التعامل كان وما زال عبر الدولار، وهو ما جعل الولايات المتّحدة تكتشف لتلك المؤسّسات الجديدة التي التحقت بها الملكة المتّحدة وأستراليا وعدد من الدول الآسيوية. لكن سرعان ما تبيّن لكلّ من الصين وروسيا أن التعامل عبر الدولار يعطي رافعة غير مرغوب بها للولايات المتّحدة للتأثير على المشاريع والصفقات التي تعتمد الانفتاح على التبادل بالعملات الوطنية لكلّ دولة تتاجر مع الصين وروسيا. ومن هنا نفهم مدى أهمّية الصفقة المعلاقة بين روسيا والصين عام 2014، لتأمين الغاز الروسي للصين بقيمة 400 مليار دولار على مدى 30 عاماً وخارج إطار الدولار. يزداد هذا التوجّه يوماً بعد يوم لأنه يعفي الدول من المرور بالدولار والعتبة الأميركية. كما أن الخروج عن الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية في إيران وسلسلة العقوبات الأحادية المفروضة عليها جعلت الدول الحليفة للولايات المتحدة تفكّر بالتحايل على استعمال الدولار والتعاطي مع المصارف الأميركية. ونشير هنا إلى أن التبادل التجاري بين ألمانيا وروسيا ازداد بعد نقض الاتفاق النووي من قِبَل الولايات المتّحدة على الرغم من العقوبات المفروضة على روسيا. كسرت الاستثمارات الألمانية في روسيا أرقاماً قياسية لأكثر من 10 سنوات، عبر استثمار يفوق 1,7 مليار يورو في الربع الأوّل من 2019، وارتفع حجم الاستثمارات الألمانية بنسبة 33 بالمئة. وتعدّ ألمانيا الدولة القائدة في الاتحاد الأوروبي، وتدلّ التطوّرات المذكورة مع روسيا على مدى اتساع الفجوة في العلاقات مع الولايات المتّحدة.

> **الثقة التي أسّست لاعتماد الدولار عملةَ احتياط دولية لم تعد قائمة على الأقل بالمستوى نفسه إن لم نقل بكامله، ولم تعد المسألة ما إذا سيفقد الدولار ثقة العالم، بل متى سيفقدها؟**

لكن التطوّر الأخطر بالنسبة إلى مستقبل الدولار، وهو النقطة الرابعة في أسباب تراجع وأفول الدولار، هو اعتماد بدائل الدولار كقاعدة لتسعير السلع الاستراتيجية كالنفط والغاز. حاول الرئيس صدّام حسين اعتماد سلّة من العملات لتسعير الدولار، وهو ما شكّل السبب الرئيسي الأميركي لاحتلال العراق والإطاحة به، بالإضافة إلى خدمة الأمن الصهيوني. كذلك حاول الزعيم الليبي معمّر القذّافي خلق عملة أفريقية تتجاوز الفرنك الفرنسي (سي، أف، أي) في أفريقيا الغربية فكان لا بدّ من التخلّص منه. بمعنى آخر، إن قرار التخلّي عن الدولار هو قرار إعلان حرب على الإمبراطورية الأميركية كما التخلّي عن الفرنك الفرنسي هو إعلان حرب على فرنسا. لكن ما تستطيع الولايات المتّحدة القيام به اليوم، ليس نفسه ما كانت قادرة عليه في مطلع الألفية. تدلّ الأحداث في الخليج على عجزٍ في القدرات العسكرية لتكرار ما قامت به عام 2003. كما أن إخفاق العراق وليبيا لا يعني بالضرورة إخفاق جهود الصين وروسيا. فالأحجام السياسية والاقتصادية لهما دورها. والدليل على ذلك جنون الإدارة الأميركية في محاولة فرض عقوبات على كلّ من يعترض على قراراتها. وقد أصبحت هذه العقوبات تهدّد الأمن الاقتصادي والمالي العالمي. فيما تكشف ردود فعل الإدارة الأميركية حالة الضعف البنيوي التي تواجهه.

ارتداد تسعير السلع والخدمات بالدولار

لنعي أبعاد تسعير السلع والخدمات التجارية بالدولار، ما علينا إلّا الاطلاع على حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات. ارتفعت قيمة التبادل التجاري في العالم، أي التصدير والاستيراد، إلى نحو 20 تريليون دولار في السلع و6 تريليونات في الخدمات التجارية، أي بإجمالي يوازي 26 تريليون دولار. وهو ما يعني أن الطلب على الدولار لا يمكن أن يقلّ عن 26 تريليون دولار إذا كان التبادل مُسعّراً بالدولار. طبعاً يجب الأخذ في الاعتبار التبادل الذي يحصل باليورو وبعض العملات الأخرى، ولكن يبقى حجم التبادل بالدولار طاغياً على التبادلات الأخرى. من هنا نعي مخاطر التسعير بغير الدولار، الذي سيخفّض الطلب على الدولار، وقد تكون تلك الضربة القاضية. وإذا أضفنا حجم الدَّيْن العالمي المُسعّر أيضاً بالدولار نصل إلى رقم مذهل وهو 247 تريليون دولار حتى نهاية الربع الأوّل من عام 2019 وفقاً لموقع «اكسيوس» أي ما يوازي ثلاثة أضعاف إجمالي الإنتاج العالمي. في هذا السياق تُحتسب خدمة الدَّيْن فقط كعامل على الطلب على الدولار وليس كل الدَّيْن.

من الواضح أن ما طبعته الخزينة الأميركية من دولارات للتداول يصل إلى حجم الدَّيْن الداخلي العام الأميركي، أي نحو 23 تريليون دولار. وإذا أخذنا في الاعتبار رصيد الدولارات المتداولة في الولايات المتّحدة، أي الكتلة النقدية التي تضمّ كلّاً من النقد الورقي والمعدني والودائع القصيرة الأجل، أي أقل من سنة، تصبح الكتلة النقدية وفقاً لإحصاءات الاحتياط المركزي توازي نحو 3,3 تريليون دولار. والسؤال الذي يمكن، ويجب، طرحه هو: ماذا سيحصل إذا كلّ من الصين واليابان ومجموعة الدول التي تحمل سندات الخزينة قرّرت التخلّي عن حملها؟ كيف ستتصرّف الإدارة والمؤسّسات المالية الأميركية أمام سيل السندات المعروضة في الأسواق دون أن يكون هناك من يريد شراءها؟ من الواضح أن العرض سيفوق الطلب وسيؤدّي إلى انهيار أسعار السندات وإلى انهيار سعر صرف الدولار تجاه العملات الدولية. هل تستطيع الولايات المتّحدة مواجهة ذلك الاحتمال؟ بناءً على ما عرضناه من هشاشة البنية الاقتصادية والتحوّلات التي جرت خلال العقود الخمسة الماضية، نعتقد أن الانهيار الشامل هو ما ستواجهه الولايات المتّحدة إذا استمرّت في سياساتها الحالية. وليس هناك في الأفق القريب أو البعيد ما يوحي أن تغيّراً ما قد يحصل. فالمصالح المتحكّمة بمفاصل الحكم في الولايات المتّحدة لا تنظر إلّا إلى مصلحتها المباشرة وليس إلى المصلحة الوطنية الأميركية.

قراءات

مقال

الركود والتيسير النقدي والتحفيز المالي [2/1]

مايكل روبرتس

فيما تتحرّك أسواق المال العالمية صعوداً ونزولاً مثل اليويو، يتساءل كثيرون في الإعلام المالي عن مدى احتمال وقوع ركود عالمي جديد ومتى. يبحث الخبراء الماليّون عن مؤشّرات اقتصادية أو مالية قد تقودهم إلى الإجابة عن هذا التساؤل. ومن المؤشّرات المفضّلة لديهم «انقلاب منحنى العائد على السندات»، وهو الفارق في معدّل الفائدة السنوي الذي نحصل عليه لدى شرائنا سنداً حكومياً لأجل عشر سنوات (الاستحقاق قبل سداد أموالنا) ومعدّل الفائدة على شراء سندات لأجل ثلاثة أشهر أو سنتين.

إن منحنى العائد على السندات التي يختلف زمن استحقاقها يتّجه صعوداً في الغالب، ما يعني أننا إذا اقترضنا الحكومة (أي اشترينا سنداً حكومياً) لأجل عشر سنوات، من الطبيعي أن نتوقّع الحصول على معدّل فائدة أعلى (عائد) ممّا إذا اقترضنا الدولة لثلاثة أشهر فقط. لكن أحياناً ينخفض العائد على سند العشر سنوات إلى أقل من العائد على سند السنتين أو حتّى الثلاثة أشهر، في سوق شراء السندات الحكومية وبيعها (السوق الثانوية). عندها يمكن للعائد على السند أن ينقلب. وتُظهر التجربة أنه في كلّ مرة يحدث ذلك لفترة كافية (ثلاثة أشهر)، فإن ركوداً اقتصادياً يحصل في غضون سنة تقريباً.

هل يمكن الوثوق بأن ذلك مؤشّر على قرب حصول ركود؟ في الواقع، شكّك كاتبان في «بلومبرغ» بصدقية هذا المؤشّر، وعلى الرغم من إمكانية وجود رابط بين المنحنى المقلوب والركود، إلّا أن ذلك لا يعتبر تأكيداً على حصول ركود جديد، لأنه لا يبيّن سوى خوف المستثمرين من الركود وقد يكونون على خطأ. وبالفعل، حين ننظر إلى سندات الشركات، لا نرصد انقلاباً في المنحنى. فسندات الشركات الأطول أجلاً لديها عائدات أعلى من السندات قصيرة الأجل.

من جهة أخرى، أدخل بعض اقتصاديي «جاي بي مورغان» بعض التخفيض على انقلاب منحنى العائد على السندات، وقدّروا بأن التضخّم المنخفض جدّاً الذي تعيشه معظم الاقتصادات الكبرى في فترة ما بعد الركود الكبير، ربّما، غيّر موثوقية المؤشّر إلى حدّ ما، لأن منحنى العائد يمكن أن يصبح مُسطّحاً من دون أن يعبّر فعلاً عن مخاوف المستثمرين ونفورهم من الأسهم. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال «جاي بي مورغان» يعتبر أن هذا مؤشّر قيّم.

حالياً، انقلبت منحنيات عائدات الأسهم الأميركية (10 سنوات - 3 أشهر) و(10 سنوات - سنتان). ويمكن أن نلاحظ من الرسم الأوّل الذي أعدّه «جاي بي مورغان»، أنه في كلّ مرّة يحصل ذلك يتبعه ركود بعد عام (المساحات الرمادية). على هذا الأساس، يقدّر «جاي بي مورغان» بأن يشهد الاقتصاد الأميركي تراجعاً خلال عام بنحو 40-60%.

هذا بالنسبة إلى الولايات المتّحدة - الاقتصاد الرأسمالي صاحب أفضل أداء اقتصادي في مجموعة السبع - التي تحقّق نموّاً حقيقياً بالناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 2,3%. في حين يتراجع النموّ الاقتصادي بسرعة نحو الصفر وأقل أن في كلّ مكان آخر في دول المجموعة، في أوروبا وآسيا والعديد من الاقتصادات المُسمّاة ناشئة.

انظروا إلى اللائحة التالية: كندا: 1,3%، فرنسا: 1,3%، اليابان: 1,2%، المملكة المتّحدة: 1,2%، روسيا: 0,9%، البرازيل: 0,5%، ألمانيا: 0,4%، إيطاليا: 0,0%، المكسيك: -0,7%، تركيا: -2,6%، الأرجنتين -5,8%. يمكن تسجيل نموّ متواضع في الصين والهند وإندونيسيا فقط، لكن حتّى هناك يوجد تباطؤ سريع.

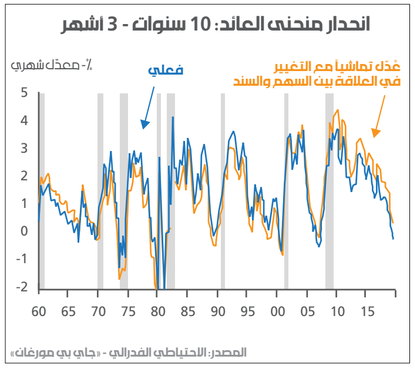

عالم خيالي من معدّلات الفائدة السلبية

أشرت سابقاً إلى مؤشّرات التصنيع والنشاط الصناعي التي تظهر ركوداً في القطاع الصناعي العالمي، وأنّ قطاع الخدمات، مثل الصحّة والتعليم والسياحة وغيرها، هو الذي يبقي الاقتصاد العالمي حيوياً. إلّا أن هذه القطاعات تعتمد في النهاية على صحّة القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي في مبيعاتها وأرباحها.

في بعض الاقتصادات الكبرى، هناك ما يسمّى التوظيف الكامل، على الأقل وفق الإحصاءات الرسمية، حتّى لو كان توظيفاً مؤقّتاً أو بدوام جزئي أو عمل حرّ أو بالحدّ الأدنى للأجور. يساعد دخل التوظيف الأدنى في استمرار الإنفاق، إلّا أنه غير كافٍ ولذلك تنخفض مدّخرات الأسر في دول عدّة. على سبيل المثال، تقدّر مدّخرات الأسر في المملكة المتّحدة بأنها عند أدنى مستوى لها خلال 50 عاماً. لذلك لا يمكن للناس أن يواصلوا الاقتراض إلى ما لا نهاية حتّى لو كانت معدّلات الفائدة منخفضة جدّاً. وهي بالفعل منخفضة!

نعيش الآن في عالم خيالي من معدّلات الفائدة السلبية، حيث يُدفع للمقترضين ليقترضوا، ويدفع المقرضون ليُقرضوا. ذلك لأن المستثمرين يخشون ركوداً عالمياً يتسبّب بانهيار أسواق الأسهم وغيرها من الأصول المالية «الخطرة». لذلك المكان الأكثر أماناً لتضع أموالنا هو مع حكومات (لن تنهار) مثل الحكومة الأميركية أو البريطانية أو اليابانية أو الألمانية أو السويسرية.

> **نعيش الآن في عالم خيالي من معدّلات الفائدة السلبية، حيث يُدفع للمقترضين ليقترضوا، ويدفع المقرضون ليُقرضوا. ذلك لأن المستثمرين يخشون ركوداً عالمياً**

إذا كان الركود على الأبواب فعلاً، ما الذي يمكن فعله لمنع حصوله؟ لدى الاقتصاديين التقليديين والكينزيين حلّان مبنيّان على السياسات؛ الأوّل هو ضخّ المزيد من المال في النظام المالي أملاً بأن تجد رُزَم الدولار واليورو والين طريقها إلى خزائن المقترضين من الشركات التي ستواصل حينها الاستثمار في الوظائف والآلات، وذلك عبر طريقة تقليدية تقضي بتخفيض معدّل الفائدة من قِبَل المصارف المركزية لتخفيض كلفة الاقتراض. إلّا أن تجربة السنوات العشر الأخيرة لما أسمّيه الركود الطويل تبيّن أنه حلّ غير ناجح، فحصّة الاستثمار من الناتج المحلّي الإجمالي لا تزال منخفضة والأجور في حالة ركود والنموّ الاقتصادي ضعيف.

لذلك تلجأ الحكومات والمصارف المركزية إلى «سياسة نقدية غير تقليدية»، تشتري المصارف المركزية بموجبها بلايين من السندات الحكومية وسندات الشركات (وحتّى أسهم الشركات) من المصارف التجارية. وهو ما يسمّى التيسير الكمّي الذي يقدّم دفعة هائلة للاحتياطات المصرفية. كان من المفترض أن تقرض المصارف هذا المال للشركات لكي تقوم باستثماره، إلّا أن الأمر لم ينفع. فالشركات لم تقترض لكي تستثمر، إمّا لأنها غنية بالسيولة مثل أمازون أو مايكروسوفت ولا تحتاج إلى الاقتراض، أو ضعيفة إلى درجة عزوف المصارف عن إقراضها. لذلك انتهى الأمر بأن تُستثمر هذه السيولة في أسهم وسندات (وفق ما يصفه ماركس برأس المال الوهمي أي المستحقّات على أرباح أو فوائد مقبلة وليس على أرباح أو فوائد فعلية). والنتيجة تحليق الأسواق المالية في مقابل ركود الاقتصاد «الحقيقي».

ضدّ المال بشكله كبير

فشلت السياسات النقدية التقليدية وغير التقليدية. لقد كانت المصارف المركزية كمن يَنفخ بالوناً مثقوباً. وهو أمر لاحظه كينز خلال الركود العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، حين اقترح سياسة للوصول إلى التوظيف الكامل وإنهاء الركود، والتي شكّلت التخفيض التقليدي الأوّل لمعدّلات الفائدة وثمّ التيسير الكمّي غير التقليدي. وفي عام 1936 أعلن كينز فشل السياسة النقدية في كتابه العظيم «النظرية العامّة».

اليوم يعيد الزمن نفسه. فالاقتصاديون التقليديون، وبينهم كينزيون أمثال بول كروغمان، دفعوا في البداية نحو ضخّ المال بشكل كبير لدفع عجلة الاقتصادات. ودعت الحكومة اليابانية كروغمان وآخرين إلى طوكيو لإعطائها المشورة حول التيسير الكمّي. اعتمدت الحكومة والمصرف المركزي التيسير الكمّي بشكل انتقائي، إذ اشترى المصرف جميع السندات الحكومية في السوق تقريباً، ولكن من دون جدوى، بحيث بقي النمو ضعيفاً والتضخّم صفراً والأجور في ركود.

استنفدت المصارف المركزية جميع الأفكار، والمستثمرون يعلمون ذلك. لهذا السبب تبقى العائدات على السندات سلبية، ولذلك أيضاً انقلب منحنى العائد في الولايات المتّحدة. ولكن لا يمكن للمصارف المركزية أن تفعل أي شيء باستثناء تخفيض معدّلات الفائدة التي لم تبلغ الصفر بعد، والعودة إلى المزيد من التيسير الكمّي حيث تبلغ صفراً.

لم يتخلّ بعض الاقتصاديين الراديكاليين بعد عن السياسة النقدية. ويدفع البعض باتجاه ما يُعرف بـ«مروحية المال»، وهو مفهوم أطلقه ميلتون فريدمان، الذي اقترح تجاوز النظام المصرفي وطباعة النقد وإعطائه مباشرة إلى الأسر لإنفاقه (كما لو أرسل مروحية فوق البلاد لترمي الدولارات على الناس وليس النابالم كما في فيتنام). فالمال بين أيدي الناس هو الملاذ الأخير لحلّ مبني على السياسة النقدية.

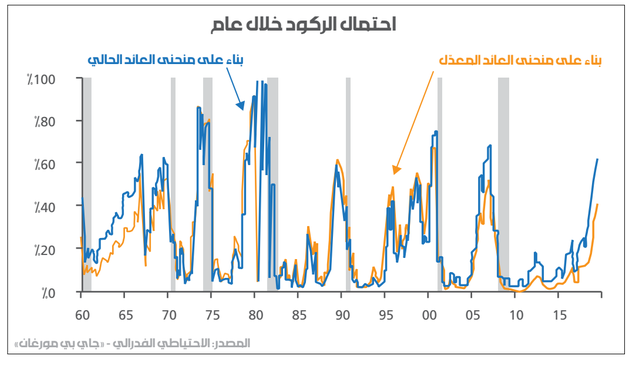

ترجمة لمياء الساحلي
Michael Roberts Blog

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

العودة إلى الثامن عشر من برومير [2]

«هو يُصبح ضحية نظرته إلى العالم. فهو المهرّج الجدّي الذي لا يرى بعد الآن تاريخ العالم ككوميديا بل كوميديته كتاريخ العالم»
كارل ماركس

منذ فترة، قال أحد المسؤولين المصرفيين الكبار في ندوة مغلقة إن الحلّ في لبنان هو بـ«إلغاء الدولة»، معتبراً ضمناً أنه بضربة واحدة يتخلّص لبنان من الدَّيْن العام ومن عبء الدولة على القطاع الخاص، وبذلك أيضاً يتمّ التأكيد على الاقتصاد الحرّ وتفوّقه. كان ردّي أنني أوافق تماماً على هذا الطرح، لأن ذلك يخلّصنا بالفعل من اثنين: من الدولة الطائفية ومن القطاع الخاصّ المتخلّف الذي يعتاش منها، وعلى رأسه المصارف التجارية. اليوم، وفي ظلّ استفحال الأزمة المالية للدولة، ومحاولاتها الفاشلة للسيطرة عليها، لا بدّ من تحديد شكل العلاقة بينها وبين الاقتصاد، وبالتحديد بينها وبين الرأسمال الذي يجاهر دوماً أنه «ضدّها».

في البدء، تخضع هذه العلاقة لظروف تاريخية مُحدّدة، هي في صلب النقاش الدائر حالياً حول العالم عن دور الدولة في الاقتصاد. ومثال على ذلك، الدعوة لأن تقوم الدول في منطقة اليورو بالإنفاق التوسّعي بعد سنوات من التقشّف، لأن الاقتصاد في حالة ركود والسياسة النقدية، أي تلك التي يقوم بها المصرف المركزي الأوروبي، لن تنفع في حالة الفوائد المتدنّية. وعلى مستوى أكثر عمقاً، السؤال الذي يطرح نفسه اليوم: هل هناك حاجة للعودة إلى ما كانت عليه الدولة قبل السبعينيات، وبالتحديد قبل تلك الفترة وحتى 1945. في كتابه الجديد «مستقبل الرأسمالية» الصادر في 2019، يقول بول كولبير الذي يعتبر البعض أنه آتٍ من «الوسط الصلب»، أي لا من اليسار ولا من اليمين ولكن الوقت نفسه ليس من الوسط الذي لا لون له، إن الدولة التي ظهرت بعد 1945 هي «الدولة الأخلاقية» (ethical state) وهي كانت السبب في إحداث «المعجزة» الاقتصادية التي استمرت ثلاثين سنة في الدول الرأسمالية المتقدّمة. يدعو كولبير إلى عودة هذه «الدولة» التي تمّ تفكيكها، ومن دونها ستبقى الاقتصادات المتقدّمة تغرق في الأزمة. هنا يمكن السؤال: هل من الممكن أن تكون الدولة الطائفية في لبنان هكذا «دولة أخلاقية»؟

الاقتصاد في كنف الدولة الطائفية

أوّلاً، من الواضح أن الأسس المادية لدولة كهذه لا تتوفّر شروطها في لبنان. فالأسس المادية كانت هي الأساس في دولة بعد 1945 في أوروبا وأميركا وليس التوجّه الأخلاقي فقط. يقول برانكو ميلانوفيتش في مراجعته لكتاب كولبير «إن الديموقراطية الاجتماعية لم تأتِ إلى حيّز الوجود لأن القادة الأخلاقيين قرّروا فجأة أن يجعلوا الرأسمالية ألطف. إلّا أن الحربين العالميتين، والثورة البلشفية، ونموّ الأحزاب الديموقراطية-الاجتماعية والشيوعية، وعلاقتهم مع نقابات عمّالية قوّية، أدّى إلى انتزاع التغيير من البورجوازية التي شعرت بتهديد المصادرة والفوضى الاجتماعية. فليس حسن نيّة اليمين هو الذي غَيّرَ الرأسمالية، وإنّما الطبقات العليا التي أخذت العبر من الماضي، قرّرت التخلّي عن بعض السلطات لتحتفظ بأكثر منها».

في هذا الإطار، العلاقة بين التطوّر الاقتصادي والشكل السياسي للحكم في لبنان أخذ شكلاً مُحدّداً بعد الطائف. فسياسة الريعية والعكس المُبكر للتصنيع اللذان حصلا بعد إعادة الإعمار في 1992 كان لهما تأثير كبير على الدولة والسياسة في لبنان. فالاقتصاد الريعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي كما نرى في الدول الريعية الخالصة في الخليج، ويطال أيضاً بتأثيره الليبرالية السياسية بشكل عام. كتب مارتن وولف في الـ«فايننشال تايمز» في 18 أيلول/ سبتمبر مقالة عن كيفية تدمير الرأسمالية الريعية لليبرالية الديموقراطية في الدول الرأسمالية المتقدّمة. أمران من المقالة يلقيان الضوء على ما نواجهه اليوم في لبنان. ففي تعريفه للرأسمالية الريعية يقول وولف: «إنها تعني اقتصاداً حيث السلطة السياسية والسلطة في الأسواق تسمحان لأشخاص ومؤسّسات محظيين بامتصاص جرعات كبيرة من هذا الريع من الآخرين». هذا واضح في لبنان، سواء في الأسواق المالية، أو عبر المحاصصة المذهبية في الدولة. الأمر الثاني، هو أن التطوّر المالي (أي درجة تطوّر القطاع المصرفي والأسواق المالية)، مفيد فقط إلى نقطة محدّدة، بعدها يصبح عائقاً أمام النموّ، وكذلك أمام نموّ الإنتاجية، وفق دراسة لاقتصاديين من مصرف التخليصات العالمي في بازل. اليوم، يتمظهر هذا الأمر في النموّ الكبير للقطاع المصرفي وتحوّله مع مصرف لبنان إلى ما يُمكن أن نسمّيه المصرف الفائق (انظر مقالة «المهمّة المستحيلة بين الدولة الضعيفة والمصرف الفائق»)، الذي يُكَبّل الاقتصاد كلّه.

في المجال نفسه، كتب داني رودريك حول الآثار السياسية للعكس المُبكر للتصنيع (والذي حصل في لبنان بعد 1992) «من دون الانضباط والتنسيق الذي يوفّره وجود قوى عاملة منظّمة، يصبح احتمال حصول المساومة المطلوبة بين النخب وغير النخب من أجل انتقال ديموقراطي أقل. وبالتالي فإن العكس المُبكر للتصنيع يجعل من عملية الدمقرطة أقل احتمالاً وأكثر هشاشة». في هذا الإطار، يُمكن قراءة تهميش القوى العاملة والحركة النقابية بعد 1992 في لبنان كأساس في تجذّر نظام الطائف والديموقراطية التوافقية وصولاً إلى الفدرلة، وكذلك استبعاد القوى العاملة لكلّ أطيافها من دائرة الفعل السياسي، ما أدّى اليوم إلى

> **توفّر هذه الدولة فضاءً لامتصاص الفائض من القوى العاملة غير الماهرة عبر التوظيف في القطاع العام، فيما تبقى القوى العاملة الماهرة من دون أي عمل يتماهى مع مهاراتها**

سيطرة سياسات الهوية، التي يستحيل على «الدولة الأخلاقية» أن تقوم على مفاصلها.

من الشهابية إلى الثامن عشر من برومير

أطلق الشكل السياسي لدولة الطائف قوى جديدة ودمّر أخرى. ففي ستينيات القرن الماضي تمّ بناء الهيكل الأساسي للدولة الحديثة في لبنان، لكن رويداً رويداً وحتى قبل الحرب الأهلية، أنهت سياسات الهوية والسياسات المبنية على الجذب المذهبي والطائفي هذا الأمر، وجاء اتفاق الطائف ليعلن لبنان جمهورية طائفية صرفة، فانتهت المؤسّسات الشهابية، واستُبدِلت بمراكز قوى وتحاصص مذهبي بين الأحزاب الحاكمة، وانتهى عهد شخصيّات الدولة والتوظيف النظامي المؤسّساتي وجذب الكوادر، التي تدافع عن الصالح العام، واستُبدلت بالدولة الفدرالية والأحزاب التي تمتدّ جذورها إلى المجتمعات المذهبية في وضع شبه-إقطاعي. وبذلك، أصبحت تهيمن ليس على الدولة فقط، بل على المجتمع أيضاً في حياة الأفراد التعاقدية إلى التوظيف والفنّ والثقافة والتعليم. وأصبحت الدولة الطائفية دولة طفيلية وقامعة للمجتمع المدني، وتمثّل أيضاً المصالح المادية للبورجوازية وعلى رأسها الارستقراطية المالية، ومُولّدة للبورجوازية الرثّة ونظيرتها البروليتاريا الرثّة. يقول كارل ماركس في وصفه لدولة لوي بونابرت: «تلف الدولة المجتمع المدني بشباكها وتراقبه وتوجّهه وتُهيمن عليه وتقوم على أموره، بدءاً من أكثر مظاهر حياته شمولاً إلى أقلّ حركاته شأناً، ومن أعمّ أشكال وجوده إلى حياة الأفراد الخاصّة، وحيث تكتسب هذه الهيئة الطفيلية، جرّاء المركزية الخارقة العادة، وجوداً كلّياً ومعرفة كلّية وقدرة على المرونة والحركة المتزايدتين اللتين لا تجدان لهما نداً إلّا في عدم الاستقلال العاجز للهيئة الاجتماعية الفعلية وفي ميوعتها وانعدام شكلها. واضح أن الجمعية الوطنية تخسر في بلد كهذا كلّ نفوذ حقيقي لها عندما تفقد سيطرتها على توزيع المناصب الوزارية، إن لم تعمد في الوقت نفسه إلى تبسيط إدارة الدولة وتخفيض جيش الموظّفين بقدر الإمكان، وأخيراً إن لم تدع المجتمع المدني والرأي العام يخلقان أجهزة خاصّة بهما مستقلّة عن السلطة الحكومية. بيد أن المصالح المادية للبرجوازية الفرنسية مُتشابكة أوثق التشابك مع الاحتفاظ بجهاز الدولة الواسع هذا بما له من تشعّبات متعدّدة. فهي تجد هنا الوظائف لمن يفيض من بينها وتعوّض، على شكل المرتبات الحكومية، عما تعجز عن أخذه لجيبها على شكل الأرباح والفوائد والريع والمكافآت». هل يبدو كلّ ذلك مألوفاً في لبنان اليوم؟ بالطبع، إذا تصوّرنا اتفاق الطائف في أيلول/ سبتمبر 1989 مثل «الثامن عشر من برومير» في فرنسا في 1851، نجد أن الثاني أتى بلوي بونابرت والأول أتى، ليس بشخص، بل بنظام طائفي خالص أصبح اليوم مثل سلفه «مهرّجاً يرى في كوميديته تاريخ العالم».

إذاً أصبحت هذه الدولة في لبنان ملعباً ومسرحاً في الاقتصاد السياسي البحت حيث يقتسم الرأسمال والأحزاب الحاكمة مواردها. ولا تلعب هذه الدولة دوراً يُذكر في تحديد الناتج أو محاربة الركود أو التخفيف من دورة الأعمال، فهذا خارج إطار عملها. كما أن السياسة النقدية هي لتحديد سعر صرف العملة والإبقاء على ربح القطاع المصرفي وإيجاد بعض التوظيفات للسيولة الواردة نتيجة النموذج. ففي فترة النموّ تتحوّل إلى قروض وفي فترة الأزمة إلى تخزين (hoarding)، أي عكس ما يجب أن تقوم به، لأن الهدف ليس الاقتصاد بل القطاع المصرفي والأسواق المالية. وتوفّر هذه الدولة فضاءً لامتصاص الفائض نحو التوظيف فيها من القوى العاملة غير الماهرة، وتبقى القوى العاملة الماهرة في هذا الاقتصاد من دون عمل يتماهى مع مهاراتها. وأخيراً، توفّر الدولة الأرباح للقطاعات الخاصّة الأقل إنتاجية من تعليم وصحّة وخدمات ما يُعزّز الاقتصاد الريعي.

في النهاية العلاقة بين الرأسماليين والدولة الطائفية ليست إلى حدّ التماهي، فالتناقض بين «كبر حجم» الدولة التوظيفي ومصلحة الرأسمال في بيئة ماكرو-اقتصادية من دون ضرائب عليه وفي الوقت نفسه مستقرّة، ظهر إلى حدّ كبير في انفجار سلسلة الرتب والرواتب التي كسرت العلاقة المريحة بين الدولة الطائفية والرأسمال. اليوم، تحاول البورجوازية والدولة سبر أغوار الأزمة العامّة وأزماتهما الخاصّة، تتمظهر الأزمة في العلاقة بينهما من خلال المؤشّرات الاقتصادية من فوائد وسعر الصرف وتدنّي الربحية. وبسبب فقدان الميكانيزمات الداخلية للحلّ يتمّ اللجوء إلى الخارج لإعادة تنظيم هذا النموذج الاقتصادي-السياسي.

إلّا أن التحدّي الآتي هو بأن ننتهي من سياسات الهوية ونظيرتها الرأسمالية الريعية، ونعيد تنظيم أسس الدولة والاقتصاد والمجتمع على مفاصل الطبقات، لأن صراعها كما اتفاقها يُقَدّم المجتمع إلى الأمام، وتاريخ الرأسمالية في القرن العشرين خير دليل على ذلك، وهذا ما يجب أن نفعله لنَندَفع إلى الأمام ولكي لا نعود إلى، أو بالأحرى نبقى في، منتصف القرن التاسع عشر.

انجل بوليغان ـ المكسيك